التقرير السنوي 2011

بنك الاردن Bank of Jordan

قائمة المحتويات

- مجلس الإدارة
- كلمة رئيس مجلس الإدارة
- تقرير مجلس الإدارة 2011
- البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2011
- البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2011
- شبكة فروع بنك الأردن

رؤيتنا

أن نكون بنكاً رائداً يتفوق في تقديم المنتجات والخدمات ويوفر الحلول المالية الشاملة، ويتبوأ مركزاً متقدماً في المنطقة العربية.

رسالتنا

بناء علاقات حميمة مع عملائنا، وتعظيم العوائد للمساهمين، والمساهمة في تقدم المجتمع عن طريق تقديم حلول مالية شاملة من خلال قنوات خدمة عالية الجودة والكفاءة، وبيئة عمل حضارية تضم فريقاً متفوقاً من العاملين.

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة)
تأسست سنة 1960، سجل تجاري رقم 13
رأس المال المكتتب به 155.1 مليون دينار أردني

صندوق بريد 2140، عمّان 11181 الأردن
هاتف: 5696277 فاكس: 5696291
www.bankofjordan.com
boj@bankofjordan.com.jo

حضرة صاحب الجلالة

الملك عبداللّه الثاني ابن الحسين المعظم

صاحب السمو الملكيّ

الأمير حسين بن عبدالله ولي العهد

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري

نائب رئيس مجلس الإدارة
الدكتور عبد الرحمن سميح عبد الرحمن طوقان

الأعضاء
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري
السيد يحيى زكريا محمد القضماني
الدكتور مازن محمد عبد الرحمن البشير
الدكتور ينال مولود عبد القادر ناغوج
السيد جان جوزيف عيسى شمعون
السيد " شادي رمزي " عبد السلام عطاالله المجالي
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي/ ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة
السيد هيثم محمد سميح عبد الرحمن بركات/ ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة
السيد عمار محمود عبد القادر أبو ناموس/ ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية اعتباراً من 2011/6/16

السيد بدر بن غرم الله بن رداد الزهراني لغاية 2011/5/10

المدير العام
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري

مدققو الحسابات
السادة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) - الأردن

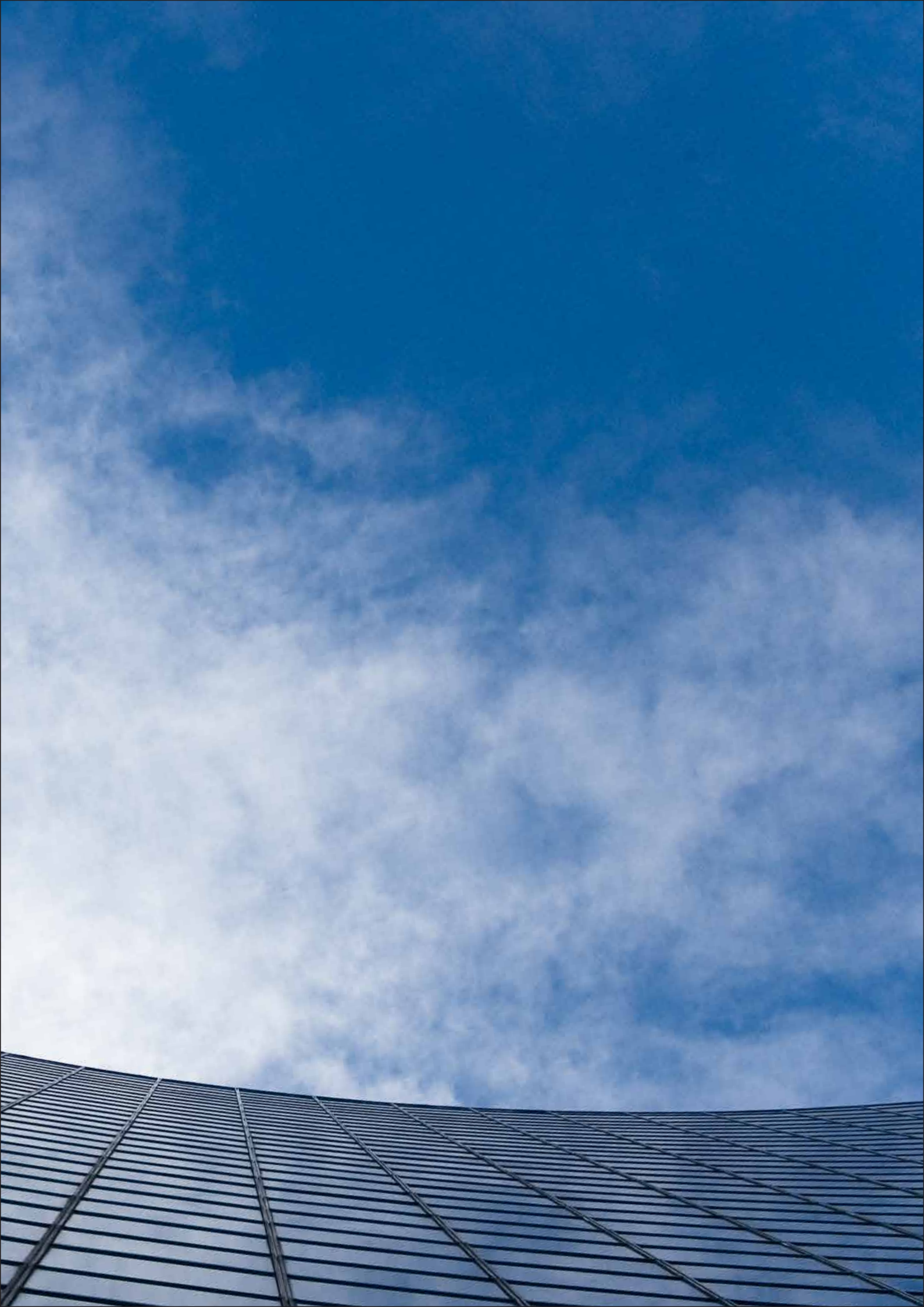

لقد جاءت نتائج البنك لسنة 2011 لتؤكد قدرة البنك على مواصلة النمو والتكيف مع الظروف المحيطة والتعامل مع مختلف المستجدات في الأسواق التي يعمل فيها في كل من الأردن، سورية وفلسطين، بفعل التخطيط المتوازن والتوظيف الأمثل للموارد الداخلية والذاتية وتبنّي السياسات والأنظمة المصرفية الحديثة بهدف تعزيز وتحسين مستوى عملياته وخدماته لتلبية الاحتياجات المتجددة لمختلف قطاعات وشرائح العملاء. كما استمر البنك في العمل على تنويع مصادر الأموال والاستخدامات، والموازنة بين العائد والمخاطر، والمحافظة على النسب المالية ضمن متطلبات الجهات الرقابية والمعايير الدولية، فارتفع حجم ودائع العملاء إلى 1,498 مليون دينار وبزيادة بمبلغ 15.3 مليون دينار مقارنةً مع سنة 2010، فيما حققت محفظة التسهيلات الائتمانية بالصافي نمواً بنسبة 8.9% وبمبلغ 85.3 مليون دينار لتصل إلى 1,046.5 مليون دينار، وبلغ حجم المركز المالي للبنك 2,052.9 مليون دينار وبنسبة نمو 4.3% مقارنة بسنة 2010.

وفي إطار تلبية البنك لمتطلبات التوسع والتنوع في أنشطته ومجالات عمله في المنطقة وتعزيز مركزه التنافسي، فقد عمل البنك خلال سنة 2011 على زيادة رأسماله بمبلغ 55.1 مليون دينار ليصبح 155.1 مليون دينار، مما ساهم في تعزيز القاعدة الرأسمالية للبنك والمحافظة على النسب المالية الرئيسية بما يتجاوز متطلبات الجهات الرقابية والمعايير الدولية، فبلغت نسبة كفاية رأس المال 14.27% وبما يفوق النسب المقررة من البنك المركزي الأردني البالغة 12% ولجنة بازل II البالغة 8%، وبلغت السيولة القانونية 128.7%، وارتفع العائد على متوسط الموجودات من 1.7% في سنة 2010 إلى 1.8% في سنة 2011، كما بلغ العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك 15.2%. كما قام البنك خلال سنة 2011 بتأسيس شركة الأردن للتأجير التمويلي كشركة مساهمة خاصة مملوكة بالكامل لبنك الأردن وبرأسمال مدفوع قدره 10 مليون دينار أردني، مما ينوع من مصادر دخل البنك ويعزز مركزه التنافسي في استهداف فئات وشرائح جديدة من العملاء.

إن حساسية المرحلة التي نمر بها والتي أوجبتها الظروف الاقتصادية الدولية والمتغيرات السياسية المحيطة، ترتب علينا تطبيق استراتيجيات عمل تستند إلى المحافظة على المكتسبات وتعزز المؤشرات المالية الرئيسية للبنك، وذلك من خلال الاستمرار في تطبيق سياسات متحفظة تجاه المخاطر والمحافظة على جودة محفظة التسهيلات الائتمانية وتوزيعها القطاعي، والكفاءة في إدارة الميزانية والمحافظة على معدلات سيولة جيدة على الرغم من ارتفاع تكلفتها وأثرها على ربحية البنك في المدى القصير، وذلك في ظل ظروف عدم التأكد لما ستؤول إليه الأوضاع الاقتصادية لدول المنطقة والأسواق التي يعمل فيها البنك.

السادة المساهمين الكرام،،،

استناداً إلى النتائج المتحققة لسنة 2011، واستمراراً لسياسة البنك في توزيع الأرباح على المساهمين، فقد قرر مجلس الإدارة أن يرفع توصياته إلى الهيئة العامة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 15% من القيمة الاسمية للسهم وبمبلغ 23.3 مليون دينار، وتدوير باقي الأرباح.

وفي الختام يسرني باسمي وباسم أعضاء مجلس الإدارة أن أتقدم بجزيل الشكر لمساهمي البنك على مساندتهم ودعمهم المتواصل لمسيرة بنك الأردن، كما أخص بالشكر عملاء البنك على ثقتهم الغالية، كما وأتقدم بالشكر لكافة المؤسسات الرسمية والأهلية وعلى رأسها البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية ووزارة المالية ووزارة الصناعة والتجارة على جهودهم الطيبة في دفع عجلة النمو الاقتصادي، في ظل رعاية حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه، كما وأتوجه بالشكر لجميع موظفي بنك الأردن على اختلاف فئاتهم ومواقع عملهم على عطائهم المتواصل وإخلاصهم في أداء مهامهم.

شاكر توفيق فاخوري

رئيس مجلس الإدارة / المدير العام

كلمة رئيس مجلس الإدارة / المدير العام

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السيدات والسادة مساهمي
بنك الأردن الكرام،،،

تعمقت خلال سنة 2011 التبعات السلبية للأزمة المالية العالمية وتحولت إلى أزمة اقتصادية في العديد من الدول حول العالم، مما ينذر بانكماشٍ متسارع في بعض الاقتصادات الكبرى وتراجعِ معدلات نمو الاقتصاد العالمي، خاصة مع تفاقم أزمة الديون السيادية لدول الاتحاد الأوروبي وضعف مؤشرات أداء الاقتصاد الأمريكي، والضغوط التضخمية في اقتصادات السوق الصاعدة وخاصة في الصين والهند، واضطراب أسواق رأس المال، وتراجع حجم المبادلات التجارية العالمية بسبب تدني القوة الشرائية وتراجع الطلب على السلع والخدمات. هذا بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية التي يشهدها العالم ومنطقة الشرق الأوسط، والمتغيرات المتسارعة وغير المسبوقة في المشهد السياسي لبعض الدول العربية التي حملها "الربيع العربي"، وأثر ذلك على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتنامي الأعباء المالية لدول المنطقة.

لقد انصبت جهود صنّاع القرار الاقتصادي من هيئات ومنظمات وحكومات حول العالم في المحافظةِ على استقرار المنظومة المالية الدولية، ووضعِ قواعدَ أكثرَ صرامة لضبطِ عملِ وممارساتِ المؤسساتِ المالية، وتحقيقِ درجةٍ أعلى من التنظيم والشفافية والرقابة على أعمال هذا القطاع، باعتباره أحد أهم القطاعات الرئيسية في عملية التنمية الاقتصادية. وعلى المستوى المحلي فقد أسهمت السياساتُ الحصيفةُ والمتوازنةُ التي يطبقها البنك المركزيّ الأردنيّ وعملياتُ الرقابة على الجهاز المصرفي في تجنيب البنوك الأردنية خطرَ التعرض للأسواق العالمية والحد من آثارها السلبية.

واصل بنك الأردن خلال سنة 2011 العمل على تنفيذ مجموعة من المشاريع وبرامج العمل المنبثقة عن خطته الاستراتيجية، حيث استطاع البنكُ تحقيقَ نتائجَ ومعدلاتِ نموّ إيجابيةٍ في مختلف الأنشطة ومجالاتِ العمل وفقاً للأهداف المرسومة. وعلى الرغم من تأثر أعمال البنك في السوق السوري نظراً للظروف السياسية القائمة، فقد ارتفع صافي الأرباح بعد الضرائب والمخصصات إلى 36.6 مليون دينار مقارنةً بمبلغ 32.1 مليون دينار لسنة 2010 وبنسبة نمو 13.9%، فيما سجل صافي الأرباح قبل الضريبة ما قيمته 49.7 مليون دينار مقارنة بمبلغ 45.4 مليون دينار في السنة السابقة وبنسبة نمو 9.3%، وجاء هذا النمو بأثر عمليات البنك التشغيلية، حيث ارتفع صافي إيرادات الفوائد والعمولات إلى 97.2 مليون دينار وبنسبة نمو 7% مقارنةً بالسنة السابقة، وارتفعت حقوق الملكية لمساهمي البنك إلى حوالي 259.2 مليون دينار وبنسبة نمو 20.9%.

تقرير مجلس الإدارة 2011

الأداء الاقتصادي 2011

الأنشطة والإنجازات 2011

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2011

أهداف خطتنا المستقبلية 2012

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2011

المالية العامة:

أظهرت مؤشرات قطاع المالية العامة للشهور الأحد عشر الأولى من سنة 2011 ارتفاع الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية بما مقداره 844.6 مليون دينار وبنسبة بلغت 20.3% لتصل إلى 4,996.4 مليون دينار، حيث سجلت المساعدات الخارجية ارتفاعاً بمبلغ 812.7 مليون دينار لتصل إلى ما قيمته 1,101.3 مليون دينار، كما ارتفعت الإيرادات المحلية بمبلغ 31.9 مليون دينار وبنسبة 0.8% لتصل إلى 3,895.1 مليون دينار. وجاء هذا الارتفاع في الإيرادات المحلية محصلة لارتفاع كل من الإيرادات الضريبية بحوالي 114.6 مليون دينار وحصيلة الاقتطاعات التقاعدية بحوالي 0.3 مليون دينار، وانخفاض الإيرادات الأخرى بحوالي 83 مليون دينار. كما ارتفع إجمالي الإنفاق خلال الفترة ذاتها بمقدار 781.7 مليون دينار وبنسبة 15.8% مسجلا 5,735.3 مليون دينار، وجاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع النفقات الجارية بمبلغ 798.1 مليون دينار أو ما نسبته 18.9% من جهة، وانخفاض النفقات الرأسمالية بمقدار 16.4 مليون دينار أو ما نسبته 2.2% من جهة أخرى. ونتيجة التطورات السابقة فقد سجلت الموازنة العامة عجزاً مالياً بعد المساعدات بلغ 738.9 مليون دينار مقابل عجز مالي بلغ 801.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من سنة 2010. وفيما يتعلق بحجم المديونية فقد ارتفع صافي الدين العام الداخلي والخارجي بحوالي 1,603.9 مليون دينار وبنسبة 14% عن مستواه في نهاية سنة 2010 ليصل إلى 13,066.7 مليون دينار، مشكلاً ما نسبته 64% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لسنة 2011.

القطاع النقدي والمصرفي

ساهمت جهود البنك المركزي الأردني والرقابة الشاملة والموحدة التي يمارسها على البنوك خلال سنة 2011 في المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني في ظل هيكل أسعار فائدة متوافق مع حجم النشاط الاقتصادي، وكذلك المحافظة على جهاز مصرفي سليم ومتين قادر على توفير بيئة استثمارية جاذبة، انعكست من خلال زيادة ثقة المستثمرين في الجهاز المصرفي الأردني بشكل خاص والاقتصاد الأردني بشكل عام، وهو ما لعب دوراً أساسياً في دفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال حشد المدخرات الوطنية واستخدامها في تمويل القطاعات الاقتصادية المنتجة، على الرغم من حالة عدم الاستقرار الاقتصادية التي سادت معظم دول العالم المتقدم بسبب أزمات الائتمان والديون وما رافقها من موجة خفض للتصنيفات الائتمانية لعدد منها ونتائج التحولات السياسية التي شهدتها عدد من الدول العربية، وهو ما شكل ضغوطات كبيرة على أسعار صرف العملات وأدى إلى ارتفاع أسعار الذهب إلى مستويات غير مسبوقة. إلا أن أداء مؤشرات القطاع النقدي والمصرفي الأردني جاءت مطمئنة، حيث سجل رصيد احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية ما قيمته حوالي 10.5 مليار دولار (7.4 مليار دينار أردني) حتى نهاية سنة 2011 وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة لنحو 6.5 شهراً، كما سجلت السيولة المحلية حتى نهاية سنة 2011 ارتفاعاً بنسبة 8.1% مقارنة مع مستواها المتحقق في نهاية سنة 2010 لتصل إلى حوالي 24,118.9 مليون دينار.

وعلى صعيد ودائع القطاع المصرفي فقد ارتفعت بمبلغ 1,873.1 مليون دينار وبنسبة 8.3% مقارنةً مع نهاية سنة 2010 لتصل إلى 24,377.9 مليون دينار، حيث بلغت نسبة نمو ودائع الدينار 8.5% ولتبلغ قيمتها 19,119.1 مليون دينار في حين ارتفعت الودائع بالعملة الأجنبية بنسبة 7.6% لنفس الفترة ولتبلغ قيمتها 5,258.8 مليون دينار، أما التسهيلات الائتمانية فقد سجلت نمواً بلغت نسبته 9.7% لتصل إلى 15,851.2 مليون دينار، ومن حيث توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي، فقد تركز الارتفاع في التسهيلات الممنوحة لقطاع التعدين بحوالي 43.5%، ولقطاع الصناعة بنسبة 19%، كما ارتفعت التسهيلات ضمن بند (أخرى) وهي معظمها موجهة لقطاع الأفراد بحوالي 10.3%، والتسهيلات الممنوحة لقطاع النقل بحوالي 10%. هذا وواصلت موجودات القطاع المصرفي ارتفاعها لتصل إلى 37,686.4 مليون دينار وبنسبة زيادة بلغت 7.8% مقارنة برصيدها في نهاية سنة 2010.

تطور حجم الودائع والتسهيلات في القطاع المصرفي (بالمليار دينار)

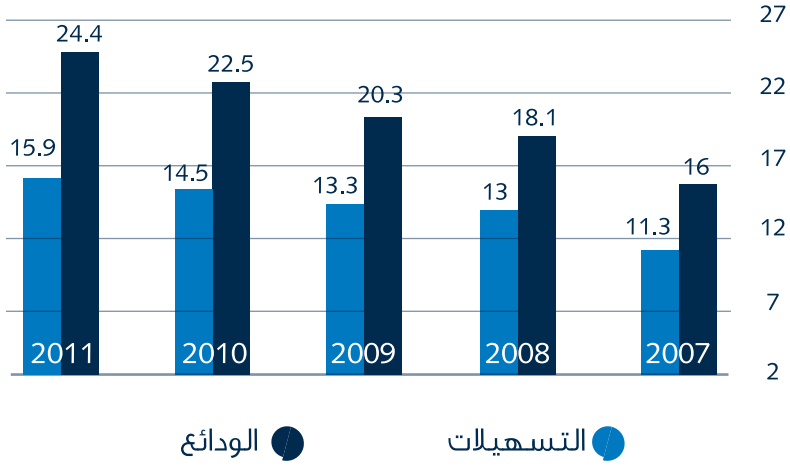

الأداء الاقتصادي 2011

استطاع الاقتصاد الأردني أن يصمد في وجه التحديات المتلاحقة التي واجهته خلال سنة 2011، وذلك على الرغم من تأثره بالأحداث السياسية التي شهدتها بعض دول المنطقة وانعكاساتها السلبية على وتيرة النشاط الاقتصادي في المملكة عموماً ونشاط السياحة وتحويلات العاملين والتدفقات الاستثمارية على وجه الخصوص، هذا بالإضافة إلى معاودة ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية خاصة النفط والمواد الغذائية، وتقلب إمدادات الغاز الطبيعي للمملكة، وبطء تعافي الاقتصاد العالمي وتداعيات أزمة الديون السيادية لمنطقة اليورو، وخفض التصنيفات الائتمانية من مؤسسات التصنيف الدولية لعدد من الدول بما فيها الأردن. حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً بنسبة 2.4% خلال الأرباع الثلاثة الأولى من سنة 2011 مقارنةً مع نمو نسبته 2% خلال نفس الفترة من سنة 2010. وتراجع معدل التضخم خلال سنة 2011 ليسجل ما نسبته 4.4% مقارنةً مع معدل بلغ 5% في نهاية سنة 2010 وبانخفاض بلغ 0.6%، وارتفع حجم التداول في قطاع العقار بنسبه 8% خلال سنة 2011 مقارنة بنهاية سنة 2010 ليصل إلى حوالي 6.3 مليار دينار. وعلى صعيد مؤشرات القطاع المصرفي فقد ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة خلال سنة 2011 بنسبة 9.7% مقارنة مع نهاية سنة 2010 لتصل إلى 15.9 مليار دينار، كما ارتفعت ودائع العملاء بنسبة 8.3% لتصل إلى 24.4 مليار دينار في نهاية سنة 2011. وعلى صعيد مؤشرات التجارة الخارجية فقد حققت الصادرات الوطنية ارتفاعاً بنسبة 15.9% خلال فترة العشرة شهور الأولى من سنة 2011 لتصل إلى حوالي 4 مليار دينار.

وعلى صعيد آخر شهد الدخل السياحي تراجعاً بنسبة 16.4% خلال فترة الأحد عشر شهراً الأولى من سنة 2011 ليسجل حوالي 1.9 مليار دينار، وارتفع معدل البطالة خلال سنة 2011 ليسجل 12.9% مقابل 12.5% لسنة 2010 . كما تراجعت حوالات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 5.8% خلال فترة الأحد عشر شهراً الأولى من سنة 2011 مقارنة بالفترة ذاتها من سنة 2010 لتصل إلى حوالي 2.2 مليار دينار. وتراجع رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي الأردني إلى 10.5 مليار دولار في نهاية سنة 2011 وبنسبه 14.1% عن مستواه المسجل في نهاية سنة 2010، وعن حجم الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار خلال الثلاثة أرباع الأولى من سنة 2011 فقد سجل 843 مليون دينار مقارنة بمبلغ 1,058 مليون دينار خلال نفس الفترة من سنة 2010 متراجعا بنسبة بلغت 20.3% . كما استمرت مؤشرات بورصة عمان بالتراجع حيث انخفض حجم التداول بنسبة 57.4% خلال سنة 2011 مقارنة بسنة 2010، كما انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم بنسبة 12.6% . هذا بالإضافة إلى ارتفاع حجم المديونية إلى حوالي 13 مليار دينار خلال فترة الأحد عشر شهراً الأولى من سنة 2011 مشكلةً 64% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لسنة 2011 مقارنةً بما نسبته 61% في نهاية سنة 2010، كما ارتفع العجز المالي قبل المساعدات إلى حوالي 1.8 مليار دينار خلال فترة الأحد عشر شهراً الأولى من سنة 2011 مقابل 1.1 مليار دينار خلال نفس الفترة من سنة 2010 وبنسبة 69% .

وشهدت سنة 2011 إصدار حزمة من القرارات الحكومية التي من شأنها تحسين مستويات معيشة المواطنين، كان من أبرزها رفع علاوة غلاء المعيشة لموظفي القطاع العام والمتقاعدين المدنيين والعسكريين، وإطلاق مشروع هيكلة الرواتب للعاملين في القطاع العام والمتقاعدين المدنيين والعسكريين الذي سيتم تنفيذه خلال سنة 2012، بما يكفل تحقيق العدالة وتحسين الدخول والأجور لشريحة واسعة من المواطنين مما سينعكس إيجاباً على مستويات المعيشة والقدرة على الإنفاق والادخار. كما تم تثبيت بعض أسعار المشتقات النفطية خلال سنة 2011، بالإضافة إلى إعفاء مجموعة من السلع من ضريبة المبيعات، وتمديد إعفاءات القطاع العقاري حتى نهاية سنة 2011.

الناتج المحلي الإجمالي:

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من سنة 2011 ليسجل نمواً بنسبة 2.4% مقارنة بنمو نسبته 2% خلال نفس الفترة من سنة 2010 وبفارق مقداره 0.4 نقطة مئوية، وجاء هذا النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي محصلةً لنمو عدد من القطاعات الاقتصادية، ومن أبرز القطاعات التي حققت نمواً فقد كانت (قطاع التعدين الذي نما بنسبة 21.5% مقابل 8.8% خلال الأرباع الثلاثة الأولى من سنة 2010، كما نما قطاع الصناعة بنسبة 4.1% مقابل نمو نسبته 1.6%، ونما قطاع "تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق" بنسبة 3.9% مقابل انخفاض بلغت نسبته 2.3% خلال نفس الفترة من سنة 2010، وقطاع الكهرباء والمياه بنسبة 1.4% مقابل انخفاض بلغت نسبته 4.2%). في حين شهدت القطاعات التالية تباطؤاً في معدلات النمو وهي (قطاع الزراعة الذي نما بنسبة 4.7% مقابل 8.2% خلال نفس الفترة من سنة 2010، وقطاع النقل والتخزين والاتصالات الذي نما بنسبة 3.1% مقابل نموه بنسبة 5.1%، وقطاع المال والتأمين والعقارات نما بنسبة 3.7% مقابل 7.1%، ومنتجو الخدمات الاجتماعية والشخصية نما بنسبة 2.3% مقابل 4.9%، ومنتجو الخدمات الحكومية نما بنسبة 3.15% مقابل 3.18%، وقطاع الخدمات المنزلية نما بنسبة 4.1% مقابل 5.1% في الفترة ذاتها من سنة 2010). فيما تراجع قطاع الإنشاءات بنسبة 6.6% مقابل تراجعه بنسبة 2.6% خلال الأرباع الثلاثة الأولى من سنة 2010. وتراجع بند صافي الضرائب على المنتجات بنسبة 1.6% مقابل تراجعه بنسبة 3.1% . وفيما يتعلق بمعدل التضخم فقد تراجع خلال سنة 2011 ليسجل ما نسبته 4.4% مقارنةً مع معدل بلغ 5% في نهاية سنة 2010 وبانخفاض بلغ 0.6% .

الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم (٪)

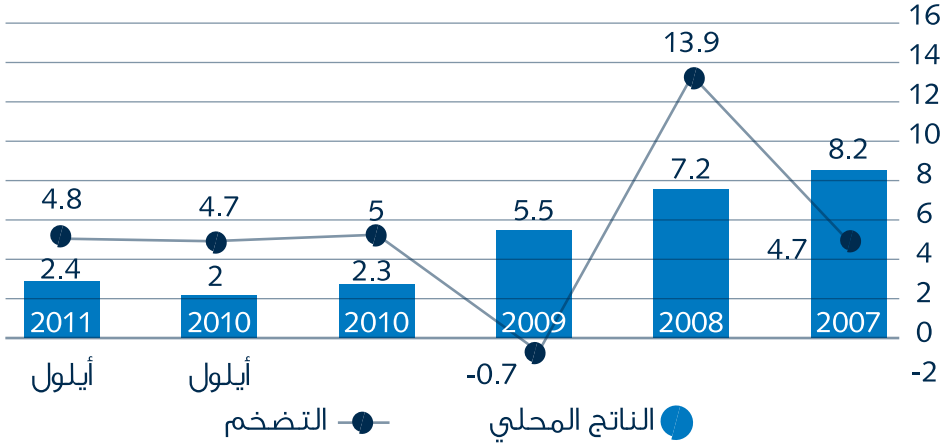

الأداء الاقتصادي 2012:

أشارت التوقعات الاقتصادية العالمية الصادرة عن البنك الدولي إلى أن الاقتصاد العالمي في طريقة خلال السنة المقبلة 2012 إلى تحقيق معدلات نمو أبطأ من معدلات النمو التي تحققت خلال المرحلة الانتقالية التي تبعت الأزمة المالية العالمية، حيث من المتوقع أن يحقق الاقتصاد العالمي نمواً بمعدل 4% لسنتي 2011 و2012. أما بالنسبة للاقتصاد الأردني فإنه من المتوقع أن يحقق خلال سنة 2012 معدل نمو نسبته 2.8% وبما يزيد عن النمو المتحقق خلال سنة 2011 والمتوقع أن تبلغ نسبته 2.5%، كما يتوقع أن يصل معدل التضخم إلى 5.6%. وأن يصل عجز الحساب الجاري إلى نحو 8.4% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2012 بسبب ارتفاع الإنفاق على السلع المستوردة.

ووفق توقعات الأداء الكلي للاقتصاد لسنة 2012 والتي تضمنها مشروع قانون الموازنة العامة للدولة لسنة 2012 فإنه من المتوقع أن يستمر أداء الاقتصاد الوطني متواضعاً في ضوء تباطؤ الاقتصاد العالمي والأحداث السياسية والأمنية التي تشهدها بعض دول المنطقة. حيث يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية بنسبة تبلغ 3% لسنة 2012 و3.5% سنوياً في المتوسط للسنوات 2012–2014.

ويتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 5.5% لسنة 2012 و5% في المتوسط للسنوات 2012–2014، كما يتوقع أن يبلغ معدل نمو الصادرات الوطنية في المتوسط 11% سنوياً للسنوات 2012–2014، وأن يبلغ معدل نمو المستوردات في المتوسط 9% سنوياً للسنوات 2012–2014، وأن يبلغ عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2012 نحو 9% لتنخفض هذه النسبة بعد ذلك تدريجياً لتصل إلى 7% في سنة 2014، فيما سيتم الاستمرار بالمحافظة على المستوى المريح لحجم الاحتياطيات الأجنبية التي يحتفظ بها البنك المركزي واللازمة للحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار الأردني.

ووفقا لمشروع قانون الموازنة العامة لسنة 2012 فمن المتوقع أن يبلغ حجم الموازنة العامة للدولة ما مقداره 6.8 مليار دينار، تتوزع بمبلغ مليار دينار للنفقات الرأسمالية ومبلغ 5.8 مليار دينار للنفقات الجارية، بعجز سيبلغ 1,027 مليون دينار بعد المنح والمقدرة بنحو 870 مليون دينار، أما بالنسبة للعجز في الموازنة بعد المنح فيتوقع تخفيضه بواقع 1.6 نقطه مئوية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليصل في سنة 2012 إلى ما نسبته 4.6% (حوالي 1,027 مليون دينار) مقارنه مع ما نسبته 6.2% سنة 2011 (حوالي 1,265 مليون دينار).

وفيما يتعلق بالقطاع المصرفي فمن المتوقع أن يستمر أداؤه بنفس وتيرة سنة 2011، بتوقع نمو الاقتصاد الوطني وتلبية الاحتياجات التمويلية للأنشطة الاقتصادية المنتجة، واستمرار الطلب المحلي على السلع والخدمات. كما يستند القطاع المصرفي على عدد من المؤشرات القوية التي يتمتع بها، أبرزها تسجيل معدلات السيولة القانونية في نهاية النصف الأول من سنة 2011 ما نسبته 145.5% مقارنةً مع الحد الأدنى لهذه النسبة والتي بلغت 100% حسب متطلبات البنك المركزي الأردني. ومعدل كفاية رأس المال الذي بلغ 18.2% في نهاية النصف الأول من سنة 2011 مقارنةً مع 12% وفقاً لمتطلبات البنك المركزي الأردني و8% وفقاً لمتطلبات لجنة بازل، مما يؤكد على متانة وسلامة مؤشرات القطاع المصرفي الأردني.

وفيما يخص أسعار الفوائد على الودائع في السوق المصرفي، فقد شهدت أسعار الفوائد تذبذبات طفيفة خلال سنة 2011، حيث بلغ معدل الوسط المرجح لأسعار الفوائد على ودائع الطلب 0.43% والتوفير 0.70% ولأجل 3.46% بانخفاض بلغ نقطة أساس واحدة لودائع الطلب و7 نقاط أساس لودائع التوفير فيما ارتفعت بمقدار 6 نقاط أساس لودائع لأجل مقارنة بمستواها في نهاية سنة 2010. وفيما يتعلق بالوسط المرجح لأسعار الفوائد على التسهيلات خلال سنة 2011 فقد بلغ 8.80% للجاري مدين بانخفاض 32 نقطة أساس، وللقروض والسلف بانخفاض مقداره 34 نقطة أساس ليصل إلى 8.67%، وعلى الكمبيالات المخصومة فقد انخفض بمقدار 7 نقاط أساس ليسجل 9.34%، مقارنة بمستواه في نهاية سنة 2010.

نشاط السوق المالي:

سجلت بورصة عمان تراجعاً في أدائها خلال سنة 2011 نتيجة للتراجع الحاصل في معظم مؤشراتها وللسنة الثالثة على التوالي، حيث تراجعت القيمة السوقية الرأسمالية حتى نهاية سنة 2011 بما نسبته 11.8% مقارنة مع نهاية سنة 2010 لتنخفض إلى ما قيمته 19.3 مليار دينار، وانخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية إلى 4,648.4 نقطة مقارنة بـ 5,318.0 نقطة في نهاية سنة 2010 وبنسبة بلغت 12.6%، وتراجعت نسبة القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي لتسجل 102.7% في نهاية سنة 2011 مقارنة بنسبة بلغت 122.7% في نهاية سنة 2010، كما بلغ حجم التداول خلال سنة 2011 ما مقداره 2.9 مليار دينار وبانخفاض مقداره حوالي 3.8 مليار دينار وبنسبة 57.4%، وسجل صافي استثمار غير الأردنيين في البورصة حتى نهاية سنة 2011 تدفقاً موجباً بمقدار 78.6 مليون دينار خلال سنة 2011 مقارنة مع تدفق سالب بلغ 14.6 مليون دينار خلال سنة 2010. وعليه فإن مساهمة غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة شكلت حتى نهاية سنة 2011 ما نسبته 51.3% من إجمالي القيمة السوقية مقابل 49.6% في نهاية سنة 2010.

التجارة الخارجية:

سجلت معظم مؤشرات التجارة الخارجية للمملكة أداءً إيجابياً خلال السنة، فارتفع إجمالي التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية والمستوردات) خلال فترة العشرة شهور الأولى من سنة 2011 بمقدار 2,128.8 مليون دينار وبما نسبته 16.9% مقارنة مع الفترة ذاتها من السنة السابقة ليصل حجمها إلى 14,701.5 مليون دينار، حيث ارتفعت الصادرات الوطنية بحوالي 547.8 مليون دينار وبنسبة 15.9% لتصل إلى ما قيمته 3,997.7 مليون دينار، وقد استحوذت السوق العراقية والأمريكية على المرتبة الأولى من بين الدول المصدر لها وبنسبة 15.4% من إجمالي الصادرات الوطنية لكل منها، تلاها السوق الهندية في المرتبة الثانية وبنسبة 12.1%. كما ارتفعت مستوردات المملكة خلال فترة العشرة شهور الأولى من سنة 2011 بمبلغ 1,581.0 مليون دينار وبما نسبته 17.3% لتصل إلى 10,703.7 مليون دينار، وقد استحوذ السوق السعودي على المرتبة الأولى من بين الدول المستورد منها وبنسبة 22.5% من إجمالي المستوردات، يليه سوق الصين الشعبية بنسبة 10.3%، ونتيجة التطورات التي شهدتها التجارة الخارجية فقد ارتفع عجز الميزان التجاري إلى 5,967.3 مليون دينار وبنسبة 18.8% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2010.

تطور حجم الصادرات الكلية والمستوردات والميزان التجاري (بالمليون دينار)

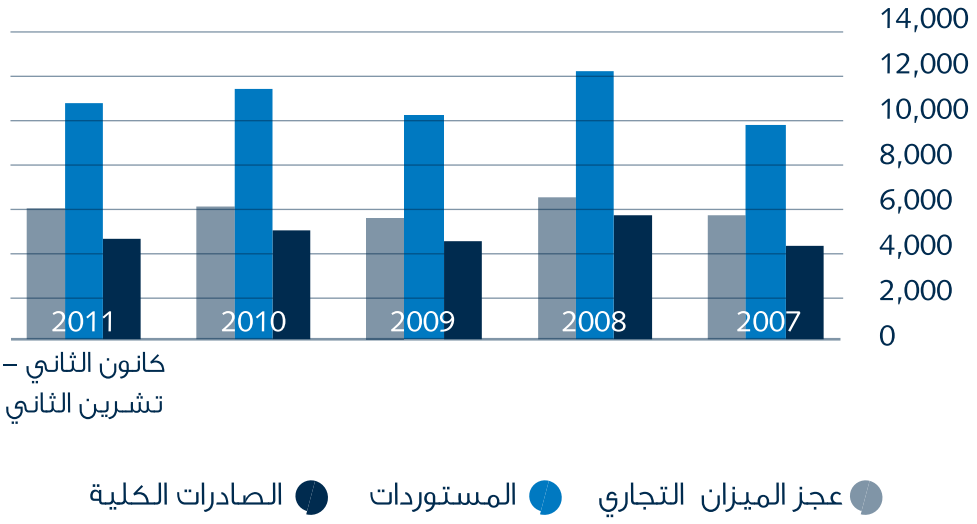

وعلى صعيد مصادر الأموال فقد ارتفعت ودائع العملاء بمبلغ 15.3 مليون دينار وبنسبة 1% مقارنةً بسنة 2010 لتصل إلى 1,498 مليون دينار، وجاء هذا الارتفاع مدعوماً بنمو ودائع التوفير بمبلغ 24.6 مليون دينار وبنسبة 5.4% لتصل إلى 483.6 مليون دينار، ونمو ودائع الطلب بمبلغ 13.5 مليون دينار وبنسبة 3.8% لتصل إلى 364.4 مليون دينار، ونمو شهادات الإيداع بمبلغ 12.2 مليون دينار وبنسبة 25%، فيما انخفضت ودائع الأجل بحوالي 35 مليون دينار وبنسبة 5.6%.

لقد استمر البنك في الاستجابة لمتطلبات التمويل اللازمة لمختلف الأنشطة الاقتصادية المنتجة، فارتفعت محفظة التسهيلات الائتمانية بالصافي بمبلغ 85.3 مليون دينار وبنسبة نمو بلغت 8.9% مقارنةً بسنة 2010 لتصل إلى 1,046.5 مليون دينار، وتركز هذا الارتفاع في تسهيلات قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة بمبلغ 44.2 مليون دينار وبنسبة 35.8% لتصل إلى 167.8 مليون دينار، وتسهيلات قطاع الأفراد بمبلغ 26.5 مليون دينار وبنسبة 14.2% لتصل إلى 213.3 مليون دينار، كما ارتفعت تسهيلات القطاع العام بحوالي 54.5 مليون دينار لتصل إلى 82.9 مليون دينار، وارتفعت القروض العقارية بمبلغ 2.9 مليون دينار وبنسبة 1.7% لتسجل 172.8 مليون دينار، مقابل انخفاض التسهيلات المقدمة للشركات الكبرى بنسبة 5% لتسجل 488.9 مليون دينار.

تطور بنود المركز المالي (بآلاف الدنانير)

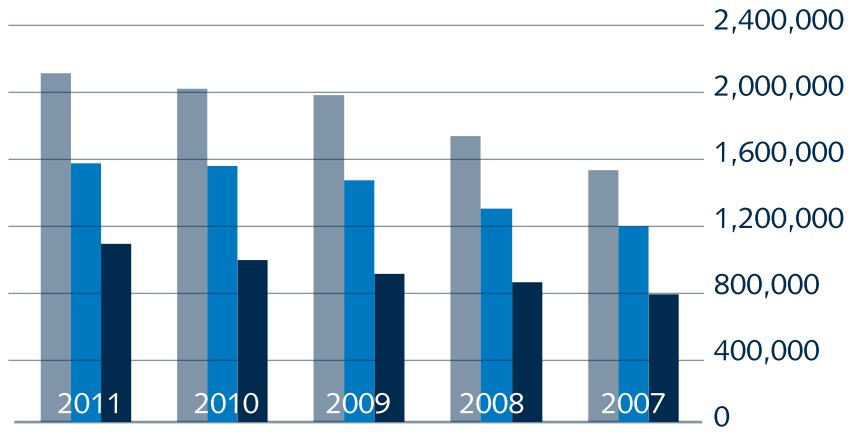

وعن أبرز بنود بيان الدخل، فقد ارتفع إجمالي الدخل ليصل إلى 112.6 مليون دينار وبنسبة 12.2% مقارنةً بسنة 2010، كما ارتفع صافي إيرادات الفوائد والعمولات بنسبة 7% مقارنةً بسنة 2010 ليسجل 97.2 مليون دينار. كما ارتفعت أرباح العملات الأجنبية بنسبة 75.3% لتصل إلى 6.3 مليون دينار. أما المصروفات فقد ارتفعت بمبلغ 8 مليون دينار وبنسبة زيادة 14.6% مقارنةً بسنة 2010 لتصل إجمالي المصروفات إلى 62.9 مليون دينار، وذلك لمقابلة متطلبات التوسع والنمو في حجم أعمال البنك.

المركز التنافسي:

حافظ بنك الأردن على مركزه المتقدم في السوق المصرفي الأردني على مستوى الموجودات والودائع والتسهيلات الائتمانية ونسب الملاءة والعوائد، فبلغت الحصة السوقية لودائع العملاء وإجمالي التسهيلات الائتمانية لفروع الأردن 4.3% و5.5% على التوالي. وعلى مستوى المركز التنافسي في السوق الفلسطيني فقد سجل بنك الأردن حصة سوقية لودائع العملاء بلغت 11.3% وللتسهيلات بنسبة 9%، من إجمالي ودائع وتسهيلات البنوك الأردنية العاملة في فلسطين.

أما فيما يتعلق ببنك الأردن – سورية، وعلى الرغم من الظروف السائدة في السوق السوري فقد بلغت الحصة السوقية لودائع العملاء حوالي 3% وللتسهيلات 5% من إجمالي ودائع وتسهيلات المصارف الخاصة في السوق السوري، وفقاً لأحدث بيانات متاحة.

الأنشطة والإنجازات 2011

واصل بنك الأردن خلال سنة 2011 العمل على تنفيذ مجموعة من المشاريع وبرامج العمل المنبثقة عن خطته الاستراتيجية للسنوات 2011 – 2013، حيث استطاع البنك تحقيق نتائج ومعدلات نمو ايجابية في مختلف الأنشطة ومجالات العمل وفقاً للأهداف المرسومة، وذلك على الرغم من التغيرات المتسارعة في المشهد السياسي في المنطقة وما شهدته من تطورات غير مسبوقة، وأثر ذلك على المناخ الاستثماري – الاقتصادي في المنطقة وإن كان بشكل متباين، هذا ومن المؤمل أن يحمل الربيع العربي في المستقبل آثاراً إيجابية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتنموية لدول المنطقة، وبما يعزز المخرجات المرجوة للتحولات السياسية الحاصلة.

لقد جاءت نتائج البنك لسنة 2011 لتؤكد قدرة البنك على مواصلة النمو والتكيف مع الظروف المحيطة والتعامل مع مختلف المستجدات في الأسواق التي يعمل بها البنك، بفعل التخطيط المتوازن والتوظيف الأمثل للموارد الداخلية والذاتية للبنك وتبنّي أحدث السياسات والأساليب والأنظمة المصرفية الحديثة بهدف تعزيز وتحسين مستوى عملياته وخدماته لتلبية الاحتياجات المتجددة لمختلف قطاعات وشرائح العملاء.

حقق بنك الأردن ومنذ انطلاقته سجلاً راسخاً وقوياً من التطورات والإنجازات على مختلف المستويات، وحظي بثقة المؤسسات المصرفية والمالية والاستثمارية المحلية والعربية والعالمية. وفي إطار تلبية البنك لمتطلبات التوسع والتنوع في أنشطته ومجالات عمله في المنطقة وتعزيز مركزه التنافسي، فقد عمل البنك خلال سنة 2011 على زيادة رأسماله بمبلغ 55.1 مليون دينار ليصبح 155.1 مليون دينار، مما ساهم في تعزيز القاعدة الرأسمالية للبنك والمحافظة على النسب المالية الرئيسية بما يتجاوز متطلبات الجهات الرقابية والمعايير الدولية، كما قام البنك خلال سنة 2011 بتأسيس شركة الأردن للتأجير التمويلي كشركة مساهمة خاصة مملوكة بالكامل لبنك الأردن وبرأسمال مدفوع قدرة 10 مليون دينار أردني.

النتائج المالية:

حقق بنك الأردن نتائج مالية نوعية خلال سنة 2011 جاءت لتؤكد قدرة البنك على تحقيق معدلات أداء جيدة. حيث حققت المؤشرات المالية الرئيسة للبنك نمواً إيجابياً خلال سنة 2011، فبلغت نسبة كفاية رأس المال 14.27% ووصلت نسبة السيولة القانونية إلى 128.7%، كما لم تتجاوز نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي تسهيلات البنك 8.87% مقارنة بالنسبة المعيارية العالمية البالغة 10%.

وفيما يتعلق بصافي الأرباح حقق البنك صافي ربح بعد الضريبة والمخصصات بمبلغ 36.6 مليون دينار مقارنة بمبلغ 32.1 مليون دينار لسنة 2010 وبنسبة نمو بلغت 13.9%، فيما سجل صافي الأرباح قبل الضريبة ما قيمته 49.7 مليون دينار مقارنة بمبلغ 45.4 مليون دينار في السنة السابقة وبنسبة ارتفاع 9.3%. وسجلت موجودات البنك ارتفاعاً بنسبة 4.3% مقارنة بسنة 2010 لتصل إلى 2,052.9 مليون دينار. وارتفعت حقوق الملكية لمساهمي البنك إلى حوالي 259.2 مليون دينار وبنسبة 20.9%.

تطور صافي الربح قبل الضريبة (بآلاف الدنانير)

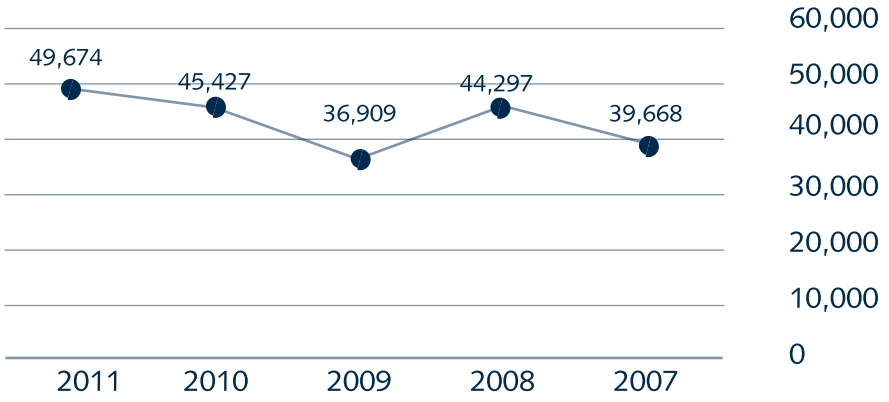

تتألف لجنة التدقيق من السادة:

السيد "شادي رمزي" عبد السلام عطاالله المجالي	رئيساً
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضواً
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي	عضواً
السيد صالح رجب عليان حماد	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال سنة 2011 (6) مرات.

وتتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

1- مراجعة التعديلات في السياسات المحاسبية والعمل على تنفيذ الالتزام بمعايير المبادئ المحاسبية الدولية.
2- مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك.
3- مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية.
4- مراقبة نشاط التدقيق الداخلي للبنك.
5- مراقبة مدى شمولية وموضوعية المدقق الخارجي لأعمال البنك.
6- التأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد بها.
7- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
8- مراجعة التقارير والبيانات المالية التي ترفع لمجلس الإدارة وخصوصاً المتعلقة بتعليمات البنك المركزي (كفاية المخصصات المأخوذة مقابل الديون المشكوك في تحصيلها، إبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة، أو المقترح اعتبارها هالكة).
9- دراسة خطة التدقيق الداخلي السنوية ومراجعة الملاحظات الواردة في تقارير التفتيش ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
10- دراسة واعتماد أي مسألة تعرض عليها من قبل مجلس إدارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها أو إبداء الرأي بشأنها.
11- الاجتماع مع المدقق الخارجي ومدير التدقيق الداخلي ومدير الامتثال وبدون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة في السنة على الأقل.
12- التأكد من وجود سياسات عامة تضمن الالتزام بالقوانين والتعليمات الرسمية.
13- التأكد من وجود إطار عام من السلوك المهني في البنك.
14- التأكد من وجود إطار عام متكامل للرقابة الداخلية والعمل على تطويره أولاً بأول وكلما دعت الحاجة لذلك.
15- مراجعة التقارير الخاصة بالاختراقات (عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة، إساءة الأمانة) والعمل على وضع الإجراءات الكفيلة بتلافيها.
16- التوصية لمجلس الإدارة بخصوص تعيين، إنهاء عمل، مكافآت، وتقييم موضوعية المدقق الخارجي.
17- التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام البنك بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.
18- مراجعة تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع البنك والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة قبل إبرامها.

وبشكل عام فإن مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه.

- لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية

تم انتخاب لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية من خمسة أعضاء من مجلس الإدارة ويرأس هذه اللجنة رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام.

تتألف لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية من السادة :

السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام – رئيس اللجنة
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضواً
السيد بدر بن غرم الله بن ردّاد الزهراني لغاية 2011/5/10	عضواً
السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس اعتباراً من 2011/6/16	عضواً
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضواً
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضواً
السيد صالح رجب عليان حماد	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال سنة 2011 (2) مرة.

وتتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

1- إعداد ومراجعة دليل الحاكمية المؤسسية للبنك حسب القوانين والتشريعات الناظمة لأعمال البنك.
2- وضع الإجراءات الكفيلة للتحقق من التقيد بالبنود الواردة بالدليل.
3- مراجعة سنوية للدليل والتأكد من نشره على أوسع نطاق.
4- إعداد تقييم سنوي لمدى تطبيق الحاكمية المؤسسية وتقديمه إلى مجلس الإدارة والجهات المعنية.
5- متابعة التطورات والمستجدات التي تطرأ بهذا الخصوص.
6- المراجعة والإشراف على جميع العناصر ذات العلاقة باستراتيجية البنك والتوصية بإقرارها.
7- التأكد من وجود سياسات عامة لتنفيذ وتطبيق الاستراتيجيات بفاعلية.
8- إقرار الاستراتيجيات وخطط العمل والأداء لجميع القطاعات والدوائر والتعديلات التي قد تطرأ عليها.

الحاكمية المؤسسية:

يولي مجلس الإدارة وانطلاقاً من رؤية البنك الاستراتيجية، كل العناية اللازمة لممارسات وتطبيقات الحاكمية المؤسسية السليمة وبما يتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك وتعليمات البنك المركزي الأردني وأفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها توصيات لجنة بازل حول الحاكمية المؤسسية ودليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن، إضافةً لتطبيق متطلبات وتعليمات السلطات الرقابية في الدول الأخرى التي يعمل فيها. كما ويلتزم مجلس الإدارة بتطبيق دليل الحاكمية المؤسسية بما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي الأردني والأطر التشريعية والقانونية الناظمة لأعمال البنك.

هذا ويقوم البنك بمراجعة هذا الدليل وتطويره وتعديله من وقت لآخر وكلما اقتضت الحاجة، وذلك بهدف مواكبة التغيرات في احتياجاته وتوقعاته إضافة إلى التغيرات في السوق المصرفي. وعليه فقد قام البنك بنشر نسخة محدثة من الدليل على (CD) مرفق بالتقرير السنوي، بالإضافة إلى تضمين التقرير السنوي تقريراً للجمهور عن مدى التزام إدارة البنك ببنود الدليل حسب المحاور التي تضمنها.

المحور الأول (مجلس الإدارة)

- رئيس مجلس الإدارة

بخصوص منصب الرئيس فقد نصت تعليمات دليل الحاكمية المؤسسية على ما يلي:

1- الفصل بين منصبي رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام.

2- أن لا تربطه بالمدير العام أي قرابة دون الدرجة الثالثة.

3- الفصل في المسؤوليات بين رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام بموجب تعليمات كتابية مقرّة في المجلس على أن يتم مراعاة مراجعتها كلما اقتضت الحاجة لذلك.

4- اذا كان الرئيس تنفيذياً فيقوم البنك بتعيين عضو مستقل كنائب لرئيس المجلس بهدف ضمان توفر مصدر مستقل ناطق باسم المساهمين، ويكون رئيس المجلس تنفيذياً (إذا كان متفرغاً ويشغل وظيفة بالبنك).

5- يتم الإفصاح عن وضع رئيس المجلس سواءٌ أكان تنفيذياً أم غير تنفيذي.

6- يضطلع الرئيس بما يلي:

- إقامة علاقة بناءة بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية للبنك وبين الأعضاء التنفيذيين والأعضاء غير التنفيذيين.
- خلق ثقافة- خلال اجتماعات المجلس- تشجع على النقد البناء حول القضايا التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، كما تشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.
- التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى كل من أعضاء المجلس والمساهمين وفي الوقت المناسب.
- التأكد من توفير معايير عالية من الحاكمية المؤسسية لدى البنك.

استمراراً لسياسات البنك الهادفة لتلبية وتطبيق متطلبات دليل الحاكمية المؤسسية لبنك الأردن الذي تم إعداده استنادا لتعليمات البنك المركزي، يسعى البنك بالعمل على تلبية هذه المتطلبات بما يخدم مصلحة البنك وبما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي الأردني والأطر التشريعية والقانونية الناظمة لأعمال البنك، وبهذا الخصوص فإن رئيس مجلس الإدارة يشغل وظيفة تنفيذية (المدير العام) بما لا ينسجم مع البند (1) أعلاه إلا أن نائب رئيس مجلس الإدارة مستقل وفقاً للبند (4) أعلاه من متطلبات دليل الحاكمية المؤسسية للبنك.

- مجلس الإدارة

بالرغم من أن مسؤولية إدارة الأعمال اليومية تناط بالإدارة التنفيذية إلا أن مجلس الإدارة تقع على عاتقه مسؤولية رسم السياسات الاستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين وبما يتفق مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة.

يتألف مجلس الإدارة في بنك الأردن من 11 عضواً ويتم انتخاب أعضاء المجلس من قبل الهيئة العامة لفترة أربع سنوات، يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرات والمؤهلات التي تؤهل كل واحد منهم لأن يبدي رأيه في مناقشات المجلس باستقلالية تامة، كما يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة من قبل أعضاء مجلس الإدارة.

وفي هذا السياق فقد اجتمع مجلس الإدارة خلال سنة 2011 (9) مرات. ويكون للمجلس في كل جلسة جدول أعمال محدد حيث يتم توثيق مناقشات وقرارات مجلس الإدارة ضمن محاضر رسمية، يتولى أمين سر المجلس إعدادها.

أسماء أعضاء مجلس الإدارة تظهر على الصفحة (8) من هذا التقرير.

ينبثق عن مجلس الإدارة في بنك الأردن بموجب دليل الحاكمية المؤسسية خمس لجان من أجل تسهيل قيامه بمسؤولياته، وهي لجنة التدقيق، لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية ولجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة إدارة المخاطر واللجنة التنفيذية.

- لجنة التدقيق

تم انتخاب لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء من المجلس غير التنفيذيين، وقد تم تحديد مهام ومسؤوليات اللجنة ضمن دليل الحاكمية المؤسسية بالإضافة إلى منح اللجنة صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية، بالإضافة إلى حقها في استدعاء أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها.

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

يناط بهذه اللجنة المهام التالية وبما لا يخالف التشريعات المعمول بها فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

1- توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب والتأكد من اطلاعهم المستمر على أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.

2- التقييم الموضوعي والدوري (سنوي) لفاعلية مجلس الإدارة ضمن أسس محددة ومعتمدة وتتضمن مقارنة بالبنوك الأخرى والمؤسسات المالية المشابهة بالإضافة إلى معايير سلامة وصحة البيانات المالية للبنك ومدى الالتزام بالمتطلبات الرقابية.

3- التأكد من استقلالية العضو المستقل حسب التعليمات الواردة ضمن هذا الدليل.

4- التوصية بالمكافآت (الراتب الشهري والمنافع الأخرى) للمدير العام في البنك ومراجعة المكافآت (بما في ذلك الرواتب) الممنوحة لباقي الإدارة التنفيذية.

5- التأكد من وجود سياسة مكافآت لدى البنك تتضمن أن تكون المكافآت/ الرواتب كافية لاستقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في البنك والاحتفاظ بهم وبشكل يتماشى مع المكافآت/ الرواتب الممنوحة من قبل البنوك المماثلة في السوق.

6- التأكد من الإفصاح عن ملخص سياسة المكافآت لدى البنك في التقرير السنوي للبنك وتحديداً مكافآت أعضاء المجلس كل على حده وأعلى رواتب تم دفعها خلال السنة للمدراء التنفيذيين من غير أعضاء المجلس.

7- تسمية أعضاء المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين وفي حالات إعادة الترشيح يؤخذ بعين الاعتبار عدد مرات حضورهم ونوعية وفاعلية مشاركتهم في اجتماعات المجلس.

8- التأكد من تلبية احتياجات البنك من الكفاءات على مستوى الإدارة العليا.

9- اعتماد أسس اختيار الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا.

أمانة سر المجلس

تتبع أهمية محاضر الاجتماعات للبنك والمساهمين وللسلطات الرقابية من كونها السجل الدائم للأعمال التي قام بها المجلس وللقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة عنه عبر تاريخ عمل البنك.

وبناءً عليه ولأهمية الدور الذي يقوم به أمين سر المجلس، فقد تم تعيين السيد صالح رجب عليان حماد المدير التنفيذي/ لدائرة الامتثال والمخاطر أميناً لسر مجلس الإدارة وتم تحديد مهام ومسؤوليات أمانة سر المجلس ضمن دليل الحاكمية المؤسسية للبنك.

تعارض المصالح

أكد مجلس الإدارة ضمن دليل الحاكمية المؤسسية للبنك بأنه على كل عضو من أعضاء المجلس أن يحدد ارتباطه مع البنك وطبيعة علاقته وتجنب تعارض المصالح والالتزام بمضمون دليل ميثاق السلوك المهني بهذا الخصوص. والإفصاح خطياً بشكل سنوي أو في حال وجود مستجدات تتطلب ذلك.

المحور الثاني (التخطيط ورسم السياسات)

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته في رسم الاستراتيجية العامة للبنك وتوجه البنك الاستراتيجي وتحديد الأهداف العامة للإدارة التنفيذية والإشراف على تحقيق هذه الأهداف.

المحور الثالث (البيئة الرقابية)

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية وذلك بهدف التحقق مما يلي:

- فعالية وكفاءة العمليات.
- مصداقية التقارير المالية.
- التقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.

هذا ويؤكد المجلس بوجود إطار عام للرقابة الداخلية يتمتع بمواصفات تمكنه من متابعة مهامه واتخاذ ما يلزم من إجراءات حيالها وضمن الإطار التالي:

1- التدقيق الداخلي:

يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعالة يسهم بشكل أساسي في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والإطار العام لإدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة، تمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها ضمن المعطيات التالية:

أ- إعداد ميثاق التدقيق الداخلي (Internal Audit Charter) واعتماده من مجلس الإدارة بحيث يتضمن مهام إدارة التدقيق ومسؤولياتها وصلاحياتها ومنهجية عملها.

ب- إعداد إجراءات للتدقيق الداخلي تتماشى مع التنظيم الجديد للبنك.

ج- تحرص إدارة التدقيق الداخلي على إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق، وعلى أن تشمل معظم أنشطة البنك ووحداته التنظيمية، وذلك حسب درجة المخاطر في تلك الأنشطة.

د- إعداد تقرير سنوي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك والعمل على تقديم التوصيات المناسبة لتصويب مواطن الضعف.

هـ- تسعى إدارة التدقيق الداخلي لرفد الدائرة بموظفين ذوي مؤهلات علمية وخبرات عملية مناسبة وكافية لتدقيق كافة الأنشطة والعمليات، وعلى أن يتضمن ذلك توفر كوادر مؤهلة لتقييم مخاطر المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.

- لجنة إدارة المخاطر

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة، وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة فئات المخاطر التي تواجه عمل البنك.

تتألف لجنة إدارة المخاطر من السادة:

السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام – رئيس اللجنة
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضواً
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضواً
السيد صالح رجب عليان حماد	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة

هذا واجتمعت اللجنة خلال سنة 2011 (7) مرات.

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

1- مراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل البنك بكافة فئاتها ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، مخاطر التركزات الائتمانية، مخاطر أسعار الفائدة.... الخ) وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.

2- تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك.

3- تقع على عاتق الإدارة التنفيذية للبنك مسؤولية تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والأساليب المشار إليها أعلاه وذلك تحت إشراف لجنة إدارة المخاطر.

4- الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية للبنك حول هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.

5- تتولى لجنة إدارة المخاطر مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.

6- الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها.

- اللجنة التنفيذية

تم انتخاب اللجنة التنفيذية من ستة أعضاء من مجلس الإدارة.

تتألف اللجنة التنفيذية من السادة:

الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان	رئيساً
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	عضواً
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضواً
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	عضواً
السيد هيثم محمد سميح عبد الرحمن بركات	عضواً
السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس	عضواً اعتباراً من 2011/10/20
السيد محمد أحمد موسى عودة	مقرر لجان التسهيلات/ مقرر اللجنة

هذا واجتمعت اللجنة خلال سنة 2011 (49) مرة.

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

- إجازة معاملات الائتمان التي تتجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية.
- الاطلاع على قرارات جدولة المستحقات والتسويات وإعادة الجدولة والإعفاءات الموافق عليها من قبل رأس الهرم التنفيذي.
- إجازة معاملات الاستثمار التي تتجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية.

- لجنة الترشيحات والمكافآت

تم انتخاب لجنة الترشيحات والمكافآت من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من مجلس الإدارة وأغلبيتهم بما فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين.

تتألف اللجنة من السادة:

الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	رئيساً
السيد يحيى زكريا محمد القضماني	عضواً
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	عضواً
السيد صالح رجب عليان حماد	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال سنة 2011 (4) مرات.

4- الامتثال (Compliance)

وفي إطار تعزيز التزام وتوافق البنك مع متطلبات بازل II، فقد تم تأسيس دائرة الامتثال وأوكلت إليها مهام الإشراف على الالتزام بالأنظمة والقوانين والتشريعات والمعايير والمتطلبات العالمية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة وسياسات البنك الداخلية ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية.

وعلى صعيد إدارة الامتثال فقد تم حصر كافة القوانين والأنظمة والتعليمات الناظمة لأعمال البنك، وتثقيف وتوعية كافة الموظفين بمفهوم الامتثال، من خلال النشرات والدورات التدريبية، كما تم تطوير سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال ليتوافق مع قانون مكافحة غسل الأموال رقم (46) لسنة 2007.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال:

1- إعداد سياسة الامتثال وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري (مرة بالسنة كحد أدنى) وكلما دعت الحاجة لذلك.
2- تطبيق سياسة الامتثال في البنك.
3- إعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة.
4- رفع التقارير الدورية (نصف سنوية) حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى لجنة إدارة المخاطر/ التنفيذية التي ستتولى بدورها رفعها إلى لجنة إدارة المخاطر/ مجلس الإدارة.
5- تقييم ومتابعة تطبيق الحاكمية المؤسسية في البنك.

5- التقارير المالية:

تتولى الإدارة التنفيذية للبنك القيام بما يلي:

1- إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة.
2- رفع هذه التقارير إلى أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع من اجتماعات المجلس الدورية.
3- نشر بياناته المالية كل ثلاثة أشهر.
4- إرسال التقارير المالية وتقارير الأعمال الكاملة إلى المساهمين سنوياً.

6- السلوك المهني:

لدى البنك دليل لميثاق السلوك المهني تم اعتماده من قبل مجلس الإدارة وتم تعميمه على كافة موظفي البنك، بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية بهذه المفاهيم وتتولى دائرة الامتثال التحقق من مدى الالتزام بها.

المحور الرابع (العلاقة مع المساهمين)

يضمن القانون لكل مساهم حق التصويت في اجتماعات الهيئة العامة وحق مناقشة المواضيع المطروحة على جدول أعمال الهيئة العامة العادية وغير العادية، إضافة إلى ذلك فإنه يحق للمساهمين اقتراح أي بنود أخرى على جدول أعمال الهيئة العامة العادية شرط أن يقترن هذا الاقتراح بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من الأسهم المسجلة في الاجتماع وتعزيزاً لهذه العلاقة يعمل مجلس الإدارة بكافة الوسائل المناسبة لتشجيع المساهمين وخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حالة غيابهم. ويعمل المجلس كذلك على تزويد المساهمين بما يلي:

- نسخة من التقرير السنوي على عناوينهم البريدية.
- دعوة اجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها.
- جميع المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام.

هذا بالإضافة لأحقية كل مساهم الاطلاع على سجل المساهمين فيما يتعلق بمساهمته، وكذلك يحرص على توزيع الأرباح بعدالة على المساهمين وبما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها كل منهم.

المحور الخامس (الشفافية والإفصاح)

تنطوي الحاكمية المؤسسية لبنك الأردن على أبعاد تتصل بالنزاهة والتعامل باستقامة وأمانة وموضوعية والمساءلة عن القرارات التي اتخذتها الجهات ذات العلاقة في البنك والشفافية والإفصاح والانفتاح على المجتمع. والبنك مَعني بالإفصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في أوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على إجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وإنجازاته وأنشطته ومخاطره وإدارة هذه المخاطر خاصة وأن الإفصاح وحده يعطى الشفافية المطلوبة التي تتوفر في المعلومات من الدقة والاكتمال من الناحية النوعية والكمية التي يتم تقديمها في أوقاتها المناسبة.

وبناءً عليه فقد تم خلال التقرير السنوي الإفصاح عن كافة البيانات المطلوبة لمختلف الجهات الرقابية بالإضافة لنشر دليل الحاكمية المؤسسية للبنك ومدى الالتزام به.

و- متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية لعدم تكرارها.
ز- التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لوجود استلام، معالجة، والاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي، الضبط والرقابة الداخلية، وعمليات التدقيق، ورفع تقارير دورية بها.
ح- الاحتفاظ بتقارير وأوراق التدقيق، ولمدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص، بشكل منظم وآمن، وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل السلطات الرقابية والمدقق الخارجي.
ط- مراجعة عمليات الإبلاغ في البنك بهدف التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
ي- التأكد من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.
ك- تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس لجنة التدقيق.

2- التدقيق الخارجي:

أما المدقق الخارجي فيمثل مستوى آخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية، وخاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة. يراعي مجلس الإدارة في تعامله مع مكاتب التدقيق الخارجي مصلحة البنك ومهنية المكاتب التي يتعامل معها ويحرص على الدوران المنتظم للتدقيق وتجاربه مع المكاتب التي يتعامل معها.

3- إدارة المخاطر:

لقد أولت إدارة بنك الأردن أهمية خاصة لمتطلبات بازل II وذلك باعتبارها إطاراً لترسيخ وتعزيز قدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومجابهة مختلف أنواع المخاطر، وقد اتخذت الخطوات العملية لتطبيق ما جاء فيها، ومن ذلك تأسيس إدارات متخصصة في إدارة مختلف المخاطر (ائتمان، تشغيل، سوق) ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية.
وفي هذا السياق قام البنك بتعزيز الأطر التي تحكم إدارة مخاطر الائتمان من خلال تأسيس دوائرها المختلفة (دائرة ائتمان الشركات/ دائرة ائتمان SME ودائرة ائتمان الأفراد، ودائرة ائتمان فروع فلسطين) بالإضافة إلى تحديث وتطوير سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي من شأنها المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية ونوعيتها، هذا بالإضافة للانتهاء من إعداد متطلبات نظام الاحتساب الآلي لنسبة كفاية رأس المال (Reveleus System) والبدء الفعلي بتطبيقه.

أما بخصوص مخاطر التشغيل يتولى البنك ومنذ سنة 2003 تطبيق نظام CARE لإدارة المخاطر التشغيلية وتم إنشاء ملف مخاطر Risk Profile لكل وحدة من وحدات البنك المختلفة، هذا بالإضافة لبناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية.
أما فيما يتعلق بمخاطر السوق فقد تم تأسيس وحدة تُعنى بإدارة كافة أنواع مخاطر السوق ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة.

هذا وشكل البنك لجنة لإدارة المخاطر على مستوى الإدارة التنفيذية تتولى مراجعة وتقييم أعمال كافة دوائر المخاطر المختلفة وترفع تقارير دورية عن نتائج أعمالها إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

وتعمل إدارة المخاطر ضمن الإطار العام التالي:

أ- ترفع إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر/ التنفيذية بشكل دوري أما بالنسبة للعمليات اليومية فيكون ارتباطها مع المدير العام.
ب- تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:
- إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.
- تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
- التوصية للجنة إدارة المخاطر/ التنفيذية بسقوف المخاطر، والموافقات، ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك ويقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.
- اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:
  - التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
  - إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
  - توفير التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.
ج- تقوم لجان البنك مثل لجان الائتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات/ الخزينة ومخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
د- تضمين التقرير السنوي للبنك بمعلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
هـ- توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.

شبكة الفروع ومنافذ التوزيع:

في مجال تعزيز شبكة الفروع ومنافذ التوزيع وتطوير بيئة الخدمة في الفروع بما يتوافق مع الهوية المؤسسية الموحدة للبنك وتحسين مستوى الخدمة المقدمة للعملاء، وضمن تنفيذ البنك لخطة العمل الخمسية التي تشمل تحديث الفروع والتوسع بالفروع الجديدة اعتماداً على تحديد فئات وشرائح العملاء المستهدفين، فقد تم خلال سنة 2011 افتتاح فروع أم العمد، المدينة الرياضية، وتاج مول في عبدون. كما تم نقل فرعي مأدبا ومرج الحمام إلى مواقع جديدة، ونقل مركز تنمية الأعمال التجارية SMEs الصويفية إلى موقعه الجديد في فرع الرونق. هذا بالإضافة إلى تأسيس مركز الخدمة الهاتفية ومركز التدريب في شارع مكة، وتحديث فروع الشميساني، أبو نصير، البيادر، وجبل الحسين.

وعلى صعيد فروع البنك في فلسطين فقد تم افتتاح فرع عرابة لتعزيز تواجد البنك في محافظة جنين. وفي ضوء إعادة تنظيم أعمال البنك في فلسطين على أساس مركزية العمليات وفصلها عن خدمة العملاء والمبيعات تم تحويل مكتب قباطية إلى فرع، وإنشاء مراكز متخصصة لتقديم الخدمات لقطاعات الأعمال من شركات ومؤسسات متوسطة وصغيرة ورفدها بكوادر بشرية مؤهلة ومتخصصة في تلبية احتياجات قطاعات الأعمال في كل من الخليل ورام الله وجنين.

وعلى صعيد بنك الأردن – سورية فقد تم افتتاح فروع: طرطوس، الحمدانية، حلب – العزيزية، والعباسيين، بالإضافة إلى مكتب ترانس مول في حمص ليصل عدد الفروع والمكاتب العاملة في السوق السوري إلى 13 فرعاً ومكتباً، كما قام البنك بتأسيس مركز لتنمية الأعمال في إدارة العمليات في صحنايا في ريف دمشق ليصبح عدد مراكز تنمية الأعمال 5 مراكز، وذلك بهدف تقديم خدمات التسهيلات للشركات الكبرى والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والوصول إلى الشرائح المستهدفة ودعم قدرات البنك التنافسية في السوق السوري.

منافذ التوزيع الإلكترونية:

واصل البنك خلال سنة 2011 تطوير وتنويع الخدمات المقدمة من خلال منافذ التوزيع الإلكترونية. وفي هذا السياق قام البنك بإطلاق مركز الخدمة الهاتفية (Contact Center) لتلبية احتياجات العملاء على مدار الساعة وبما يمكنهم من الحصول على مجموعة من الخدمات مثل (خدمات الاستعلام، القيام ببعض العمليات البنكية مثل تسديد الفواتير والتحويل بين حسابات العميل والحسابات الأخرى في بنك الأردن)، وذلك إما آلياً عن طريق البنك الناطق (IVR) للعملاء الحاملين لبطاقة الفيزا إلكترون أو من خلال موظف الخدمة الهاتفية. كما قام البنك بطرح خدمة تسديد الفواتير من خلال الصراف الآلي والقنوات الإلكترونية (بنك الإنترنت والبنك الناطق)، حيث يستطيع العميل دفع فواتير الكهرباء، مياهنا، أورانج (خلوي، ثابت، وانترنت) وزين خلوي مجاناً. وبما يتعلق بتطوير بيئة الخدمة في الفروع فقد تم تطبيق نظام إدارة الدور (Queue Management System) في كل من فروع: الجاردنز، إربد، ماركا، الشميساني، ومأدبا، وسيتم خلال سنة 2012 التوسع في تطبيقه ليشمل فروعاً إضافية.

وعلى صعيد توسيع شبكة الصراف الآلي، فقد استمر البنك في نشر أجهزة الصراف الآلي في كل من الأردن وفلسطين وسورية، حيث بلغ عدد أجهزة ATM (109) في الأردن، (20) جهازاً منها مزودة بخدمة الإيداع النقدي الفوري، و(27) جهازاً في فلسطين، بالإضافة إلى (16) جهازاً في سورية.

وفي إطار زيادة تواصل العملاء مع بنك الأردن وعرض كافة تفاصيل الخدمات والمنتجات التي يقدمها والحملات الإعلانية الجديدة التي يتم إطلاقها، قام البنك بتطوير موقع إلكتروني جديد لفروع البنك في فلسطين، وموقع آخر لبنك الأردن – سورية.

الأساليب التنظيمية والموارد التقنية:

انطلاقاً من استراتيجية البنك الهادفة إلى الارتقاء بالبنية التحتية وتوفير بيئة عمليات ومنظومة إجراءات وقواعد بيانات وسياسات وأنظمة صلاحيات قادرة على مواكبة متطلبات البنك الحالية والمستقبلية، وتختصر الفترة الزمنية لتنفيذ الخدمات لإتمام المعاملات وبما يسهم في تقليل التكاليف والارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة للعملاء باعتبارها الميزة التنافسية الرئيسية للبنك، فقد استمر العمل خلال سنة 2011 على إنجاز مجموعة من مشاريع وبرامج العمل في مجال التنظيم والعمليات والأنظمة الآلية حيث تم استكمال إعداد الوصف الوظيفي لكافة الوظائف في البنك، وإعادة تنظيم دائرة الخدمات المصرفية للأفراد وفقاً لمخرجات مشروع تطوير استراتيجية قطاع التجزئة، كما تم إعادة هيكلة إجراءات وصلاحيات أنظمة المشتريات وإدارة المخزون والمصروف تبعاً لإعادة هيكلة وفصل دائرة الخدمات الإدارية ودائرة الخدمات الهندسية، كما تم العمل على تطوير إجراءات العمل وفق متطلبات الجهات الرقابية، والمباشرة بتطوير العملية الائتمانية في البنك وفق أسس ومنهجية جديدة مما سيكون له أثر إيجابي في تسريع إنجاز المعاملات الائتمانية، كما تم تطبيق نظام كشف الحساب بالبريد الإلكتروني (E-statement)، وتم تطبيق المواصفات الجديدة للشيكات وفقاً لمتطلبات البنك المركزي الأردني. وعلى صعيد البطاقات الائتمانية فقد تمت المباشرة بالتحضير لتطبيق نظام التوافق مع معايير بطاقات الائتمان (PCI).

هذا واستمر البنك في تطوير وتحديث القاعدة التكنولوجية والتقنية وأنظمة الاتصالات في البنك، حيث تم تحديث وتأهيل شبكة الاتصالات (WAN) الخاصة بالبنك وذلك باعتماد تقنية (MPLS) وزيادة سرعة الخطوط لتتناسب والاحتياجات الحالية والمستقبلية، وتم أيضا تطبيق تقنية (VOIP) لتبادل المكالمات الهاتفية بين الفروع ودوائر الإدارة العامة. كما تم التعاقد مع شركة متخصصة لتطبيق نظام الأمن والحماية (Security Monitoring and Control) وذلك لمراقبة أداء الشبكات والأنظمة آلياً، وتم الانتهاء من مشروع تغيير نظام CCTV لمشروع متكامل للمراقبة بالكاميرات. وبهدف تسهيل عملية الحصول على المعلومات بين موظفي البنك وتبادلها ورفع مستوى التواصل بينهم، تم استكمال متطلبات تطبيق نظام الإنترانت (Intranet). كما يجري العمل على تطبيق نظام جديد للموارد البشرية بالتعاون مع شركة استشارية متخصصة.

منتجات وخدمات البنك:

استمر بنك الأردن في تطبيق استراتيجيته الهادفة إلى توسيع قاعدة عملائه واستهداف فئات وشرائح جديدة، وخلال سنة 2011 واصل البنك تطوير مجموعة منتجاته وخدماته بما يلبي احتياجات العملاء ويواكب التطورات والتغيرات الحاصلة في السوق المصرفية والوضع الاقتصادي المحلي والإقليمي. بالإضافة إلى تطوير وتحديث قنوات إيصال الخدمة للعملاء بهدف زيادة مستوى الخدمة المقدمة، وتعزيز رضى العملاء الأفراد والشركات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة.

خدمات الأفراد:

استمر بنك الأردن في تعزيز توجهه لقطاع التجزئة وتوسيع قاعدة عملائه، حيث استمر البنك في طرح وتطوير البرامج الخاصة بقطاع الأفراد، والارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة للعملاء. وفي هذا الإطار قام البنك بتوقيع اتفاقية مع شركة استشارية عالمية لتطوير خطة استراتيجية خاصة بقطاع خدمات التجزئة، بهدف تمكين البنك من تطبيق أحدث الأساليب ونماذج العمل لتعزيز مكانته السوقية في قطاع خدمات التجزئة.
كما استمر البنك في تطوير منتجاته وخدماته وفقاً لاحتياجات العملاء الفعلية، وفي هذا السياق تم تطوير عدد من البرامج شملت: برنامج " الحل" للقروض الشخصية، حملة القروض العقارية، إطلاق برنامج حساب توفير الأطفال "سنابل"، إطلاق منتج التأمين على حياة عملاء السلف الشخصية وعملاء البطاقات الائتمانية، إضافةً إلى إطلاق برنامج النقاط لعملاء البطاقات الائتمانية، وبرنامج الخصومات لتشجيع زيادة استخدام بطاقات الفيزا إلكترون والبطاقات الائتمانية لتسديد أثمان المشتريات، هذا بالإضافة إلى إطلاق خدمة إرسال كشوفات الحسابات والبطاقات الائتمانية وإشعارات العملاء عن طريق البريد الإلكتروني.
وفي سبيل الارتقاء بجودة الخدمة المقدمة لعملاء البنك تم خلال سنة 2011 إطلاق أعمال مركز الاتصال (Contact Center) والذي يضطلع بدور هام في التعامل مع احتياجات العملاء والإجابة على استفساراتهم وتلبية متطلباتهم وتقديم الخدمة لهم على مدار الساعة. هذا وقد استمر البنك بتطبيق برنامج عمل لتقييم مستوى جودة الخدمة المقدمة في الفروع، حيث تم الانتهاء من تنفيذ المرحلة الثالثة من أصل أربعة مراحل لهذا البرنامج الذي يطبق في البنك للسنة الثانية على التوالي، مما كان له أثر إيجابي في تعزيز مستوى الخدمة المقدمة للعملاء في كافة نقاط التماس مع الجمهور.

خدمات الشركات:

حققت مجموعة الشركات خلال سنة 2011 معدلات أداء جيدة من خلال تقديم التمويل اللازم لمختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية المنتجة والمشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والشركات الكبرى، مع التركيز على جودة العمليات المالية والمحافظة على نوعية المحفظة الائتمانية ضمن درجة مخاطر مقبولة خاصة في ظل التباطؤ الذي تعاني منه الأسواق المحلية والإقليمية وضعف الطلب على مجموعات السلع والخدمات وتأثر حجم العمليات والمبادلات التجارية بأثر استمرار تباطؤ حجم معدلات النمو الاقتصادي والمالي.
وساهم البنك خلال سنة 2011 في تمويل عدد من القطاعات الحيوية أبرزها قطاعا الطاقة والأغذية. كما واصل البنك تنفيذ مجموعة من قروض التجمع البنكي التي بلغ رصيدها 21.5 مليون دينار خلال سنة 2011، تم تنفيذها لتمويل مجموعة من المشاريع الاقتصادية المنتجة مثل إنشاء مراكز تجارية وأكاديمية وشركات صناعية.

خدمات المؤسسات المتوسطة والصغيرة:

واصل البنك تقديم خدماته لقطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال مراكزه المتخصصة والمنتشرة في كافة محافظات المملكة، لما لهذا القطاع من أهمية كبيرة في توفير فرص العمل ودفع عجلة النمو الاقتصادي. حيث استمر البنك خلال سنة 2011 في خدمة قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة بما تشمله من أنشطة تجارية وصناعية وخدمية، وذلك من خلال التمويل الطويل والقصير الأجل. كما استمر البنك أيضاً في تطوير وبناء علاقات مع المؤسسات الداعمة لقطاع المنشآت المتوسطة والصغيرة، حيث تم زيادة التعاون مع الشركة الأردنية لضمان القروض، وبرنامج USAID، وإدراج بعض القروض ضمنها. هذا بالإضافة إلى متابعة انضمام بنك الأردن لتطبيق اتفاقية منحة ضمان قروض المشاريع المتوسطة والصغيرة المقدمة من مؤسسة OPIC، بما يسهم في تخفيض المخاطر وزيادة التمويل المقدم لهذا القطاع.
كما تم خلال سنة 2011 إعداد دراسات تقسيم السوق لقطاعات فرعية وتطوير برامج ائتمانية تتناسب مع بعض قطاعات الأعمال، حيث تم في هذا السياق إعداد دراسة تحليلية لقطاع التجارة الخارجية في الأردن وإعادة تصنيف القطاع الاقتصادي للعملاء في المحفظة الائتمانية ووضع الخطط التسويقية للقطاعات المستهدفة.

خدمات التأجير التمويلي:

قام بنك الأردن خلال الربع الرابع من سنة 2011 بتأسيس شركة تأجير تمويلي تابعة ومملوكة بالكامل لبنك الأردن تحمل اسم "شركة الأردن للتأجير التمويلي"، سجلت كشركة مساهمة خاصة برأسمال مقداره 10 مليون دينار، وذلك في إطار توجهات البنك الاستراتيجية لتلبية احتياجات ومتطلبات العملاء الحاليين واستهداف فئات وشرائح جديدة من العملاء ممن لا يميلون للتعامل بطرق التمويل التقليدية، والاستفادة من فرص نمو الطلب على خدمات التأجير التمويلي في السوق الأردني، وبما يسهم في تنويع استثمارات البنك ومصادر دخله، حيث باشرت الشركة عملها في نهاية كانون الأول من سنة 2011. وتعمل الشركة على تقديم خدمات جديدة كخدمة التأجير التمويلي الشامل وخدمة التأجير التمويلي للعقارات للأفراد والشركات من كافة القطاعات. إضافة إلى استمرار البنك في تقديم خدمات التأجير التمويلي لعملائه لتشمل شراء الأصول من خطوط الإنتاج والشاحنات والحافلات ومختلف أنواع الأجهزة والمعدات.

توزيع الدورات التدريبية خلال سنة 2011

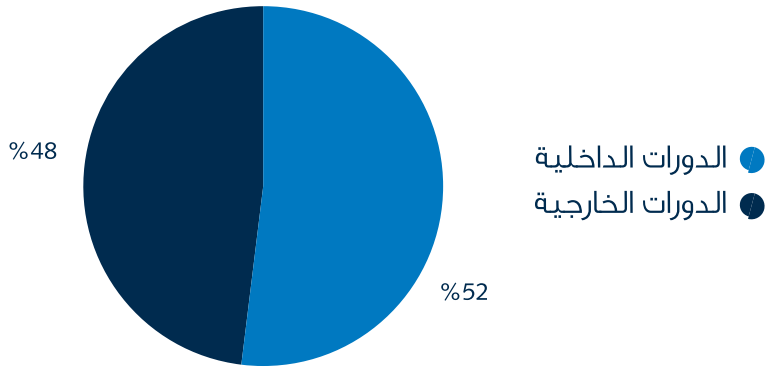

وحرص البنك خلال سنة 2011 على استكمال الشواغر الناتجة عن توسع أعمال البنك وعمليات إعادة التنظيم والتطوير في دوائر الإدارة العامة والفروع، حيث وصل عدد موظفي البنك إلى 1790 موظفاً.

توزيع موظفي البنك حسب المؤهل العلمي لسنة 2011

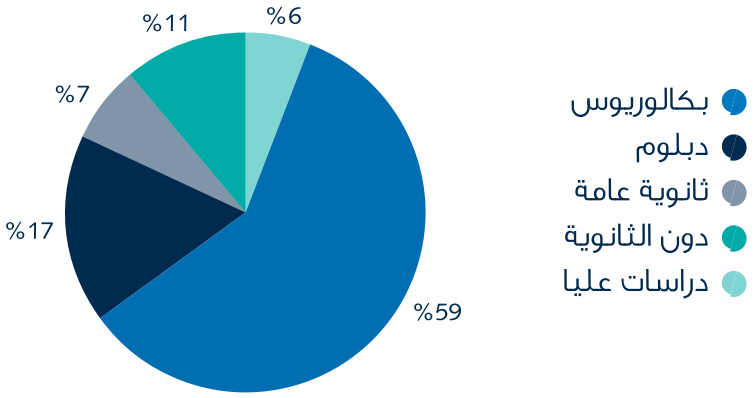

وعلى صعيد فروع فلسطين تم العمل على تنظيم ورشات تدريبية في ظل تطبيق نظام المركزيات الجديد. وفيما يتعلق ببنك الأردن – سورية تم العمل على افتتاح مركز التدريب في إدارة العمليات في صحنايا، واعتماد مشروع تقييم الأداء للموظفين.

وفيما يتعلق بمشروع إعادة تنظيم فروع فلسطين فقد تم الانتهاء من تطبيق المشروع وفقاً للأسس التنظيمية المعتمدة في بنك الأردن، مما يعزز قدرة البنك التنافسية في السوق الفلسطيني، حيث تم في هذا المجال إنشاء دائرة العمليات المركزية وإعادة هيكلة الفروع بما يتناسب مع التنظيم الجديد، كما تم تطبيق نظام E – Loan، وذلك لتسهيل عملية الحصول على الموافقات الإدارية اللازمة لمعاملات تسهيلات الأفراد. إضافة لتطبيق نظام CREMS، لتسهيل عملية الحصول على الموافقات الإدارية اللازمة لعملاء الشركات والتجارية. كما تم الانتهاء من تطبيق مراكز التكلفة الخاصة بفروع فلسطين تمهيداً لتطبيق نظام الـ DWH.

وعلى صعيد أعمال بنك الأردن – سورية فقد تم إعادة هيكلة دائرة العمليات المركزية، لتضم كلاً من دائرة العمليات المصرفية، إدارة الائتمان، شؤون الموظفين، والعمليات المركزية المحلية، ودائرة الأنظمة وتقنية المعلومات، والدائرة المالية. كما تم تأسيس دائرة العقار والصيانة لمتابعة الفروع قيد التأسيس وإجراء أعمال الصيانة الخاصة بالبنك. هذا وتم تجهيز مقر رديف مؤقت لإدارة الأزمات، وإنشاء أرشيف مركزي لحفظ المعاملات الواردة من الفروع مما يسهّل عملية الرجوع إليها وحمايتها من التلف والضياع. بالإضافة إلى الانتهاء من تطبيق مراكز التكلفة الخاصة بالبنك تمهيداً لتطبيق نظام الـ DWH. كما تم الانتهاء من مشروع تعديل النظام الداخلي للبنك حسب قانون العمل السوري رقم (17) لسنة 2010.

وفي مجال إدارة المخاطر والامتثال في بنك الأردن، فقد استمر العمل على إعادة تقييم ملفات مخاطر العمليات لكافة وحدات البنك، ومراجعة وتصنيف قاعدة الأخطاء التشغيلية للبنك وربطها مع المخاطر ذات العلاقة. هذا بالإضافة إلى تطبيق مؤشرات رئيسية للمخاطر (KRI) آليا على نظام CARE ووضع واعتماد معدل لكل مؤشر (Threshold) وربطها على مستوى الفروع والدوائر ذات العلاقة.

وفيما يتعلق باختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing)، تم العمل على مراجعة وتعديل سيناريوهات الأوضاع الضاغطة وإجراء الاختبارات وفقاً لملف مخاطر البنك وطبيعة عمله. كما تمت مراجعة ومناقشة إجراءات عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) مع الفريق المشكل من البنك المركزي الأردني وفقاً لخطة تطبيق الدعامة الثانية لمعيار بازل II. كما تم التطبيق الفعلي للنظام الآلي لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفي ذات السياق تمت مراجعة وتعديل سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وسياسة مخاطر التشغيل بما يتوافق مع متطلبات السلطات الرقابية من ناحية وبيئة العمل من ناحية أخرى. هذا بالإضافة إلى تطبيق نظام E – Learning لتوعية الموظفين بعمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما تم إعداد واعتماد وتطبيق آلية الإنذار المبكر (Whistle Blow) بحيث تتيح للموظفين الإبلاغ عن الممارسات والأنشطة غير المشروعة والتي تمثل خرقاً للقوانين أو الأنظمة أو التعليمات بما يسهم في تجنب المخاطر والحد منها. وبهدف تلبية متطلبات الجهات الرقابية ضمن الفترات الزمنية المحددة تم حصر كافة متطلبات الإفصاح وإعدادها ضمن دليل مخصص لذلك على نظام IGrafx. كما تم العمل أيضاً على تقييم ودراسة متطلبات مشروع Management Security Services (MSS) لأمن المعلومات في البنك.

وعلى صعيد فروع فلسطين تم العمل على إعادة هيكلة وحدة المخاطر بما يتوافق مع متطلبات بازل II لتشمل مخاطر السوق ومخاطر الائتمان إضافة إلى المخاطر التشغيلية. وتم إنشاء ملفات مخاطر للوحدات الجديدة في الإدارة الإقليمية. ويجري العمل على تطبيق اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) تلبيةً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

وعلى صعيد بنك الأردن – سورية تم استكمال إعداد وتطوير عدد من السياسات الناظمة لأعمال بنك الأردن – سورية، حيث تم إعداد سياسة وإجراءات خاصة لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ووضع السياسة الاستثمارية، وسياسة إدارة السيولة. واستمر البنك في تطبيق مقررات لجنة بازل II حيث تم استكمال كشوفات المستحقات والإنذار المبكر، واستكمال قاعدة البيانات لتطبيق نظام تصنيف الحسابات غير العاملة. هذا وقد تم تطبيق اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) بشكل دوري، واستكمال مشروع خطة استمرارية العمل.

الموارد البشرية:

استمر البنك في تطبيق استراتيجيته الهادفة للارتقاء بالموارد البشرية وتطوير قدراتها الفنية والشخصية والإدارية، فعمل البنك على تنفيذ مجموعة من المشاريع المتعلقة بتطوير الموارد البشرية وفقاً لأفضل الممارسات الإدارية الحديثة. وفي هذا المجال تم استكمال مشروع تقييم الوظائف والذي يتضمن تصميم هيكل درجات وظيفية وسلم رواتب يتناسب مع مستوى الرواتب في السوق المصرفي الأردني، مما سيكون له أثر إيجابي على زيادة رضا الموظفين والمحافظة على الموظفين الأكفاء، وسيتم الاستناد إليه في وضع وتحديث أنظمة الموارد البشرية في البنك. كما تم المباشرة بتطبيق النظام الآلي للموارد البشرية مع شركة استشارية وتحديد متطلبات المشروع ووضع الخطط اللازمة لذلك. هذا واستمر البنك أيضاً بتطبيق نظام "تقييم الأداء بالأهداف" ومكافأة الإنتاجية العالية للموظفين، بالإضافة إلى مبادرتي "الموظف المثالي" و"رواد التطوير".

ولضمان حسن سير العمل لدى جميع فروع البنك ودوائر الإدارة العامة تم استكمال تحضير فريق العمل الرديف، إضافة لذلك فقد تم إعادة النظر في بعض السياسات والإجراءات الخاصة بالموارد البشرية وبرامج الحوافز المختلفة حسب أفضل الممارسات العالمية.

هذا وقد استمر البنك خلال سنة 2011 في تقديم التدريب اللازم للموظفين في كافة المستويات الإدارية، حيث وفر 1720 فرصة تدريبية لموظفي البنك من خلال 172 برنامج ودورة تدريبية داخلية وخارجية شملت كافة جوانب العمل المصرفي.

واستمراراً لدور البنك في دعم الأنشطة الخيرية، شارك البنك في حملة "البر والإحسان" بالتعاون مع الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، وذلك بهدف دعم المشروعات التنموية للأسر المستفيدة في عدد من محافظات المملكة. كما قام البنك بتقديم الدعم لجمعية قرى الأطفال الأردنية (SOS) من خلال تبني إحدى بيوت القرية لمدة سنة والقيام بدفع جميع تكاليف المنزل، بالإضافة إلى إقامة أنشطة شهرية منها الاحتفال بعيد الأم ويوم البيئة العالمي، وعرض لحكايات سمسم التعليمي. وضمن هذا السياق فقد واصل البنك تقديم الدعم والتبرع لعدد من المؤسسات والجمعيات يُذكر منها: مؤسسة الملك حسين، النادي الأرثوذكسي، وجمعية العناية بالشلل الدماغي.

وبهدف دعم قطاع الشباب وتعزيز طاقاتهم وقدراتهم، فقد واصل البنك دعمه للأنشطة الرياضية من خلال الرعاية الذهبية لسباق ألتراماراثون البحر الميت والذي عاد ريعه لجمعية العناية بمرضى الدماغ والأعصاب، بالإضافة إلى دعم المنتخب الوطني لكرة القدم.

هذا وقد بلغ إجمالي مساهمات البنك في خدمة المجتمع المحلي خلال سنة 2011 حوالي 451 ألف دينار.

خدمة المجتمع والبيئة:

انطلاقاً من رسالة بنك الأردن ومنظومة قيمه وإيمانه بمسؤوليته الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي، استمر البنك في تقديم الدعم والرعاية لمختلف الأنشطة والفعاليات العلمية والثقافية والرياضية والاجتماعية، مع التركيز على تفعيل مسؤوليته الاجتماعية من خلال بناء شراكات وعلاقات مع المؤسسات الوطنية الرائدة، بما يسهم في تحقيق قيمة مضافة لخدمات المسؤولية الاجتماعية التي يقدمها.

تمثلت أبرز إنجازات بنك الأردن خلال سنة 2011 في استمرار مبادرته التعليمية للسنة الثالثة على التوالي من خلال اتفاقية الشراكة مع برنامج "حكايات سمسم" الذي يقوم على نشر رسائل تربوية للأطفال، كما استمر البنك بتقديم الدعم لمتحف الأطفال الأردني للسنة الثالثة على التوالي، وذلك من خلال تقديم الدعم المادي لمبادرة الأيام المفتوحة (رابع جمعة من كل شهر) ولمدة سنة وتقديم الهدايا للأطفال خلال هذه الأيام. كما قدم البنك دعمه لمدرسة الأرقم ابن أبي الأرقم ضمن مبادرة "مدرستي"، حيث قام البنك بأعمال صيانة لمختلف المرافق الحيوية للمدرسة ورعاية احتفال تكريم الطلبة المتميزين.

المطلوبات وحقوق الملكية				
	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2011	2010	2011	2010
ودائع عملاء	1,498.0	1,482.7	%73.0	%75.3
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	133.4	104.3	%6.5	%5.3
تأمينات نقدية	102.0	101.7	%5.0	%5.2
مخصصات ضريبة الدخل وأخرى	17.8	20.1	%0.8	%1.0
مطلوبات أخرى وضريبية مؤجلة	24.4	24.5	%1.2	%1.2
حقوق الملكية – مساهمي البنك	259.2	214.4	%12.6	%10.9
حقوق غير المسيطرين	18.1	21.4	%0.9	%1.1
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**2,052.9**	**1,969.1**	**%100.0**	**%100.0**

الأهمية النسبية للمطلوبات وحقوق الملكية لسنة 2011

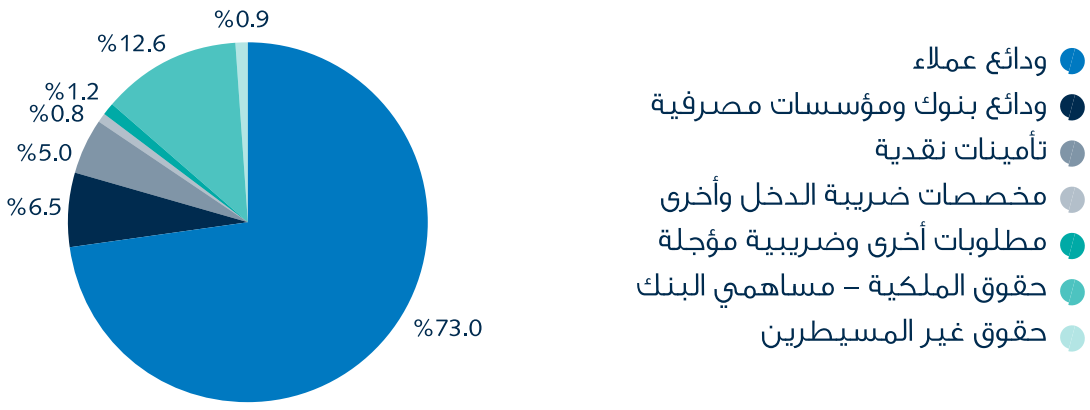

التسهيلات الائتمانية المباشرة

نمت التسهيلات الائتمانية الإجمالية سنة 2011 بمبلغ 102.3 مليون دينار وبنسبة 10% عن سنة 2010، وذلك باتباع سياسة ائتمانية متوازنة وبإشراف اللجنة التنفيذية، في ضوء التغير في أسعار الفوائد والعائد المتوقع على التسهيلات، وبعد دراسة مخاطر السوق ومخاطر الائتمان وجودة المحفظة الائتمانية، إلى جانب العمل على تحصيل الديون المستحقة. وبلغت نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعلقة) 8.87% مقابل 7.7% لسنة 2010 وهي ضمن النسبة المعيارية، في حين تنخفض هذه النسبة للسنة الحالية لتصبح 2.9% بعد استبعاد مخصص التدني المرصود والتأمينات النقدية المحتجزة للديون الهالكة. واستمر العمل على تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، وتمويل قطاع الأفراد إلى جانب الشركات الكبرى والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والقطاع العام، بهدف استمرارية توزيع المخاطر وإدارة الأموال المتاحة بفعالية وكفاءة.

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2011

ارتفعت موجودات البنك إلى 2,052.9 مليون دينار في نهاية سنة 2011 مقابل 1,969.1 مليون دينار في نهاية سنة 2010 بنسبة نمو بلغت 4.3%، واستمرت الجهود في تنمية حقوق المساهمين والمحافظة على التوازن بين الربحية والاستثمار الآمن، وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة، وتوفير السيولة النقدية اللازمة لمواجهة الالتزامات المالية ذات الآجال المختلفة والاستخدام الأمثل للأموال المتاحة بكفاءة وفعالية تمثلت في دعم المركز المالي، والمحافظة على استمرار نمو القوة الإيرادية للبنك.

الأهمية النسبية لعناصر المركز المالي للبنك 2011

	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2011	2010	2011	2010
نقد وأرصدة وإيداعات لدى البنوك	482.1	590.6	%23.5	%30.0
تسهيلات ائتمانية مباشرة	1,046.5	961.2	%51.0	%48.8
موجودات مالية متنوعة واستثمارات في شركات حليفة	425.1	312.9	%20.7	%15.9
ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	45.6	47.6	%2.2	%2.4
موجودات ضريبية مؤجلة وأخرى	53.6	56.8	%2.6	%2.9
مجموع الموجودات	**2,052.9**	**1,969.1**	**%100.0**	**%100.0**

الأهمية النسبية لموجودات البنك لسنة 2011

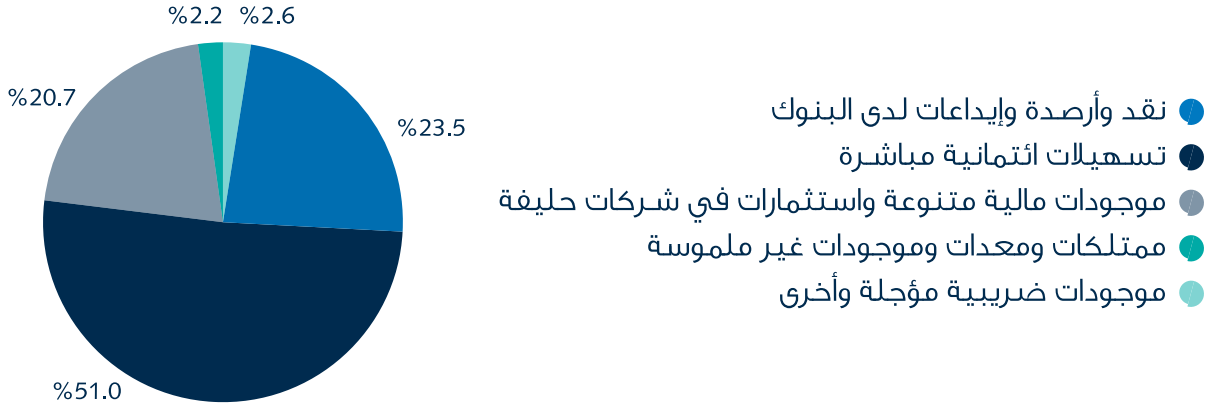

محفظة الموجودات المالية

ارتفعت محفظة الموجودات المالية بمبلغ 112.2 مليون دينار سنة 2011 وبحوالي 36% عن سنة 2010. وذلك بارتفاع الاستثمار في الأذونات والسندات الحكومية وبكفالتها الخالية من المخاطر بمبلغ وصل إلى (353.4) مليون دينار بنسبة 83.2% من إجمالي محفظة الموجودات المالية.

عناصر الموجودات المالية والاستثمارات في الشركات الحليفة				
	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2011	2010	2011	2010
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	7.7	-	%1.8	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	35.9	-	%8.5	-
موجودات مالية متوفرة للبيع	-	43.5	-	%13.9
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	378.7	-	%89.1	%0.0
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	-	266.6	-	%85.2
استثمارات في شركات حليفة	2.7	2.8	%0.6	%0.9
المجموع	**425.0**	**312.9**	**%100.0**	**%100.0**

الأهمية النسبية لمحفظة الموجودات المالية للبنك لسنة 2011

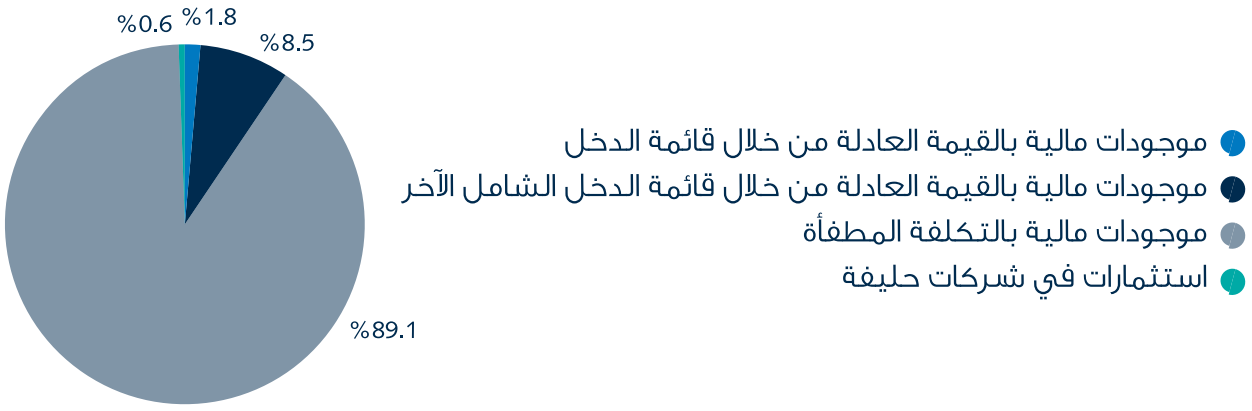

إجمالي محفظة التسهيلات حسب النوع (بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً)				
	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2011	2010	2011	2010
تسهيلات الأفراد (التجزئة)	213.3	186.7	%18.9	%18.2
القروض العقارية	172.8	169.9	%15.4	%16.6
تسهيلات الشركات الكبرى	488.9	514.7	%43.4	%50.3
تسهيلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	167.8	123.6	%14.9	%12.1
تسهيلات الحكومة والقطاع العام	82.9	28.4	%7.4	%2.8
إجمالي التسهيلات المباشرة	**1,125.7**	**1023.4**	**%100.0**	**%100.0**

الأهمية النسبية لمحفظة التسهيلات الائتمانية حسب النوع لسنة 2011

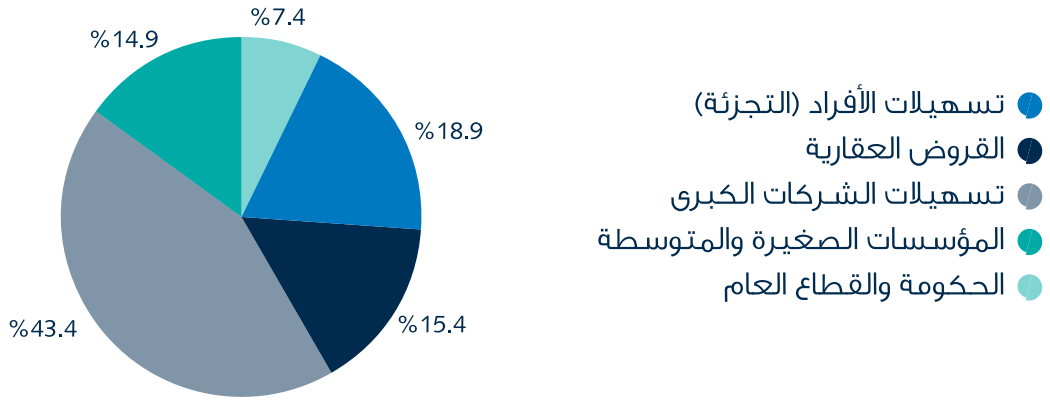

مخصص تدني التسهيلات المباشرة:

يستمر البنك في اتباع سياسة واضحة للتحوط لأية خسارة متوقعة، وأخذ مخصص تدنٍ للديون المشكوك في تحصيلها بشكل إفرادي لكل دين وكذلك على المحفظة، وحسب متطلبات معايير المحاسبة الدولية والسلطات النقدية وتوصيات مدققي حسابات البنك، وتعزيزاً للمركز المالي، فبلغت نسبة تغطية مخصص التدني على أساس العميل الواحد لمحفظة التسهيلات غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة 66.8% لسنة 2011 مقابل 60.8% لسنة 2010، في حين بلغت المخصصات التي انتفت الحاجة إليها وحولت إزاء ديون أخرى خلال العام نحو 5.1 مليون دينار إلى جانب المخصص المرصود البالغ 14.4 مليون دينار. وبلغت القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل تسهيلات ائتمانية 504.2 مليون دينار مقابل 487.8 مليون دينار في السنة الماضية.

حقوق الملكية - مساهمي البنك

ارتفعت حقوق مساهمي البنك إلى 259.2 مليون دينار سنة 2011 مقابل 214.4 مليون دينار سنة 2010 بزيادة مقدارها 44.8 مليون دينار وبنسبة 20.9%، حيث ارتفع رأسمال البنك بمبلغ 55.1 مليون دينار وبنسبة 55.1%، وارتفع الاحتياطي القانوني سنة 2011 إلى 43.3 مليون دينار بزيادة مقدارها 4.9 مليون دينار، وبلغ الاحتياطي الاختياري 8.9 مليون دينار. هذا وقد قرر مجلس الإدارة أن يرفع توصياته للهيئة العامة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 15% من رأس المال وبمبلغ 23.3 مليون دينار.

كفاية رأس المال

بلغت نسبة كفاية رأس المال 14.27% سنة 2011 مقابل 13.57% سنة 2010 وهي أعلى من المعدلات المقررة من البنك المركزي الأردني والبالغة 12%، وكذلك أعلى من معدلات لجنة بازل (بنك التسويات الدولية) والبالغة 8%، وبلغت نسبة رأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة والخطرة 13.9%.

نتائج أعمال البنك

بلغت الإيرادات الإجمالية للبنك 142.9 مليون دينار سنة 2011 مقابل 131 مليون دينار للسنة الماضية بنمو بلغت نسبته 9%، حيث بلغ إجمالي الدخل 112.6 مليون دينار مقابل 100.3 مليون دينار في سنة 2010، في حين بلغ صافي إيراد الفوائد والعمولات 97.2 مليون دينار مقابل 90.8 مليون دينار متحققة في نهاية سنة 2010.

كما بلغت الأرباح قبل الضريبة والمخصصات 65.5 مليون دينار سنة 2011 مقابل 55.1 مليون دينار سنة 2010، وقد تم اقتطاع مخصص التدني للتسهيلات والمخصصات الأخرى وضريبة الدخل ليصبح صافي الربح 36.6 مليون دينار لسنة 2011 مقابل 32.1 مليون دينار سنة 2010 بارتفاع بلغت نسبته حوالي 13.9%.

الأرباح الصافية قبل الضرائب والمخصصات وبعدها			
	بالمليون دينار		مبلغ التغير
	2011	2010	2011
صافي الأرباح قبل الضريبة والمخصصات	65.5	55.1	10.4
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	(14.4)	(8.5)	(5.9)
مخصصات متنوعة	(1.4)	(1.2)	(0.2)
الأرباح الصافية (قبل الضريبة)	49.7	45.40	4.3
ضريبة الدخل المدفوعة والمخصصة	(13.1)	(13.3)	0.2
الأرباح الصافية المتاحة بعد الضريبة	**36.6**	**32.1**	**4.5**

ودائع العملاء

بلغت ودائع عملاء البنك 1,498 مليون دينار في نهاية سنة 2011 مقارنة بمبلغ 1,482.7 مليون دينار في نهاية سنة 2010 بارتفاع مقداره 15.3 مليون دينار، واستمر العمل على استقطاب الودائع الثابتة والأقل كلفة، وتطوير حملة التوفير، وتوسيع قاعدة المودعين، حيث ارتفعت ودائع التوفير لسنة 2011 بنسبة 5.4% عن سنة 2010، والحسابات الجارية وتحت الطلب بنسبة 3.8%، وشهادات الإيداع بحوالي 25%، فيما انخفضت ودائع لأجل بنسبة 5.6%. كما بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 523.8 مليون دينار مقابل 491.9 مليون دينار للسنة السابقة.

ودائع العملاء حسب أنواعها وأهميتها النسبية

	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2011	2010	2011	2010
حسابات جارية وتحت الطلب	364.4	350.9	%24.3	%23.7
ودائع التوفير	483.6	459.0	%32.3	%31.0
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	589.0	624.0	%39.3	%42.0
شهادات إيداع	61.0	48.8	%4.1	%3.3
المجموع	**1,498.0**	**1,482.7**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية لمحفظة ودائع العملاء لسنة 2011

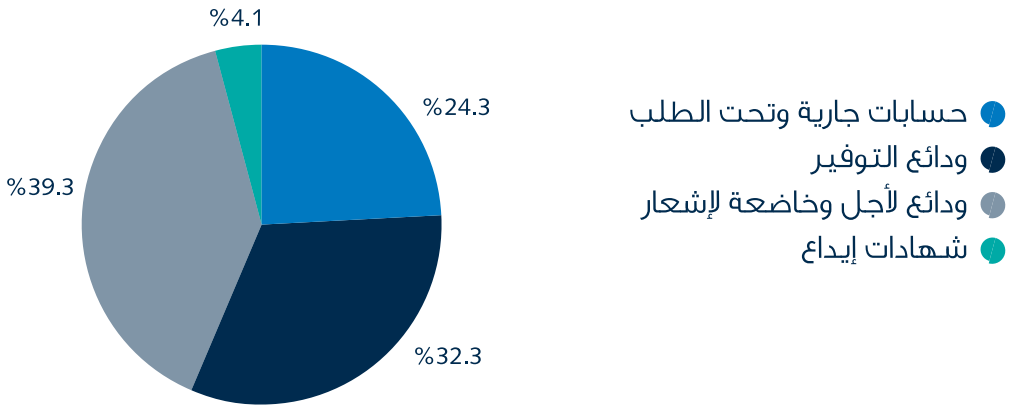

المصاريف والمخصصات والأهمية النسبية				
	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2011	2010	2011	2010
مخصص تدني التسهيلات المباشرة	14.4	8.5	%22.9	%15.5
مخصصات متنوعة	1.4	1.2	%2.2	%2.2
نفقات الموظفين	24.6	23.2	%39.1	%42.3
مصاريف أخرى	16.6	16.5	%26.4	%30.0
الاستهلاكات والإطفاءات	5.9	5.5	%9.4	%10.0
المجموع	62.9	54.9	**%100.0**	**%100.0**

الأهمية النسبية للمصاريف والمخصصات لسنة 2011

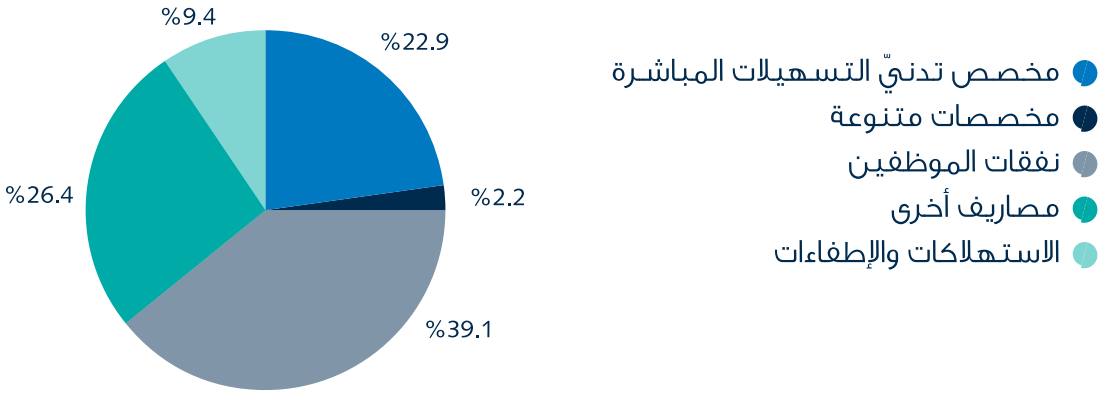

أهم النسب المالية		
	2011	2010
العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك	%15.2	%15.6
العائد على رأس المال	%23.58	%32.12
العائد على متوسط الموجودات	%1.8	%1.7
ربحية الموظف بعد الضريبة	20,431 دينار	18,607 دينار
دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	%5.53	%5.48
مصروف الفائدة إلى متوسط الموجودات	%1.51	%1.58
هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	%4.02	%3.90
تغطية مخصص التدني للتسهيلات غير العاملة	%68.0	%68.1
نسبة التسهيلات غير العاملة/ إجمالي التسهيلات	%8.9	%7.7

إجمالي الإيرادات المتحققة وأهميتها النسبية				
	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2011	2010	2011	2010
الفوائد المقبوضة	111.2	106.3	%77.8	%81.2
صافي إيرادات العمولات	16.3	15.2	%11.4	%11.6
أرباح الموجودات المالية (أسهم)	5.9	2.8	%4.1	%2.1
أرباح العملات الأجنبية وإيرادات أخرى	9.5	6.7	%6.7	%5.1
المجموع	**142.9**	**131.0**	**%100.0**	**%100.0**

الأهمية النسبية للإيرادات المتحققة للبنك لسنة 2011

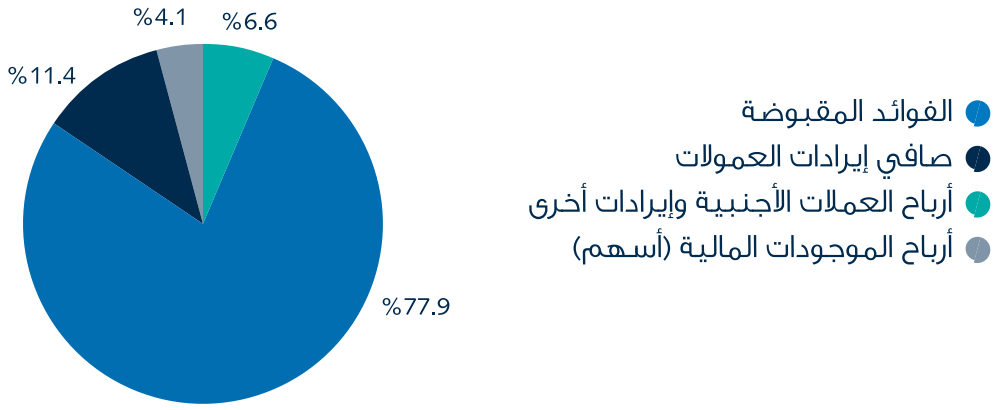

المصروفات والمخصصات

بلغ إجمالي المصروفات والمخصصات 62.9 مليون دينار سنة 2011 مقابل 54.9 مليون دينار سنة 2010 بارتفاع مقداره 8 مليون دينار وبنسبة 14.6%، نتيجة ارتفاع مخصص تدني التسهيلات بمبلغ 5.9 مليون دينار، وارتفعت المصاريف الأخرى بمبلغ 92 ألف دينار فقط لارتفاع مصاريف الايجارات والإعلانات والاشتراكات ورسوم التأمين والصيانة وانخفاض رسوم الجامعات وبعض المصاريف الأخرى، وارتفعت نفقات الموظفين ومخصص نهاية الخدمة 1.6 مليون دينار. كما ارتفع بند الاستهلاكات حيث ارتفع بمبلغ 349.6 ألف دينار نظراً لاستمرار عمليات التفرع وتطوير النظم الداخلية.

أما رواتب ومكافآت وتنقلات الإدارة التنفيذية العليا سنة 2011 فقد بلغت 1.5 مليون دينار مقابل 1.3 مليون دينار للسنة الماضية 2010، في حين بلغت أتعاب مدققي الحسابات لبنك الأردن 126 ألف دينار وأتعاب التدقيق لبنك الأردن – سورية بلغت 33.1 ألف دينار، ولشركة تفوّق للاستثمارات المالية بلغت 5.2 ألف دينار.

أهداف خطتنا المستقبلية 2012

- الاستمرار في تعزيز المركز المالي والتنافسي للبنك في الأسواق التي يعمل بها، في كل من (الأردن، فلسطين، وسورية)، والمحافظة على النسب المالية الرئيسية للبنك ضمن متطلبات الجهات الرقابية والمعايير العالمية.

- الاستمرار في تعزيز وتطوير مفهوم البنك الشامل والتركيز على قطاع التجزئة من خلال تطوير خطة استراتيجية خاصة بقطاع الأفراد. والعمل على تلبية الاحتياجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المنتجة من شركات ومؤسسات متوسطة وصغيرة في الأسواق التي يعمل بها مع المحافظة على درجة مقبولة من المخاطر، وتعزيز علاقات البنك مع المؤسسات الداعمة لقطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

- استكمال إطلاق أعمال شركة "الأردن للتأجير التمويلي"، بما يسهم في تنويع الخيارات التمويلية للعملاء الأفراد والشركات والمؤسسات ولكافة القطاعات الاقتصادية.

- تطوير منتجات وخدمات البنك بناءً على دراسة احتياجات العملاء والمتعاملين وبما يواكب الوضع الاقتصادي في الأسواق التي يعمل بها، واستهداف قطاعات وفئات جديدة من العملاء، والمحافظة على العملاء الحاليين.

- الاستمرار في تعزيز شبكة الفروع ومنافذ التوزيع للوصول إلى الشرائح المستهدفة من العملاء، والتأكد من جاهزيتها في تقديم مستوى الخدمة المطلوبة للعملاء سواء على مستوى منافذ التوزيع التقليدية أو الإلكترونية، وتطوير وإدامة بيئة الخدمة في منافذ التوزيع بما يتوافق مع متطلبات العمل والهوية المؤسسية الموحدة للبنك.

- الاستمرار في تنفيذ واستكمال مشاريع وبرامج العمل على مستوى التنظيم والعمليات والتشغيل، بهدف تعزيز مستوى الخدمة المقدمة للعملاء، وتوفير بيئة عمليات ومنظومة إجراءات قادرة على مواكبة متطلبات البنك الحالية والمستقبلية.

- الاستمرار في تطوير وتعزيز القاعدة التكنولوجية والتقنية وأنظمة الاتصالات في البنك، بما يسهم في زيادة فعالية وكفاءة العمليات وتقليل المخاطر المرتبطة بها، والارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة للعملاء.

- الاستمرار في تعزيز وتأكيد التزام وتوافق البنك مع القوانين والتشريعات والتعليمات المصرفية والمهنية الصادرة عن الجهات الرقابية في كل من الأردن وفلسطين وسورية. وتطوير إدارة المخاطر والتعليمات الكفيلة بتعزيز الحاكمية المؤسسية وتلبية متطلبات بازل II، ومراقبة كافة النواحي الأمنية في البنك.

- استمرار البنك بالارتقاء بمستوى الموارد البشرية وزيادة كفاءتها وتنمية قدراتها ومهاراتها الفنية والشخصية، واستكمال مشاريع الموارد البشرية وتطوير أنظمة وسياسات الموارد البشرية وفقاً لأفضل الممارسات الإدارية الحديثة.

- الاستمرار في تعزيز الصورة الذهنية الإيجابية لبنك الأردن وعلامته التجارية لدى كافة فئات المجتمع وتميزها في السوق المصرفي، وإبراز اسم البنك ودوره في خدمة المجتمع من خلال مواصلة تقديم الدعم للمشاريع الاجتماعية والتعليمية والخدمية والبيئية.

المؤشرات المالية للسنوات (2007 - 2011)	المبلغ بآلاف الدنانير				
السنة المالية	2007	2008	2009	2010	2011
مجموع الموجودات	1,455,719	1,686,018	1,907,992	1,969,064	2,052,858
إجمالي التسهيلات الائتمانية	787,368	876,692	917,407	1,023,349	1,125,667
مجموع الودائع (عملاء وبنوك)	1,179,523	1,330,230	1,526,392	1,586,989	1,631,418
حقوق الملكية – مساهمي البنك	161,206	179,604	192,668	214,408	259,194
حقوق غير المسيطرين	-	11,561	21,455	21,351	18,114
صافي الربح قبل الضريبة	39,668	44,297	36,909	45,427	49,674

تطور حقوق المساهمين والأرباح

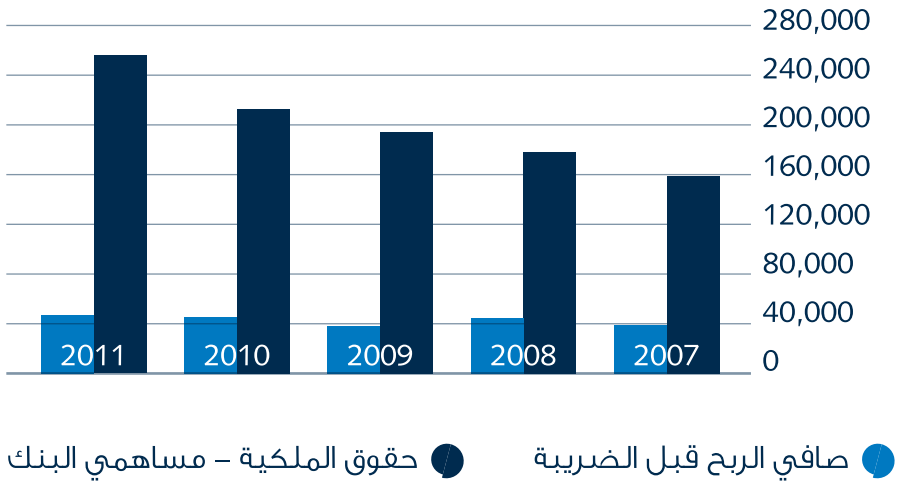

تطور المركز المالي

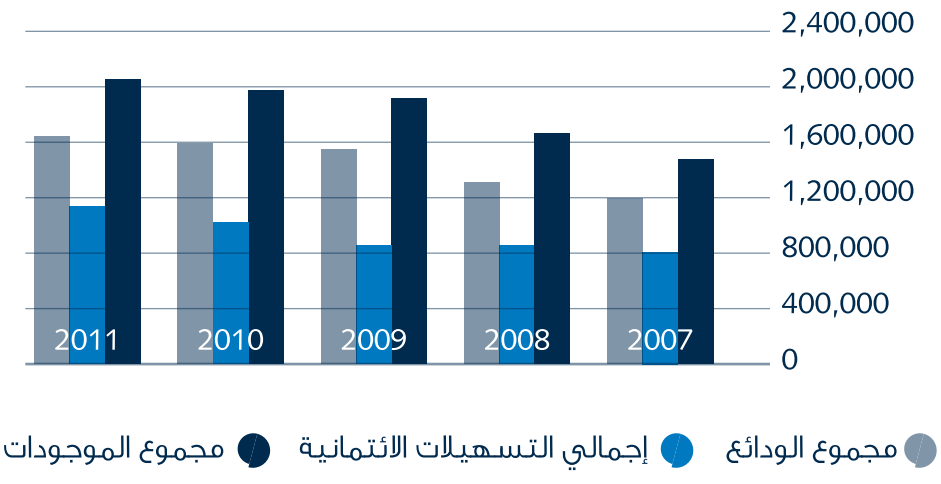

البيانات والإيضاحات المالية 2011

تقرير مدقق الحسابات المستقل

قائمة المركز المالي الموحد

قائمة الدخل الموحد

قائمة الدخل الشامل الآخر الموحد

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

قائمة المركز المالي الموحد

قائمة أ

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّان – الأردن		دينار أردني	
	إيضاح	31 كانون الأول	
		2011	2010
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	4	187,834,046	369,688,690
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	5	294,292,533	216,910,695
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	6	-	3,975,910
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	7	7,662,290	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	8/أ	35,937,138	-
موجودات مالية متوفرة للبيع	8/ب	-	43,498,876
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	9	1,046,500,369	961,163,483
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	10/أ	378,726,204	-
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	10/ب	-	266,603,394
استثمارات في شركات حليفة	11	2,747,017	2,760,520
ممتلكات ومعدات – بالصافي	12	42,916,974	45,532,948
موجودات غير ملموسة	13	2,683,432	2,058,972
موجودات ضريبية مؤجلة	19/ب	7,402,232	8,217,405
موجودات أخرى	14	46,155,808	48,653,262
مجموع الموجودات		**2,052,858,043**	**1,969,064,155**
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	15	133,418,617	104,252,623
ودائع عملاء	16	1,497,999,648	1,482,736,214
تأمينات نقدية	17	102,026,407	101,670,191
مخصصات متنوعة	18	6,964,931	6,593,622
مخصص ضريبة الدخل	19/أ	10,728,749	13,524,475
مطلوبات ضريبية مؤجلة	19/ب	3,604,494	2,989,127
مطلوبات أخرى	20	20,807,091	21,538,514
مجموع المطلوبات		**1,775,549,937**	**1,733,304,766**
حقوق الملكية:			
حقوق مساهمي البنك			
رأس المال المكتتب به (المدفوع)	21	155,100,000	100,000,000
الاحتياطي القانوني	22	43,295,048	38,373,895
الاحتياطي الاختياري	22	8,928,707	24,731,661
احتياطي المخاطر المصرفية العامة	22	10,876,048	9,736,920
احتياطي خاص	22	1,112,803	504,471
فروقات ترجمة عملات أجنبية	23	(3,657,895)	134,706
احتياطي القيمة العادلة بالصافي	24/أ	1,649,820	-
التغير المتراكم في القيمة العادلة	24/ب	-	7,635,938
أرباح مدورة	25	41,889,198	33,290,553
مجموع حقوق الملكية – مساهمي البنك		259,193,729	214,408,144
حقوق غير المسيطرين		18,114,377	21,351,245
مجموع حقوق الملكية		**277,308,106**	**235,759,389**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**2,052,858,043**	**1,969,064,155**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (49) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

Deloitte.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن
جبل عمان ، الدوار الخامس
١٩٠ شارع زهران
ص.ب ٢٤٨
عمان ١١١١٨ ، الأردن

هاتف: ٠٦ ٥٥٠٢٢٠٠ (٠) ٩٦٢+
فاكس: ٠٦ ٥٥٠٢٢١٠ (٠) ٩٦٢+
www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل

ع م/ ٨٥٧٢

إلى السادة مساهمي بنك الأردن
عمان - المملكة الاردنية الهاشمية

قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة لبنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة)، والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١١ وكل من قوائم الدخل والدخل الشامل الاخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى .

مسؤولية الادارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن اعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية . وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الادارة مناسبة لتمكنها من اعداد القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ .

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى تدقيقنا، قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ، وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وأن نقوم بتخطيط واجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة خالية من أخطاء جوهرية .

يتضمن التدقيق القيام باجراءات للحصول على بيّنات تدقيق ثبوتية للمبالغ والافصاحات في القوائم المالية الموحدة ، تستند الاجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة ، سواءً كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ . وعند القيام بتقييم تلك المخاطر يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار إجراءات الرقابة الداخلية للبنك والمتعلقة بالاعداد والعرض العادل للقوائم المالية الموحدة ، وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى البنك . يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الادارة وكذلك تقييم العرض الاجمالي للقوائم المالية الموحدة .

نعتقد أن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

الـــــــرأي

في رأينا ، ان القوائم المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية ، الوضع المالي الموحد لبنك الاردن كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١١ واداءه المالي الموحد ، وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية .

تقرير حول المتطلبات القانونية

يحتفظ البنك بقيود وسجلات حسابية منظمة بصورة أصولية، وهي متفقة مع القوائم المالية الموحدة المرفقة ومع القوائم المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة ونوصي الهيئة العامة الموافقة عليها .

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن

كريـــم بهـــاء النابلـــسي
إجـــازة رقـــم (٦١١)

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
محاسبون قانونيون
عمان - الأردن

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية
٢٢ كانون الثاني ٢٠١٢

Member of Deloitte Touche Tohmatsu Limited

قائمة الدخل الشامل الآخر الموحد

قائمة ج

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّان – الأردن	دينار أردني	
	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2011	2010
الربح للسنة – قائمة (ب)	36,570,701	32,115,410
بنود الدخل الشامل الآخر:		
فروقات ترجمة عملات أجنبية	(7,381,373)	258,815
أرباح بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	809,569	-
التغير في احتياطي القيمة العادلة	1,649,820	-
صافي التغير في القيمة العادلة – موجودات مالية متوفرة للبيع بالصافي بعد الضريبة	-	4,262,100
إجمالي الدخل الشامل – قائمة (د)	31,648,717	36,636,325
إجمالي الدخل الشامل العائد إلى:	34,885,585	36,081,504
مساهمي البنك	(3,236,868)	554,821
حقوق غير المسيطرين	31,648,717	36,636,325

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (49) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

قائمة الدخل الموحد

قائمة ب

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّان – الأردن		دينار أردني	
	إيضاح	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
		2011	2010
الفوائد الدائنة	27	111,176,081	106,279,913
الفوائد المدينة	28	30,318,522	30,649,764
صافي إيرادات الفوائد		80,857,559	75,630,149
صافي إيرادات العمولات	29	16,297,450	15,163,430
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		97,155,009	90,793,579
أرباح عملات أجنبية	30	6,253,004	3,566,793
أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	31	4,196,011	-
توزيعات نقدية من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر		1,735,928	-
أرباح موجودات مالية متوفرة للبيع	32	-	2,799,853
إيرادات أخرى	33	3,215,396	3,144,801
إجمالي الدخل		112,555,348	100,305,026
نفقات الموظفين	34	24,606,370	23,238,926
استهلاكات وإطفاءات	13,12	5,859,017	5,509,354
مصاريف أخرى	35	16,552,492	16,460,595
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	9	14,422,057	8,512,590
مخصصات متنوعة	18	1,427,946	1,146,741
إجمالي المصروفات		62,867,882	54,868,206
الربح من التشغيل		49,687,466	45,436,820
حصة البنك من (خسائر) شركة حليفة	11	(13,503)	(10,145)
الربح قبل الضرائب		49,673,963	45,426,675
(ينزل): ضريبة الدخل	19	(13,103,262)	(13,311,265)
الربح للسنة		36,570,701	32,115,410
ويعود إلى:			
مساهمي البنك		36,043,069	31,692,585
حقوق غير المسيطرين		527,632	422,825
		36,570,701	32,115,410
حصة السهم من الربح للسنة (مساهمي البنك)			
أساسي	36	0.252	0.246
مخفض	36	0.252	0.246

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (49) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

قائمة د

إجمالي حقوق الملكية	حقوق غير المسيطرين	إجمالي حقوق مساهمي البنك	أرباح مدورة	التغير المتراكم في القيمة العادلة – صافي	احتياطي تقييم موجودات مالية – صافي	فروقات ترجمة عملات أجنبية	احتياطي خاص
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
235,759,389	21,351,245	214,408,144	33,290,553	7,635,938	-	134,706	504,471
(7,381,373)	(3,764,500)	(3,616,873)	196,001	-	-	(3,792,601)	-
36,570,701	527,632	36,043,069	36,043,069	-	-	-	-
-	-	-	7,635,938	(7,635,938)	-	-	-
809,569	-	809,569	809,569	-	-	-	-
1,649,820	-	1,649,820	-	-	1,649,820	-	-
31,648,717	(3,236,868)	34,885,585	44,684,577	(7,635,938)	1,649,820	(3,792,601)	-
-	-	-	(15,566,874)	-	-	-	608,332
26,400,000	-	26,400,000	-	-	-	-	-
-	-	-	(4,019,058)	-	-	-	-
(16,500,000)	-	(16,500,000)	(16,500,000)	-	-	-	-
277,308,106	18,114,377	259,193,729	41,889,198	-	1,649,820	(3,657,895)	1,112,803
214,123,064	21,454,753	192,668,311	27,292,897	3,373,838	-	(122)	-
258,815	131,996	126,819	(8,009)	-	-	134,828	-
32,115,410	422,825	31,692,585	31,692,585	-	-	-	-
4,262,100	-	4,262,100	-	4,262,100	-	-	-
36,636,325	554,821	36,081,504	31,684,576	4,262,100	-	134,828	-
-	(658,329)	658,329	(14,058,772)	-	-	-	504,471
(15,000,000)	-	(15,000,000)	(11,628,148)	-	-	-	-
235,759,389	21,351,245	214,408,144	33,290,553	7,635,938	-	134,706	504,471

**** بموجب تعليمات السلطات الرقابية:

- يحظر التصرف باحتياطي المخاطر المصرفية العامة والاحتياطي الخاص إلا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني وسلطة النقد الفلسطينية.
- يشمل رصيد الأرباح المدورة 7,402,232 دينار لا يمكن التصرف به كما في 31 كانون الأول 2011 لقاء منافع ضريبية مؤجلة بما في ذلك الرسملة أو التوزيع إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً، إضافة إلى 904,655 دينار يمثل أرباح تقييم شركة حليفة وذلك إستناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني.
- يشمل رصيد الأرباح المدورة 5,779,101 دينار كما في 31 كانون الأول 2011 يحظر التصرف به والناجمة عن أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع إضافة إلى مبلغ 145,135 دينار ليمثل أرباح فروقات إعادة التقييم للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل لا يمكن التصرف به استناداً لتعليمات هيئة الأوراق المالية.
- يحظر التصرف باحتياطي القيمة العادلة بما في ذلك الرسملة أو التوزيع أو إطفاء الخسائر أو أي وجه من أوجه التصرف الأخرى إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع استناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (49) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّان – الأردن

			الاحتياطيات		
	رأس المال المكتتب به (المدفوع)	علاوة إصدار	احتياطي قانوني	احتياطي اختياري	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2011					
الرصيد في بداية السنة	100,000,000	-	38,373,895	24,731,661	9,736,920
فروقات ترجمة عملات أجنبية	-	-	(10,137)	(10,136)	-
الربح للسنة – قائمة (ب)	-	-	-	-	-
أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) – إيضاح (49)	-	-	-	-	-
أرباح بيع موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-
التغير في إحتياطي تقييم الموجودات المالية – صافي بعد الضريبة	-	-	-	-	-
إجمالي الدخل الشامل الآخر – قائمة (ج)	-	-	(10,137)	(10,136)	-
المحول إلى الإحتياطيات	-	-	4,931,290	8,888,124	1,139,128
الزيادة الأولى في رأس المال *	10,000,000	16,400,000	-	-	-
الزيادة الثانية في رأس المال **	45,100,000	(16,400,000)	-	(24,680,942)	-
الأرباح الموزعة ***	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	155,100,000	-	43,295,048	8,928,707	10,876,048
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2010					
الرصيد في بداية السنة	100,000,000	-	33,822,569	19,860,215	8,318,914
فروقات ترجمة عملات أجنبية	-	-	-	-	-
الربح للسنة – قائمة (ب)	-	-	-	-	-
التغيرفي القيمة العادلة - صافي بعد الضريبة	-	-	-	-	-
إجمالي الدخل الشامل الآخر – قائمة (ج)	-	-	-	-	-
المحول لاحتياطي المخاطر المصرفية العامة	-	-	4,551,326	8,243,298	1,418,006
الأرباح الموزعة نقداً على المساهمين ***	-	-	-	(3,371,852)	-
الرصيد في نهاية السنة	100,000,000	-	38,373,895	24,731,661	9,736,920

* بموجب قرار الهيئة العامة للبنك في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ 22 كانون الثاني 2011، تمت الموافقة على زيادة رأسمال البنك بمبلغ 10 ملايين دينار من خلال طرح 10 ملايين سهم قيمة السهم الإسمية دينار واحد، على أن يتم تغطيتها من خلال إصدار خاص (غير عام) يخصص لمستثمرين استراتيجيين وبعلاوة إصدار بواقع 1.64 دينار للسهم وبإجمالي علاوة إصدار 16,400,000 دينار، علماً أنه قد تم تغطية قيمة الاكتتاب بالكامل واستكمال إجراءات تسجيل الزيادة لدى مراقب الشركات وهيئة الأوراق المالية.

** بموجب قرار الهيئة العامة للبنك في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ 12 آذار 2011، تمت الموافقة على زيادة رأسمال البنك بمبلغ 45,100,000 دينار وذلك من خلال رسملة كل من رصيد علاوة الإصدار والبالغ 16,400,000 دينار، ومبلغ 24,680,942 دينار من الإحتياطي الإختياري ومبلغ 4,019,058 دينار من الأرباح المدورة، علماً أن البنك قد استكمل كافة الإجراءات المتعلقة بهذه الزيادة لدى مراقب الشركات وهيئة الأوراق المالية بتاريخ 6 نيسان 2011.

*** بموجب اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ 12 آذار 2011 تقرر توزيع ما مقداره 15% من رأس مال البنك نقداً على المساهمين أي ما يعادل 16.5 مليون دينار.

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

1- معلومات عامة

- إن البنك شركة مساهمة عامة أردنية مركزها الرئيسي في عمان – المملكة الأردنية الهاشمية تأسس خلال سنة 1960 تحت رقم (1983) بتاريخ 3 آذار 1960 طبقاً لأحكام قانون الشركات رقم 33 لسنة 1962 برأسمال مقداره 350 ألف دينار أردني موزع على 70 ألف سهم بقيمة اسمية مقدارها خمسة دنانير للسهم الواحد، وقد تم زيادة رأسمال البنك عدة مرات حتى السنة 2007 بحيث أصبح رأس مال البنك المصرح به والمكتتب به والمدفوع 100 مليون دينار بقيمة اسمية مقدارها دينار للسهم الواحد.
وبتاريخ 22 كانون الثاني 2011، قررت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها غير العادي الموافقة على زيادة رأسمال البنك بمبلغ 10 ملايين دينار من خلال طرح 10 ملايين سهم قيمة السهم الاسمية دينار واحد، على أن يتم تغطية الزيادة من خلال إصدار خاص (غير عام) يخصص لمستثمرين استراتيجيين تم تغطيتها بالكامل واستكمال إجراءات التسجيل المتعلقة بها لدى مراقب الشركات وهيئة الأوراق المالية وبالتالي أصبح رأسمال البنك 110 مليون دينار.

كما قررت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ 12 آذار 2011 الموافقة على زيادة رأسمال البنك بمبلغ 45,100,000 دينار ليصبح 155,100,000 دينار وذلك من خلال رسملة رصيد علاوة الإصدار والبالغ 16,400,000 دينار، ومبلغ 24,680,942 دينار من الاحتياطي الاختياري ومبلغ 4,019,058 دينار من الأرباح المدورة، وقد قام البنك باستكمال كافة الإجراءات المتعلقة بهذه الزيادة لدى مراقب الشركات وهيئة الأوراق المالية بتاريخ 6 نيسان 2011.

- يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها (67) فرعاً وفروعه في فلسطين وعددها (13) فرعاً والشركات التابعة له في سورية والأردن (بنك الأردن – سورية وشركة تفوّق للاستثمارات المالية وشركة الأردن للتأجير التمويلي).

- تم إقرار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته رقم (551) بتاريخ 22 كانون الثاني 2012 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

2- أهم السياسات المحاسبية

أسس إعداد القوائم المالية

- تم إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك والشركات التابعة له وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات البنك المركزي الأردني.
- تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية الموحدة، كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة.
- إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.
- إن السياسات المحاسبية المتبعة للسنة متماثلة مع السياسات التي تم اتباعها للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2010 باستثناء أثر تطبيق المعايير الجديدة والمعدلة كما في إيضاح (48 - أ) أدناه وأثر تطبيق ما يلي:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) "الأدوات المالية" الصادر بتشرين الثاني 2009 والمعدل بتشرين الأول 2010

قام البنك والشركات التابعة له بالتطبيق المبكر للمرحلة الأولى للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) في إعداد القوائم المالية الموحدة كما في أول كانون الثاني 2011 وفقاً لمتطلبات هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الأردني ووفقاً للأحكام الانتقالية للمعيار، وعليه لم يتم تعديل أرقام المقارنه للسنة السابقة.

أوجد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) "الأدوات المالية" (صدر في تشرين الثاني 2009 والمعدل في تشرين الأول 2010) متطلبات جديدة لتصنيف وقياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية على النحو التالي:

- يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) قياس جميع الموجودات المالية ضمن نطاق معيارالمحاسبة الدولي رقم (39): "الاعتراف والقياس" بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة. وعلى وجه التحديد، الاستثمارات المحتفظ بها ضمن نماذج اعمال تهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم والتي تقاس بالتكلفة المطفأة في نهاية الفترات المحاسبية اللاحقة. كما يتم قياس جميع الاستثمارات الأخرى (أدوات الملكية والدين) بقيمتها العادلة في نهاية الفترات المحاسبية اللاحقة.

إن أهم تأثير للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) بشأن تصنيف وقياس المطلوبات المالية، يتعلق بمحاسبة التغيرات في القيمة العادلة للمطلوبات المالية (تصنف بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل) والمتعلق في مخاطر الائتمان لذلك الالتزام، وعلى وجه التحديد المطلوبات المالية التي تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، فإنه يتم الاعتراف بمقدار التغير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية المتعلقة بالتغيرات في مخاطر الائتمان لذلك الالتزام ضمن بنود الدخل الشامل الآخر، إلا إذا كان الاعتراف بآثار التغيرات في مخاطر ائتمان المطلوبات ضمن بنود الدخل الشامل الآخر من شأنه أن يخلق أو يضخم عدم التطابق المحاسبي في قائمة الدخل الموحد. كما لا يجوز إعادة تدوير لاحق للتغيرات في القيمة العادلة المتعلقة بمخاطر الائتمان للمطلوبات المالية إلى قائمة الدخل الموحد. وبموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)، فإنه يتم الاعتراف بكامل المبلغ من التغير في القيمة العادلة للالتزام المالي بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل في قائمة الدخل الموحد.

إن من غير المقبول إظهار الموجودات المالية بالتكلفة سواءٌ تلك المقيّمة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل أو من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر.
إن تفاصيل أثر اتباع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) المرحلة الأولى مدرجة في الإيضاح رقم (49) حول القوائم المالية الموحدة.

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

قائمة هـ

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّان – الأردن	إيضاح	دينار أردني	
		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
		2011	2010
التدفق النقدي من عمليات التشغيل:			
الربح قبل الضرائب – قائمة (ب)		49,673,963	45,426,675
تعديلات لبنود غير نقدية:			
استهلاكات وإطفاءات		5,859,017	5,509,354
تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة		14,422,057	8,512,590
(أرباح) بيع ممتلكات ومعدات		(1,262)	(50,527)
(أرباح) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل غير متحققة		(145,135)	-
تأثير تغير في أسعار الصرف		(5,739,722)	(3,272,277)
مخصصات متنوعة		1,427,946	1,146,741
خسارة تدني موجودات مالية متوفرة للبيع		-	237,927
خسارة تدني عقارات وأراضي برسم البيع		26,815	5,756
حصة البنك من خسائر شركة حليفة		13,503	10,145
أخرى		77,915	-
الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات		65,615,097	57,526,384
التغير في الموجودات والمطلوبات:			
النقص (الزيادة) في أرصدة مقيدة السحب		427,721	(80,923)
النقص في الإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر)		3,975,910	25,460,558
النقص في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل		3,103,153	-
(الزيادة) في تسهيلات ائتمانية مباشرة		(99,758,943)	(104,989,844)
النقص (الزيادة) في الموجودات الأخرى		2,470,639	(4,776,416)
الزيادة في ودائع العملاء		15,263,434	64,664,190
الزيادة (النقص) في تأمينات نقدية		356,216	(7,907,242)
(النقص) في مطلوبات أخرى		(1,617,895)	(2,919,464)
صافي التغير في الموجودات والمطلوبات		(75,779,765)	(30,549,141)
صافي (الاستخدام النقدي في) التدفق من عمليات التشغيل قبل الضرائب		(10,164,668)	26,977,243
مخصص تعويض نهاية الخدمة والقضايا المدفوع		(1,056,637)	(898,666)
الضرائب المدفوعة		(15,161,730)	(12,203,798)
صافي (المستخدم في) التدفق النقدي من عمليات التشغيل		(26,383,035)	13,874,779
التدفق النقدي من عمليات الاستثمار:			
(شراء) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		(187,562,000)	(188,274,536)
بيع / استحقاق موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		75,439,190	310,536,576
(شراء) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر		(2,056,458)	-
بيع /موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر		2,072,645	-
(شراء) موجودات مالية متوفرة للبيع		-	(701,137)
بيع موجودات مالية متوفرة للبيع		-	2,946,508
(شراء) ممتلكات ومعدات ودفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات		(5,993,965)	(8,094,179)
بيع ممتلكات ومعدات		3,307,851	148,184
(شراء) موجودات غير ملموسة		(1,180,128)	(352,756)
صافي (المستخدم في) التدفق النقدي من عمليات الاستثمار		(115,972,865)	116,208,660
التدفق النقدي من عمليات التمويل:			
الزيادة في رأس المال		26,400,000	-
(النقص) في الأموال المقترضة		-	(15,000,000)
فروقات ترجمة عملات أجنبية		(7,381,373)	258,815
أرباح موزعة على المساهمين		(15,613,528)	(14,175,417)
صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات التمويل		3,405,099	(28,916,602)
تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه		5,739,722	3,272,277
صافي (النقص) الزيادة في النقد وما في حكمه		(133,211,079)	104,439,114
النقد وما في حكمه في بداية السنة		468,464,159	364,025,045
النقد وما في حكمه في نهاية السنة		335,253,080	468,464,159

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (49) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

- يتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة في قائمة الدخل الموحد من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة البنك على الشركات التابعة، ويتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الدخل الموحد حتى تاريخ التخلص وهو التاريخ الذي يفقد البنك فيه السيطرة على الشركات التابعة.

* نظراً لأن البنك لديه القدرة للسيطرة على السياسات المالية والتشغيلية وإدارة البنك في سورية، تم توحيد حسابات بنك الأردن - سورية في القوائم المالية الموحدة المرفقة.

- تمثل حقوق غير المسيطرين ذلك الجزء غير المملوك من قبل البنك في حقوق الملكية في الشركة التابعة.

معلومات القطاعات

- قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي تفيد بأنه يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استخدامها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك.
- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

تسهيلات ائتمانية مباشرة

- يتم تكوين مخصص تدنٍّ للتسهيلات الائتمانية المباشرة إذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك وعندما يتوفر دليل موضوعي على أن حدثاً ما قد أثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية للتسهيلات الائتمانية المباشرة وعندما يمكن تقدير هذا التدني، وتسجل قيمة المخصص في قائمة الدخل الموحد.
- يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني ووفقاً لتعليمات السلطة الرقابية في سورية وسلطة النقد الفلسطينية أيهما أشد.
- يتم شطب التسهيلات الائتمانية المعد لها مخصصات في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص ويتم تحويل أي فائض في المخصص الإجمالي - إن وجد - إلى قائمة الدخل الموحد، ويضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات.

المشتقات المالية ومحاسبة التحوط

مشتقات مالية للمتاجرة:

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة، عقود الفائدة المستقبلية، عقود المقايضة، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحد، وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة، ويتم تسجيل مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحد.

مشتقات مالية للتحوط:

لأغراض محاسبة التحوط تظهر المشتقات المالية بالقيمة العادلة، ويتم تصنيف التحوط كما يلي:

- التحوط للقيمة العادلة:

هو التحوط لمخاطر التغير في القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات البنك.

في حال انطباق شروط تحوط القيمة العادلة الفعال، يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تقييم أداة التحوط بالقيمة العادلة وعن التغير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المتحوط لها في قائمة الدخل الموحد.

في حال انطباق شروط تحوط المحفظة الفعال يتم تسجيل أية أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة تقييم أداة التحوط بالقيمة العادلة وكذلك التغير في القيمة العادلة لمحفظة الموجودات أو المطلوبات في قائمة الدخل الموحد في نفس السنة.

- التحوط للتدفقات النقدية:

هو التحوط لمخاطر تغيرات التدفقات النقدية لموجودات ومطلوبات البنك الحالية والمتوقعة.

في حال انطباق شروط تحوط التدفقات النقدية الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر لأداة التحوط ضمن حقوق الملكية ويتم تحويله لقائمة الدخل الموحد في الفترة التي يؤثر بها إجراء التحوط على قائمة الدخل الموحد.

- التحوطات التي لا تنطبق عليها شروط التحوط الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لأداة التحوط في قائمة الدخل في نفس السنة.

- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناجمة عن فروقات تحويل العملة الأجنبية لأدوات الدين (التي تحمل فوائد) ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر في قائمة الدخل الموحد. في حين يتم تسجيل فروقات تحويل العملة الأجنبية لأدوات الملكية في بند احتياطي تقييم موجودات مالية ضمن حقوق الملكية في قائمة المركز المالي الموحد.

موجودات مالية متوفرة للبيع

السياسة المطبقة قبل الأول من كانون الثاني 2011

- هي موجودات مالية الغرض من امتلاكها الاحتفاظ بها كمتوفرة للبيع وليست للمتاجرة أو الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، وتتمثل في أسهم شركات محلية وخارجية مالية وصناعية وسياحية وعقارية وشركات اتصالات.

وتم تصنيف هذه الاستثمارات على أنها متوفرة للبيع عند الشراء بسبب نية الإدارة بيع هذه الأدوات المالية عند توفر أسعار بيع مناسبة لتحقيق أرباح أو تولد عوائد ناتجة عن تملك الأسهم.

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية الجديدة والمعدلة والمتبعة خلال السنـــة المنتهيـة فـي 31 كانون الأول 2011:

أ- موجودات مالية وفق الكلفة المطفأة

- هي الموجودات المالية التي تهدف إدارة البنك وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بالدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم.
- يتم إثبات الموجودات المالية عند الشراء بالكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء، وتطفأ العلاوة / الخصم باستخدام طريقة الفائدة الفعالة، قيداً على أو لحساب الفائدة، وينزل أية مخصصات ناتجة عن التدني في قيمتها يؤدي إلى عدم إمكانية استرداد الأصل أو جزء منه، ويتم قيد أي تدنٍ في قيمتها في قائمة الدخل الموحد وتظهر لاحقاً بالكلفة المطفأة بعد تخفيضها بخسائر التدني.
- يمثل مبلغ التدني في قيمة الموجودات المالية وفق الكلفة المطفأة الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.
- لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من/ إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية (وفي حال بيع أي من هذه الموجودات قبل تاريخ استحقاقها يتم تسجيل نتيجة البيع ضمن قائمة الدخل الشامل الآخر الموحد في بند مستقل والإفصاح عن ذلك وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولي بالخصوص)

ب- موجودات مالية وفق القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

- هي الموجودات المالية التي قام البنك بشرائها لغرض بيعها في المستقبل القريب وتحقيق الأرباح من تقلبات الأسعار السوقية قصيرة الأجل أو هامش أرباح المتاجرة.
- يتم إثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة عند الشراء (تقيد مصاريف الاقتناء على قائمة الدخل الموحد عند الشراء) ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحد بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم أخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الموحد.
- يتم أخذ الأرباح الموزعة أو الفوائد المتحققة في قائمة الدخل الموحد.
- لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من / إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية.

ج- موجودات مالية وفق القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر

- تمثل هذه الموجودات المالية الاستثمارات في أدوات الملكية بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل.
- يتم اثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة مضافاً اليها مصاريف الاقتناء عند الشراء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الآخر الموحد وضمن حقوق الملكية بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم أخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الشامل الآخر الموحد وضمن حقوق الملكية الموحدة ويتم تحويل رصيد احتياطي القيمة العادلة للموجودات المالية المباعة مباشرة إلى الأرباح والخسائر المدورة وليس من خلال قائمة الدخل الموحد.
- لا تخضع هذه الموجودات لاختبار خسائر التدني.
- يتم أخذ الأرباح الموزعة في قائمة الدخل الموحد.

معيار المحاسبة الدولي رقم (24) الإفصاحات عن جهات ذات علاقة – (معدل)

- يوضح المعيار المعدل تعريف الجهات ذات العلاقة لتسهيل عملية تحديد الجهات ذات العلاقة وإلغاء التفاوت في عملية التطبيق.
- لم يكن هناك أي أثر على المركز المالي الموحد أو الأداء المالي عند تطبيق المعيار المعّدل.

معيار المحاسبة الدولي رقم (32) الأدوات المالية – عرض وتصنيف حقوق الإصدار – (معدل)

- تم تعديل تعريف المطلوبات المالية بحيث يتم تصنيف حقوق الإصدار (وبعض عقود الخيارات) ضمن حقوق الملكية في حال تم منح الحقوق لجميع المالكين الحاليين لنفس الفئة من أدوات حقوق ملكية المنشأة كل حسب ملكيته أو في حال تم منح حقوق لشراء عدد محدّد من أدوات حقوق ملكية المنشأة مقابل مبلغ محدّد.
- لم يكن هناك أي أثر على المركز المالي الموحد أو الأداء المالي عند تطبيق المعيار المعدّل.

أسس توحيد القوائم المالية

- تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التابعة له والخاضعة لسيطرته وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركات التابعة وذلك للحصول على منافع من أنشطتها، ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين البنك والشركات التابعة.
- يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك، إذا كانت الشركات التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركات التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.

يمتلك البنك كما في 31 كانون الأول 2011 الشركات التابعة التالية:

اسم الشركة	رأس المال المدفوع	نسبة ملكية البنك	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
		%			
شركة تفوق للاستثمارات المالية	3.5 مليون دينار أردني	100	وساطة مالية	عمان	23 آذار 2006
بنك الاردن – سوريا *	3000 مليون ليرة سورية	49	أعمال مصرفية	سورية	17 أيار 2008
شركة الأردن للتأجير التمويلي	10 مليون دينار أردني	100	تأجير تمويلي	عمان	أول كانون الأول 2011

الممتلكات والمعدات

- تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وأي تدنٍّ في قيمتها، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب المئوية السنوية التالية:

	%
مباني	2 - 15
معدات وأجهزة	15
أثاث	9
وسائط نقل	15
أجهزة الحاسب الآلي	15
تحسينات وديكورات	15

- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل الموحد.
- يتم مراجعة العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل سنة، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغيراً في التقديرات.
- يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها أو عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو من التخلص منها.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد ناشئة عن أحداث سابقة وأن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

يتم تسجيل التعويضات السنوية المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص ترك الخدمة عند دفعها، وتؤخذ الزيادة في التعويضات المدفوعة عن المخصص المستدرك في قائمة الدخل الموحد عند دفعها. ويتم أخذ مخصص الالتزامات المترتبة على البنك من تعويض نهاية الخدمة للموظفين في قائمة الدخل الموحد.

ضريبة الدخل

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.
- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الارباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنوداً ليست خاضعة أو مقبولة التنزيل لأغراض ضريبية.
- تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها البنك.
- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي الموحد وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.
- يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية أو تسديد أو انتفاء الحاجة للمطلوبات الضريبية المؤجلة جزئياً أو كلياً.

رأس المال

- تكاليف إصدار أو شراء أسهم البنك:

يتم قيد أي تكاليف ناتجة عن إصدار أو شراء أسهم البنك على الأرباح المدورة (بالصافي بعد الأثر الضريبي لهذه التكاليف إن وجد). إذا لم تستكمل عملية الإصدار أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف على قائمة الدخل الموحد.

- أسهم الخزينة:

لا يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجة عن بيع أسهم الخزينة في قائمة الدخل الموحد إنما يتم إظهار الربح في حقوق الملكية ضمن بند علاوة / خصم إصدار أسهم، أما الخسارة فيتم قيدها على الأرباح المدورة في حال استنفاذ رصيد علاوة إصدار أسهم خزينة.

- يتم تسجيل الموجودات المالية المتوفرة للبيع بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء عند الشراء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في بند مستقل ضمن الدخل الشامل الآخر. وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها أو حصول تدنٍ في قيمتها يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الموحد بما في ذلك المبالغ المقيدة سابقاً في حقوق الملكية والتي تخص هذه الموجودات. يمكن استرجاع خسارة التدني التي تم تسجيلها سابقاً في قائمة الدخل الموحد لأدوات الدين إذا ما تبين بموضوعية أن الزيادة في القيمة العادلة لتلك الأدوات قد حدثت في فترة لاحقة لتسجيل خسائر التدني، حيث يتم استرجاع خسائر التدني لأدوات الدين من خلال قائمة الدخل الموحد، في حين يتم استرجاع خسائر التدني من أسهم الشركات من خلال التغير المتراكم في القيمة العادلة.
- يتم تسجيل الفوائد المكتسبة من الموجودات المالية المتوفرة للبيع في قائمة الدخل الموحد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، كما يسجل التدني في قيمة هذه الموجودات في قائمة الدخل الموحد عند حدوثه.
- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناجمة عن فروقات تحويل العملة الأجنبية لأدوات الدين (التي تحمل فوائد) ضمن الموجودات المالية المتوفرة للبيع في قائمة الدخل الموحد. في حين يتم تسجيل فروقات تحويل العملة الأجنبية لأدوات الملكية في بند التغير المتراكم في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية في قائمة المركز المالي الموحد.
- تظهر الموجودات المالية التي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه بالتكلفة ويتم تسجيل أي تدنٍ في قيمتها في قائمة الدخل الموحد.

موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

السياسة المطبقة قبل الأول من كانون الثاني 2011

- هي موجودات مالية غير مشتقة لها دفعات ثابتة أو محددة باستحقاق ثابت ولدى البنك نية وقدرة للاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- يتم تسجيل الموجودات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق عند الشراء بالكلفة (القيمة العادلة) مضافاً إليها مصاريف الاقتناء، وتطفأ العلاوة / الخصم باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، قيداً على أو لحساب الفائدة، وينزل أية مخصصات ناتجة عن التدني في قيمتها يؤدي إلى عدم إمكانية استرداد الأصل أو جزء منه ويتم تسجيل أي تدنٍ في قيمتها في قائمة الدخل الموحد.

القيمة العادلة

إن أسعار الإغلاق (شراء موجودات/ بيع مطلوبات) بتاريخ القوائم المالية في أسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للأدوات والمشتقات المالية التي لها أسعار سوقية.

في حال عدم توفر أسعار معلنة أو عدم وجود تداول نشط لبعض الموجودات والمشتقات المالية أو عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها:

- مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.
- تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالية مشابهة لها.
- نماذج تسعير الخيارات.

- تقييم الموجودات والمطلوبات المالية طويلة الأمد والتي لا يستحق عليها فوائد بموجب خصم التدفقات النقدية وبموجب سعر الفائدة العادلة، ويتم إطفاء الخصم / العلاوة ضمن إيرادات الفوائد المقبوضة / المدفوعة في قائمة الدخل الموحد.

تهدف طرق التقييم إلى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالاعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعه عند تقدير قيمة الأدوات المالية، وفي حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالتكلفة بعد تنزيل أي تدنٍ في قيمتها.

التدني في قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك بمراجعة القيم المثبتة في السجلات للموجودات المالية في تاريخ المركز المالي الموحد لتحديد فيما اذا كانت هنالك مؤشرات تدل على تدنٍ في قيمتها إفرادياً أو على شكل مجموعة، وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات فإنه يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من اجل تحديد خسارة التدني.

استثمارات في شركات حليفة

- الشركات الحليفة هي تلك الشركات التي يمارس البنك فيها تأثيراً فعالاً على القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية (ولا يسيطر البنك عليها) والتي يملك البنك نسبة تتراوح بين 20% إلى 50% من حقوق التصويت، وتظهر الاستثمارات في الشركات الحليفة بطريقة حقوق الملكية.
- يتم استبعاد الإيرادات والمصروفات الناتجة عن المعاملات فيما بين البنك والشركات الحليفة وحسب نسبة مساهمة البنك في هذه الشركات.
- يظهر استثمار البنك في شركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية التي يمتلك فيها البنك ما نسبته 35.68% من رأسمال الشركة كاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل وذلك لوجود نية للبنك ببيع هذا الاستثمار في أقرب وقت ممكن، حيث تم إظهارها وفقاً لسعر إغلاق القيمة السوقية وأخذ فرق القيمة العادلة ضمن قائمة الدخل الموحد لوجود مؤشرات على تدنٍ غير مؤقت في قيمة الاستثمار.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب.

3- التقديرات المحاسبية

تقوم الإدارة من خلال تطبيق السياسات المحاسبية باتباع اجتهادات وفرضيات لها أثر جوهري في الاعتراف بالأرصدة المسجلة في القوائم المالية الموحدة ومن أهمها الفرضيات التالية:

- يتم تكوين مخصص لقاء التسهيلات الائتمانية اعتماداً على أسس وفرضيات معتمدة من قبل إدارة البنك لتقدير المخصص الواجب تكوينه بموجب متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية ويتم مقارنة نتائج هذه الأسس والفرضيات مع المخصص الواجب تكوينه بموجب تعليمات البنوك المركزية التي تعمل من خلالها فروع البنك ويتم اعتماد النتائج الأكثر تشدداً بما يتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية.
- تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والإطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الأصول وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل، ويتم أخذ خسارة التدني في قائمة الدخل الموحد.
- تقوم الإدارة بمراجعة دورية للموجودات المالية والتي تظهر بالكلفة لتقدير أي تدنٍ في قيمتها ويتم اخذ هذا التدني في قائمة الدخل الموحد للسنة.
- يتم تكوين مخصص لقاء القضايا المقامة ضد البنك اعتماداً على دراسة قانونية معدّة من قبل مستشاري البنك والتي بموجبها يتم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها في المستقبل، ويعاد النظر في تلك الدراسات بشكل دوري.
- يتم تكوين مخصص لضريبة الدخل عن أرباح السنة الحالية والتقديرات الضريبية المستحقة والمتوقعة عن السنة السابقة عن المخصص المقتطع في حالة الوصول إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل عن السنة السابقة.
- مستويات القيمة العادلة: يتوجب تحديد والإفصاح عن المستوى في تسلسل القيمة العادلة الذي تصنف فيه مقاييس القيمة العادلة كاملة وفصل قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستويات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية. الفرق بين المستوى 2 والمستوى 3 لمقاييس القيمة العادلة يعني تقييم ما إذا كانت المعلومات أو المدخلات يمكن ملاحظتها ومدى أهمية المعلومات التي لا يمكن ملاحظتها مما يتطلب وضع أحكام وتحليل دقيق للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة بما في ذلك الأخذ بالاعتبار كافة العوامل التي تخص الأصل أو الالتزام.

وبرأي الإدارة إن التقديرات المتبعة ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة.

4- نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــون الأول	
	2011	2010
	دينـــار	دينـــار
نقد في الخزينة	54,261,699	56,414,223
أرصدة لدى بنوك مركزية:		
– حسابات جارية وتحت الطلب	47,850,966	58,868,955
– ودائع لأجل وخاضعة لإشعار *	11,483,862	166,679,080
– متطلبات الاحتياطي النقدي	74,237,519	87,726,432
	187,834,046	369,688,690

- بلغت الأرصدة مقيدة السحب باستثناء الاحتياطي النقدي 4,039,362 دينار كما في 31 كانون الأول 2011 (4,467,083 دينار كما في 31 كانون الأول 2010).

* يشتمل هذا البند 7,444,500 دينار تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر (7,444,500 دينار كما في 31 كانون الأول 2010).

حسابات مدارة لصالح العملاء

- تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك.
- يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الدخل الموحد.
- يتم إعداد مخصص مقابل انخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأسمالها.

التقاص

يتم اجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحد فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

- يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الائتمانية غير العاملة التي لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم تسجيلها لحساب الفوائد والعمولات المعلقة.
- يتم الاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق.
- يتم تسجيل العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها، ويتم الاعتراف بأرباح أسهم الشركات عند تحققها (إقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

تاريخ الاعتراف بالموجودات المالية

يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك ببيع أو شراء الموجودات المالية).

الموجودات المالية المرهونة

هي تلك الموجودات المالية المرهونة لصالح أطراف أخرى مع وجود حق للطرف الآخر بالتصرف فيها (بيع أو إعادة رهن).يستمر تقييم هذه الموجودات وفق السياسات المحاسبية المتبعة لتقييم كل منها حسب تصنيفه الأصلي.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحد ضمن بند "موجودات أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدنٍ في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل الموحد ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد ،يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل الموحد إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

الموجودات غير الملموسة

- الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج يتم تسجيلها بالتكلفة.
- يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في قائمة الدخل الموحد. أما الموجودات غير الملموسة التي ليس لها عمر زمني محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدنٍ في قيمتها في قائمة الدخل الموحد.
- لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل الموحد في نفس السنة.
- يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

- فيما يلي السياسة المحاسبية لبنود الموجودات غير الملموسة لدى البنك:

برامج الحاسـوب

تظهر برامج الحاسوب بالتكلفة عند الشراء، ويتم إطفاء قيمتها بنسبة 15% سنوياً.

العملات الأجنبية

- يتم إثبات المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات.
- يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد والمعلنة من البنك المركزي الأردني.
- يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.
- يتم أخذ الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحد.
- يتم قيد فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة.
- عند توحيد القوائم المالية يتم ترجمة موجودات ومطلوبات الفروع والشركات التابعة في الخارج من العملة الرئيسية (الأساسية) إلى عملة التقرير وفقاً للأسعار الوسطية للعملات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد والمعلنة من البنك المركزي الأردني. أما بنود الإيرادات والمصروفات فيتم ترجمتها على أساس معدل السعر خلال السنة وتظهر فروقات العملة الناجمة في بند مستقل ضمن حقوق الملكية. وفي حالة بيع إحدى هذه الشركات أو الفروع فيتم قيد مبلغ فروقات ترجمة العملات الأجنبية المتعلق بها ضمن الإيرادات/ المصاريف في قائمة الدخل الموحد.

7- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــون الأول	
	2011	2010
	دينـــار	دينـــار
أسهم مدرجة في أسواق نشطة*	7,566,242	-
أسهم غير مدرجة في أسواق نشطة	96,048	-
	7,662,290	-

* يشتمل هذا البند على استثمار في شركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية، حيث يملك البنك ما نسبته 35,68% من هذه الشركة. تم إظهار هذا الاستثمار كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل وذلك لوجود نية للبنك ببيع هذا الاستثمار في أقرب وقت ممكن، حيث تم إظهارها وفقاً لسعر إغلاق القيمة السوقية وأخذ فرق الانخفاض في القيمة العادلة (إن وجد) ضمن قائمة الدخل الموحد.

8- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر

أ- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر مصنفة حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	31 كانـــون الأول	
	2011	2010
	دينـــار	دينـــار
أسهم مدرجة في أسواق نشطة	27,050,012	-
أسهم غير مدرجة في أسواق نشطة	8,887,126	-
	35,937,138	-

ب- موجودات مالية متوفرة للبيع عند الاعتراف الأولي:	31 كانـــون الأول	
	2011	2010
	دينـــار	دينـــار
موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية:		
أسهم شركات	-	31,585,038
موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية:		
أسهم شركات	-	11,913,838
مجموع الموجودات المالية المتوفرة للبيع	-	43,498,876

5- أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية 31 كانون الأول		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية 31 كانون الأول		المجموع 31 كانون الأول	
	2011	2010	2011	2010	2011	2010
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	-	-	28,225,483	17,687,804	28,225,483	17,687,804
ودائع تستحق خلال فترة 3 أشهر أو أقل	63,243,467	29,992,438	202,823,583	169,230,453	266,067,050	199,222,891
	63,243,467	29,992,438	231,049,066	186,918,257	294,292,533	216,910,695

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا يتقاضى البنك عليها فوائد 10,676,781 دينار كما في 31 كانون الأول 2011 (4,752,130 دينار كما في 31 كانون الأول 2010).

- بلغت الأرصدة مقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية 1,971,020 دينار كما في 31 كانون الاول 2011 (1,971,020 دينار كما في 31 كانون الأول 2010).

6- إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية 31 كانون الأول		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية 31 كانون الأول		المجموع 31 كانون الأول	
	2011	2010	2011	2010	2011	2010
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إيداعات تستحق خلال فترة من 3 أشهر إلى 6 أشهر	-	-	-	609,904	-	609,904
إيداعات تستحق خلال فترة من 6 أشهر إلى 9 أشهر	-	3,366,006	-	-	-	3,366,006
	-	3,366,006	-	609,904	-	3,975,910

لا يوجد إيداعات مقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية كما في 31 كانون الاول 2011 و 2010.

مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة:

فيما يلي الحركة على مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة:

2011	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	القطاع العام	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	10,681,172	2,847,836	31,876,094	7,484,148	-	52,889,250
فرق عملات أجنبية	(45,692)	(341)	(105,145)	-	-	(151,178)
المقتطع خلال السنة من الإيرادات	4,288,117	1,273,971	7,597,775	1,262,194	-	14,422,057
مخصص ديون مشطوبة	(32,009)	-	-	-	-	(32,009)
الرصيد في نهاية السنة	14,891,588	4,121,466	39,368,724	8,746,342	-	67,128,120

2010	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	القطاع العام	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	8,737,222	2,617,720	27,617,083	5,653,843	-	44,625,868
المقتطع خلال السنة من الإيرادات	2,193,158	230,116	4,259,011	1,830,305	-	8,512,590
مخصص ديون مشطوبة	(249,208)	-	-	-	-	(249,208)
الرصيد في نهاية السنة	10,681,172	2,847,836	31,876,094	7,484,148	-	52,889,250

9- تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانـــون الأول	
	2011	2010
	دينـــار	دينـــار
الإفراد (التجزئة)	**213,291,163**	**186,746,267**
حسابات جارية مدينة	6,887,244	4,350,714
قروض وكمبيالات*	194,817,953	169,603,389
بطاقات الائتمان	11,585,966	12,792,164
القروض العقارية	**172,797,187**	**169,929,876**
الشركات:	**656,672,082**	**638,282,181**
الشركات الكبرى	488,881,844	514,689,257
حسابات جارية مدينة	99,100,147	96,678,666
قروض وكمبيالات*	389,781,697	418,010,591
مؤسسات صغيرة ومتوسطة	167,790,238	123,592,924
حسابات جارية مدينة	53,401,091	42,601,354
قروض وكمبيالات*	114,389,147	80,991,570
الحكومة والقطاع العام	**82,906,712**	**28,390,707**
المجمـوع	**1,125,667,144**	**1,023,349,031**
ينزل: مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة	(67,128,120)	(52,889,250)
ينزل: فوائد معلقة	(12,038,655)	(9,296,298)
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	1,046,500,369	961,163,483

* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 15,353,888 دينار كما في 31 كانون الأول 2011 (22,248,608 دينار كما في 31 كانون الأول 2010).

– بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة 110,612,979 دينار أي ما نسبته (9.8%) من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة (86,741,601 دينار أي ما نسبته (8.48%) في نهاية السنة السابقة).

– بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة 98,736,828 دينار أي ما نسبته (8.87%) من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة للسنة (77,695,607 دينار أي ما نسبته (7.7%) في نهاية السنة السابقة).

– بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة الأردنية وبكفالتها 45,250,000 دينار أي ما نسبته (4%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة (312,500 دينار أي ما نسبته (0.03%) في نهاية السنة السابقة). كما بلغت التسهيلات الممنوحة للقطاع العام في فلسطين 37,656,712 دينار (28,078,207 دينار في نهاية السنة السابقة).

الفوائد المعلقـة

فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة:

2011	الأفـراد	القروض العقارية	الشـركات		الإجمـالي
			الكبـرى	الصغيرة والمتوسطة	
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	2,295,728	499,199	4,884,011	1,617,360	9,296,298
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	491,832	213,308	2,926,728	464,456	4,096,324
ينـزل: الفوائد المحولة للايرادات	(339,073)	-	(650,041)	(171,330)	(1,160,444)
ينـزل: االفوائد المعلقة التي تم شـطبها	(6,621)	-	(154,212)	(32,690)	(193,523)
الرصيد في نهاية السنة	2,441,866	712,507	7,006,486	1,877,796	12,038,655

2010	الأفـراد	القروض العقارية	الشـركات		الإجمـالي
			الكبـرى	الصغيرة والمتوسطة	
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	1,922,826	379,931	4,351,146	1,441,326	8,095,229
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	889,696	119,268	1,179,177	434,773	2,622,914
ينـزل: الفوائد المحولة للايرادات	(428,530)	-	(646,312)	(258,435)	(1,333,277)
ينـزل: االفوائد المعلقة التي تم شـطبها	(88,264)	-	-	(304)	(88,568)
الرصيد في نهاية السنة	2,295,728	499,199	4,884,011	1,617,360	9,296,298

كما بلغت المخصصات المحتسبة على أساس العميل الواحد، وعلى أساس المحفظة كما يلي:

2011	الأفراد	القروض العقارية	الشركات			
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	القطاع العام	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
على أساس العميل الواحد	14,471,749	4,097,653	38,794,453	8,544,383	-	65,908,238
على أساس المحفظة	419,839	23,813	574,271	201,959	-	1,219,882
الرصيد في نهاية السنة	14,891,588	4,121,466	39,368,724	8,746,342	-	67,128,120

2010	الأفراد	القروض العقارية	الشركات			
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	القطاع العام	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
على أساس العميل الواحد	10,124,784	2,847,836	27,401,486	6,869,910	-	47,244,016
على أساس المحفظة	556,388	-	4,474,608	614,238	-	5,645,234
الرصيد في نهاية السنة	10,681,172	2,847,836	31,876,094	7,484,148	-	52,889,250

وبلغت المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى 5,062,156 دينار كما في 31 كانون الاول 2011 (4,582,464 دينار كما في 31 كانون الأول 2010).

- تحليل السندات والأذونات:

	31 كانون الأول	
	2011	2010
	دينار	دينار
موجودات مالية ذات معدل عائد ثابت	-	263,554,694
موجودات مالية ذات معدل عائد متغير	-	3,048,700
	-	266,603,394

تستحق الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة كما يلي:

لغاية شهر	أكثر من شهر إلى 3 شهور	أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور	أكثر من 6 شهور إلى سنة	أكثر من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
-	26,907,491	13,682,190	19,819,101	179,324,826	26,869,786

منها مبلغ 38,407,786 دينار تسدد عوائدها بموجب دفعات نصف سنوية ومبلغ 228,195,608 دينار تسدد دفعة واحدة عند الاستحقاق.

11- استثمارات في شركات حليفة

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على قيمة الاستثمار في الشركات الحليفة:	2011	2010
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	2,760,520	2,770,665
حصة البنك من (خسائر) الشركة الحليفة	(13,503)	(10,145)
الرصيد في نهاية السنة*	2,747,017	2,760,520

*** إن حصة البنك من موجودات ومطلوبات وإيرادات الشركات الحليفة هي كما يلي:**

	31 كانون الأول	
	2011	2010
	دينار	دينار
مجموع الموجودات	2,750,175	2,786,752
مجموع المطلوبات	(3,158)	(26,232)
صافي الموجودات	2,747,017	2,760,520
صافي (الخسارة) للسنة	(11,855)	(19,234)

تم احتساب حصة البنك والبالغة 26.97% من موجودات ومطلوبات شركة الشمال الصناعية للسنة 2011 والظاهرة أعلاه وفق آخر قوائم مالية مدققة متوفرة بتاريخ 31 كانون الأول 2010، أما ما يخص شركة الصناعات الوطنية فهي شركة موضوعة تحت التصفية وقد تم أخذ مخصص لكامل قيمة الاستثمار فيها.

10- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

أ – موجودات مالية بالتكلفة المطفأة مصنفة حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)

	31 كانـــون الأول	
	2011	2010
	دينـــار	دينـــار
موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية:		
سندات مالية حكومية وبكفالتها	291,064,484	-
سندات وأسناد قرض شركات	25,323,290	-
مجموع موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية	316,387,774	-
موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية:		
أذونات خزينة حكومية وبكفالتها	62,338,430	-
مجموع موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية	62,338,430	-
صافي الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	378,726,204	-

– تحليل السندات والأذونات:

	31 كانـــون الأول	
	2011	2010
	دينـــار	دينـــار
موجودات مالية ذات معدل عائد ثابت	348,579,647	-
موجودات مالية ذات معدل عائد متغير	30,146,557	-
	378,726,204	-

تستحق الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة كما يلي:

لغاية شهر	أكثر من شهر إلى 3 شهور	أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور	أكثر من 6 شهور إلى سنة	أكثر من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات
20,000,000	48,909,603	57,927,658	70,282,497	138,147,338	43,459,108

منها مبلغ 126,837,261 دينار تسدد عوائدها بموجب دفعات نصف سنوية ومبلغ 251,888,943 دينار تسدد دفعة واحدة عند الاستحقاق.

ب– موجودات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق تم تصنيفها عند الاعتراف الأولي:

	31 كانـــون الأول	
	2011	2010
	دينـــار	دينـــار
موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية:		
سندات مالية حكومية وبكفالتها	-	205,329,358
سندات وأسناد قرض شركات	-	22,866,250
مجموع موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية	-	228,195,608
موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية:		
اذونات خزينة حكومية وبكفالتها	-	38,407,786
مجموع موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية	-	38,407,786
صافي الموجودات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق	-	266,603,394

12- ممتلكات ومعدات – بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	أراضـــي	مبانـــي	معـدات وأجهـــزة وأثـاث	وسائـط نقـل	أجهـــزة الحاسب الآلي	تحسينـات وديكـورات	المجمـــوع
2011	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الكلفـة:							
الرصيد في بداية السنة	4,106,086	21,055,439	20,658,126	1,589,606	13,389,957	18,128,444	78,927,658
إضافات	341,742	1,987,432	1,758,780	1,885	1,103,865	2,395,078	7,588,782
(استبعادات)	-	-	(397,901)	(83,880)	(243,750)	(464,010)	(1,189,541)
فروقات عملات أجنبية	(250,770)	(1,973,073)	(403,892)	(36,995)	(169,250)	(478,855)	(3,312,835)
الرصيد في نهاية السنة	4,197,058	21,069,798	21,615,113	1,470,616	14,080,822	19,580,657	82,014,064
الاستهلاك المتراكم:							
استهلاك متراكم في بداية السنة	-	5,321,343	12,249,367	724,228	9,016,044	11,137,049	38,448,031
استهلاك السنة	-	331,911	1,644,220	195,371	1,297,818	1,834,029	5,303,349
(استبعادات)	-	-	(313,820)	(70,744)	(196,669)	(397,976)	(979,209)
فروقات عملات أجنبية	-	(57,918)	(38,573)	(7,692)	(33,438)	(78,956)	(216,577)
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة	-	5,595,336	13,541,194	841,163	10,083,755	12,494,146	42,555,594
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات	4,197,058	15,474,462	8,073,919	629,453	3,997,067	7,086,511	39,458,470
دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات *	-	237,957	524,947	-	-	2,695,600	3,458,504
صافي االممتلكات والمعدات في نهاية السنة	4,197,058	15,712,419	8,598,866	629,453	3,997,067	9,782,111	42,916,974
2010							
الكلفـة:							
الرصيد في بداية السنة	3,959,652	15,788,445	19,232,510	1,517,799	12,124,890	15,071,560	67,694,856
إضافات	138,365	5,228,823	1,595,998	301,647	1,480,834	3,079,161	11,824,828
(استبعادات)	-	-	(179,865)	(230,522)	(220,786)	(27,794)	(658,967)
فروقات عملات أجنبية	8,069	38,171	9,483	682	5,019	5,517	66,941
الرصيد في نهاية السنة	4,106,086	21,055,439	20,658,126	1,589,606	13,389,957	18,128,444	78,927,658
الاستهلاك المتراكم:							
استهلاك متراكم في بداية السنة	-	4,961,287	10,804,763	726,216	7,864,353	9,585,408	33,942,027
استهلاك السنة	-	359,620	1,515,106	207,704	1,339,841	1,578,102	5,000,373
(استبعادات)	-	-	(71,139)	(209,811)	(188,573)	(26,835)	(496,358)
فروقات عملات أجنبية	-	436	637	119	423	374	1,989
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة	-	5,321,343	12,249,367	724,228	9,016,044	11,137,049	38,448,031
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات	4,106,086	15,734,096	8,408,759	865,378	4,373,913	6,991,395	40,479,627
دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات *	-	1,279,455	906,160	-	611,281	2,256,425	5,053,321
صافي االممتلكات والمعدات في نهاية السنة	4,106,086	17,013,551	9,314,919	865,378	4,985,194	9,247,820	45,532,948

* تبلغ قيمة الالتزامات المالية لاقتناء ممتلكات ومعدات 1,263,461 دينار لسنة 2011 حيث يتم تسديدها وفقاً لشروط التعاقد على شراء هذه الموجودات.

- تبلغ تكلفة الممتلكات والمعدات المستهلكة بالكامل 26,785,494 دينار لسنة 2011 (21,124,390 دينار لسنة 2010).

إن تفاصيل الاستثمارات في الشركات الحليفة هي كما يلي:

اسم الشركة	نسبة التملك	31 كانون الأول 2011				
		الكلفة				
		القيمة أول السنة	إضافات (استبعادات)	القيمة بموجب طريقة حقوق الملكية	حصة البنك من (الخسائر)	طبيعة النشاط
	%	دينار	دينار	دينار	دينار	
شركات أردنية:						
شركة الصناعات الوطنية (تحت التصفية)	46.74	1	-	1	-	صناعية
شركات فلسطينية:						
شركة الشمال الصناعية	26.97	2,760,519	-	2,747,016	(13,503)	صناعية
		2,760,520	-	2,747,017	(13,503)	

اسم الشركة	نسبة التملك	31 كانون الأول 2010				
		الكلفة				
		القيمة أول السنة	إضافات (استبعادات)	القيمة بموجب طريقة حقوق الملكية	حصة البنك من (الخسائر)	طبيعة النشاط
	%	دينار	دينار	دينار	دينار	
شركات أردنية:						
شركة الصناعات الوطنية (تحت التصفية)	46.74	1	-	1	-	صناعية
شركات فلسطينية:						
شركة الشمال الصناعية	26.97	2,770,664	-	2,760,519	(10,145)	صناعية
		2,770,665	-	2,760,520	(10,145)	

- إن حق البنك في التصويت على قرارات الهيئة العامة لهذه الشركات هو حسب نسبة التملك في كل شركة.

15- ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــون الأول 2011			31 كانـــون الأول 2010		
	داخل المملكة	خارج المملكة	المجمـوع	داخل المملكة	خارج المملكة	المجمـوع
البيان	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
حسابات جارية وتحت الطلب	28,430	1,066,017	1,094,447	28,430	5,057,772	5,086,202
ودائع لأجل	10,000,000	122,324,170	132,324,170	15,367,750	83,798,671	99,166,421
	10,028,430	123,390,187	133,418,617	15,396,180	88,856,443	104,252,623

16- ودائع عملاء

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــون الأول 2011				
	أفـراد	شـركات كبرى	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	الحكومـة والقطاع العام	المجمـوع
البيان	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
حسابات جارية وتحت الطلب	213,579,523	73,587,503	52,183,594	25,032,296	364,382,916
ودائع التوفير	470,338,472	729,852	12,370,113	202,396	483,640,833
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	291,711,634	174,428,167	28,156,499	94,690,437	588,986,737
شـهادات إيداع	57,852,858	1,542,344	1,593,960	-	60,989,162
المجمـوع	1,033,482,487	250,287,866	94,304,166	119,925,129	1,497,999,648

	31 كانـــون الأول 2010				
	أفـراد	شـركات كبرى	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	الحكومـة والقطاع العام	المجمـوع
البيان	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
حسابات جارية وتحت الطلب	208,147,615	68,802,883	55,799,224	18,170,293	350,920,015
ودائع التوفير	443,763,321	1,228,675	13,810,269	216,950	459,019,215
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	289,661,601	191,693,180	38,647,520	103,975,260	623,977,561
شـهادات إيداع	43,779,806	1,643,461	3,396,156	-	48,819,423
المجمـوع	985,352,343	263,368,199	111,653,169	122,362,503	1,482,736,214

- بلغت ودائع الحكومة الأردنية والقطاع العام الأردني داخل المملكة 119,925,129 دينار أي ما نسبته 8% من إجمالي الودائع للسنة (106,862,371 دينار، أي ما نسبته 7,2% في السنة السابقة).
- بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 523,801,664 دينار أي ما نسبته 34.97% من إجمالي الودائع للسنة (491,873,541 دينار أي ما نسبته 33.2% في السنة السابقة).
- بلغت الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) 1,987,219 دينار أي ما نسبته 0.13% من إجمالي الودائع للسنة (5,060,087 دينار أي ما نسبته 0.34% في السنة السابقة).
- بلغت الودائع الجامدة 45,119,796 دينار للسنة (32,211,959 دينار في السنة السابقة).

17- تأمينات نقدية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــون الأول	
	2011	2010
	دينـــار	دينـــار
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة	78,319,209	80,562,572
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة	23,707,198	21,107,619
المجموع	102,026,407	101,670,191

13- موجودات غير ملموسة

يشمل هذا البند أنظمة وبرامج حاسوب تفاصيلها كما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2011	2010
	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	2,058,972	2,215,197
إضافات خلال السنة	1,180,128	352,756
الإطفاء للسنة	(555,668)	(508,981)
رصيد نهاية السنة	2,683,432	2,058,972

14- موجودات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الأول	
	2011	2010
	دينار	دينار
معاملات في الطريق	-	833,670
فوائد وإيرادات برسم القبض	6,346,050	4,982,873
مصروفات مدفوعة مقدماً	2,193,252	1,595,560
موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون*	21,633,040	22,486,744
شيكات مقاصة	12,301,657	14,716,262
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	2,856,164	3,414,874
ضرائب دخل مدفوعة مقدماً	825,645	623,279
	46,155,808	48,653,262

*** فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءٍ لديون هالكة:**

	عقارات مستملكة	
	2011	2010
	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	22,486,744	22,361,804
إضافات	632,248	715,318
استبعادات	(1,459,137)	(584,622)
(خسارة) التدني – إيضاح (33)	(26,815)	(5,756)
رصيد نهاية السنة	21,633,040	22,486,744

– بموجب قانون البنوك الأردني، يتوجب بيع المباني والأراضي التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة على العملاء خلال سنتين من تاريخ استملاكها، وللبنك المركزي في حالات استثنائية أن يمدد هذه المدة لسنتين متتاليتين كحد أقصى.

ب- موجودات/مطلوبات ضريبية مؤجلة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

الحسابات المشمولة	2011					2010
	رصيد بداية السنة	المبالغ المحررة	المبالغ المضافة	الرصيد في نهاية السنة	الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة
أ - موجودات ضريبية مؤجلة	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مخصص الديون تحت المراقبة	3,942,923	3,942,923	-	-	-	1,182,877
مخصص الديون غير العاملة سنوات سابقة	8,298,900	638,442	-	7,660,458	2,119,669	2,296,287
مخصص تعويض نهاية الخدمة	6,014,027	885,415	1,103,779	6,232,391	1,810,494	1,741,641
فوائد معلقة	821,196	230,950	-	590,246	163,286	232,527
مخصص قضايا مقامة على البنك	570,652	169,683	250,000	650,969	191,787	167,692
تدني موجودات آلت ملكيتها للبنك	46,713	-	26,815	73,528	22,058	14,014
تدني موجودات متوفرة للبيع	7,097,890	-	-	7,097,890	2,129,367	2,129,367
مخصصات أخرى	1,812,002	-	2,050,282	3,862,284	965,571	453,000
	28,604,303	5,867,413	3,430,876	26,167,766	7,402,232	8,217,405
ب- مطلوبات ضريبية مؤجلة						
التغير المتراكم في القيمة العادلة -						
موجودات مالية متوفرة للبيع	-	-	-	-	-	2,989,127
أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	9,952,973	2,657,246	-	7,295,727	2,188,718	-
احتياطي القيمة العادلة	-	3,376,163	6,895,878	3,519,715	1,415,776	-
	9,952,973	6,033,409	6,895,878	10,815,442	3,604,494	2,989,127

- تشمل المطلوبات الضريبية المؤجلة 1.415.776 دينار كما في 31 كانون الأول 2011 (2,989,127 دينار للسنة السابقة) تمثل الالتزامات الضريبية من أرباح تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل التي تظهر ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية بمعدل ضريبة دخل 30%، علماً بأن هذه الارباح لا تخضع للضريبة في فلسطين، إضافة إلى 2,188,718 دينار والذي يمثل المطلوبات الضريبية المؤجلة على أرباح الموجودات المالية المقيدة ضمن الأرباح المدورة نتيجة التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

- إن الحركة على حساب الموجودات / المطلوبات الضريبية المؤجلة كما يلي:

	2011		2010	
	موجودات	مطلوبات	موجودات	مطلوبات
	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	8,217,405	2,989,127	7,379,836	1,340,593
المضاف خلال السنة	992,973	615,367	1,934,330	1,648,534
المطفأ خلال السنة	(1,730,231)	-	(1,096,761)	-
فرق عملات أجنبية	(77,915)	-	-	-
رصيد نهاية السنة	7,402,232	3,604,494	8,217,405	2,989,127

18- مخصصات متنوعة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	رصيد بداية السنة	المخصص المكون خلال السنة	المخصص المستخدم خلال السنة	فرق عملات أجنبية	رصيد نهاية السنة
2011	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مخصص تعويض نهاية الخدمة	6,014,027	1,103,779	885,415	-	6,232,391
مخصص القضايا المقامة ضد البنك	570,652	250,000	169,683	-	650,969
مخصصات تقلب أسعار القطع الأجنبي	8,943	74,167	-	(1,539)	81,571
	6,593,622	1,427,946	1,055,098	(1,539)	6,964,931
2010					
مخصص تعويض نهاية الخدمة	5,840,655	1,072,038	898,666	-	6,014,027
مخصص القضايا المقامة ضد البنك	502,585	68,067	-	-	570,652
مخصصات أخرى	2,307	6,636	-	-	8,943
	6,345,547	1,146,741	898,666	-	6,593,622

19- ضريبة الدخل

أ- مخصص ضريبة الدخل

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:	2011	2010
	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	13,524,475	11,579,439
ضريبة الدخل المدفوعة	(15,161,730)	(11,816,500)
ضريبة الدخل المستحقة	12,366,004	13,761,536
رصيد نهاية السنة	10,728,749	13,524,475

تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الدخل الموحد ما يلي:	2011	2010
	دينار	دينار
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة	12,366,004	13,761,536
ضريبة دخل مدفوعة عن سنوات سابقة	-	387,298
موجودات ضريبية مؤجلة للسنة - إضافة	(992,973)	(1,934,330)
إطفاء موجودات ضريبية مؤجلة	1,730,231	1,096,761
	13,103,262	13,311,265

- تبلغ نسبة ضريبة الدخل القانونية في الأردن على البنوك 30%، علماً أن نسبة ضريبة الدخل القانونية في فلسطين والتي يوجد للبنك استثمارات وفروع فيها 16% وفي سورية (شركة تابعة) 25%.
- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن حتى نهاية سنة 2010.
- إن البنك بصدد التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل لفروع فلسطين للسنة 2008 و2009، كما تم تقديم كشوفات التقدير الذاتي عن السنة 2010 ودفع المبالغ المستحقة.
- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن بما يخص شركة تفوّق للاستثمارات المالية (شركة تابعة) حتى نهاية السنة 2009، كما قامت الشركة بتقديم كشوفات التقدير الذاتي للسنة 2010 وتسديد الضرائب المعلنة، وهي بصدد التوصل لتسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات عن السنة 2010.

21- رأس المال المكتتب به

- يبلغ رأس المال المكتتب به (155.1) مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2011 (100 مليون كما في 31 كانون الأول 2010).

- يبلغ رأس المال المكتتب به في نهاية السنة (155.1) مليون دينار موزعاً على (155.1) مليون سهم قيمة السهم الواحد الاسمية دينار.

22- الاحتياطيات

- **احتياطي قانوني**

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانون البنوك وقانون الشركات وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.

- **احتياطي اختياري**

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 20% خلال السنة والسنوات السابقة. يستخدم الاحتياطي الاختياري في الأغراض التي يقررها مجلس الإدارة ويحق للهيئة العامة رسملته أو توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين.

- **احتياطي مخاطر مصرفية عامة**

يمثل هذا البند احتياطي مخاطر مصرفية عامة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية الأخرى.

- **احتياطي خاص**

يمثل هذا البند احتياطي التقلبات الدورية والمحتسب وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وذلك بما يخص فروع البنك العاملة في فلسطين.

- إن الاحتياطيات المقيد التصرف بها هي كما يلي:

اسم الاحتياطي	المبلغ دينار	طبيعة التقييد
احتياطي قانوني	43,295,048	حسب قانون البنوك والشركات
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	10,876,048	متطلبات السلطات الرقابية
احتياطي خاص	1,112,803	متطلبات السلطات الرقابية

23- فروق ترجمة عملات أجنبية

يمثل هذا البند فرقاً ناتجاً عن ترجمة صافي الاستثمار في الشركة التابعة (بنك الأردن – سورية) عند توحيد القوائم المالية.

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:		
	2011	2010
	دينـــار	دينـــار
رصيد في بداية السنة	134,706	(122)
التغير في ترجمة صافي الاستثمار في الشركة التابعة خلال السنة	(3,792,601)	134,828
الرصيد في نهاية السنة	(3,657,895)	134,706

ج- فيما يلي ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:		
2011	2010	
دينـــار	دينـــار	
49,673,963	45,426,675	الربح المحاسبي
(11,363,335)	(3,378,658)	أرباح غير خاضعة للضريبة
2,287,774	5,784,494	مصروفات غير مقبولة ضريبياً
40,598,402	47,832,511	الربح الضريبي
%30.45	%28.77	نسبة ضريبة الدخل
12,366,004	13,761,536	

- إن ضرائب الدخل المؤجلة البالغة 7,402,232 دينار كما في 31 كانون الأول 2011 الناجمة عن الفروقات الزمنية للمخصصات الخاصة للديون غير العاملة ومخصص تعويض ترك الخدمة وصافي الفوائد المعلقة والمخصصات الأخرى والمحملة على قائمة الدخل الموحد في السنوات السابقة محتسبة على أساس متوسط معدل ضريبة 30.45% وترى الإدارة بأنه سوف يتم الاستفادة من هذه المنافع الضريبية من الأرباح المتوقع تحققها في المستقبل.

20- مطلوبات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانـــون الأول		
2011	2010	
دينـــار	دينـــار	
6,614,039	6,273,867	فوائد مستحقة غير مدفوعة
7,195,583	7,801,228	شيكات مقبولة الدفع
1,755,009	1,858,350	أمانات مؤقتة
1,711,055	824,583	أرباح مساهمين غير موزعة
137,609	128,734	تأمينات صناديق حديدية
8,000	13,000	تأمينات عقارات مباعة
3,385,796	4,638,752	مطلوبات أخرى*
20,807,091	21,538,514	

* إن تفاصيل بند المطلوبات الأخرى هي كما يلي:		
31 كانـــون الأول		
2011	2010	
دينـــار	دينـــار	
508,447	-	معاملات في الطريق
226,133	214,500	أمانات الضمان الاجتماعي
538,701	351,181	ضريبة الدخل
1,622,303	2,965,992	مصروفات مستحقة
290,052	583,894	حوالات واردة
-	410,098	مخصص الرسوم الإضافية والبحث العلمي
55,000	55,000	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
14,670	58,087	أرباح مشتقات مالية غير متحققة
130,490	-	أرصدة دائنة أخرى
3,385,796	4,638,752	

26- أرباح مقترح توزيعها

أوصى مجلس الإدارة توزيع أرباح ما نسبته 15% من رأس المال نقداً على المساهمين أي ما يعادل 23,265,000 دينار، وهذا خاضع لموافقة الهيئة العامة للمساهمين في حين تم في السنة 2010 توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع 15% بمبلغ 16,500,000 دينار.

27- الفوائد الدائنة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2011	2010
	دينـــار	دينـــار
تسهيلات ائتمانية مباشرة:		
للافراد (التجزئة):	26,200,303	23,736,544
حسابات جارية مدينة	378,653	352,900
قروض وكمبيالات	21,664,990	19,755,927
بطاقات الائتمان	4,156,660	3,627,717
القروض العقارية	11,765,192	13,936,016
الشركات:	51,774,044	44,530,805
الشركات الكبرى:	39,356,763	35,550,476
حسابات جارية مدينة	7,654,687	7,779,197
قروض وكمبيالات	31,702,076	27,771,279
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:	12,417,281	8,980,329
حسابات جارية مدينة	3,904,913	2,801,551
قروض وكمبيالات	8,512,368	6,178,778
الحكومة والقطاع العام	2,555,140	3,003,381
أرصدة لدى بنوك مركزية	607,090	1,707,046
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	2,816,096	2,122,709
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	-	17,243,412
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	15,458,216	-
المجموع	111,176,081	106,279,913

28- الفوائد المدينة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2011	2010
	دينـــار	دينـــار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	1,929,432	2,194,981
ودائع عملاء:		
حسابات جارية وتحت الطلب	118,782	126,257
ودائع توفير	2,016,623	2,640,357
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	20,686,283	19,309,730
شهادات إيداع	1,939,556	2,067,983
أموال مقترضة	-	259,161
تأمينات نقدية	1,624,548	2,037,389
رسوم ضمان الودائع	2,003,298	2,013,906
	30,318,522	30,649,764

24- احتياطي القيمة العدالة بالصافي

أ- إن تفاصيل بند احتياطي القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما يلي:	31 كانون الأول	
	2011	2010
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	-	-
أرباح غير متحققة / أسهم - بالصافي	3,065,596	-
مطلوبات ضريبية مؤجلة	(1,415,776)	-
الرصيد في نهاية السنة	1,649,820	-

* يظهر احتياطي القيمة العادلة بالصافي بعد تنزيل المطلوبات الضريبية المؤجلة كما في 31 كانون الأول 2011.

ب- إن تفاصيل بند التغير المتراكم في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع عند الاعتراف الأولي هي كما يلي:	31 كانون الأول	
	2011	2010
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	-	3,373,838
أرباح غير متحققة - بالصافي	-	6,585,810
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	(1,648,534)
(أرباح) متحققة منقولة لقائمة الدخل	-	(913,103)
ما تم قيده في قائمة الدخل بسبب تدني القيمة	-	237,927
الرصيد في نهاية السنة	-	7,635,938

* يظهر التغير المتراكم في القيمة العادلة بالصافي للموجودات المالية المتوفرة للبيع (أسهم) بعد تنزيل المطلوبات الضريبية كما في 31 كانون الأول 2010.

25- أرباح مدورة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2011	2010
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	33,290,553	27,292,897
أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	7,635,938	-
أرباح موزعة على المساهمين	(16,500,000)	(11,628,148)
أرباح السنة	36,043,069	31,692,585
المحول إلى الاحتياطيات	(15,566,874)	(14,058,772)
أرباح بيع موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر	809,569	-
زيادة رأس المال	(4,019,058)	-
فروقات ترجمة عملات أجنبية	196,001	(8,009)
الرصيد في نهاية السنة*	41,889,198	33,290,553

* يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ 7,402,232 دينار مقيد التصرف فيه مقابل منافع ضريبية مؤجلة كما في 31 كانون الأول 2011 (8,217,405 دينار كما في 31 كانون الأول 2010).

- يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ 904,655 دينار يمثل أرباح تقييم الشركة الحليفة، وبموجب طلب البنك المركزي الأردني يحظر التصرف بها لحين تحققها.

- يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ 5,779,101 دينار كما في 31 كانون الأول 2011 يمثل أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي رقم (9)، إضافة إلى مبلغ 145,135 دينار يمثل أرباح فروقات إعادة تقييم للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، وبموجب طلب هيئة الأوراق المالية يحظر التصرف به لحين تحققه.

33- إيرادات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2011	2010
	دينـــار	دينـــار
إيرادات مستردة من سنوات سابقة	662,465	494,626
أرباح بيع موجودات آلت ملكيتها للبنك	571,293	447,093
إيرادات البريد والهاتف وسويفت	391,365	382,577
إيجارات مقبوضة من عقارات البنك	106,982	78,159
أرباح بيع ممتلكات ومعدات	1,262	50,527
فوائد معلقة معادة للإيرادات	1,160,444	1,333,277
(خسارة) التدني في قيمة أراضي وعقارات برسم البيع	(26,815)	(5,756)
إيرادات أخرى	348,400	364,298
	3,215,396	3,144,801

34- نفقات الموظفين

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2011	2010
	دينـــار	دينـــار
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	20,167,363	19,176,267
مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي	1,591,506	1,425,411
مساهمة البنك في صندوق الادخار	1,089,385	944,231
نفقات طبية	1,086,244	1,012,516
تدريب الموظفين	168,605	184,938
مياومات سفر وتنقلات	503,267	495,563
	24,606,370	23,238,926

35- مصاريف أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2011	2010
	دينـــار	دينـــار
إيجارات	2,689,272	2,617,432
قرطاسية ومطبوعات	1,017,567	1,116,876
بريد وهاتف وسويفت	1,519,747	1,741,008
صيانة وتصليحات وتنظيفات	1,938,404	1,729,275
رسوم ورخص وضرائب	3,106,670	3,517,433
إعلانات واشتراكات	2,727,235	2,163,926
رسوم تأمين	717,147	477,318
إنارة وتدفئة	1,170,661	1,123,699
تبرعات وإعانات	393,130	304,871
ضيافة	273,370	293,301
أتعاب مهنية وقانونية	380,473	473,569
متفرقة أخرى	513,751	437,258
رسوم إضافية للجامعات الأردنية	-	409,629
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	55,000	55,000
مصاريف تأسيس شركة الأردن للتأجير التمويلي	50,065	-
	16,552,492	16,460,595

29- صافي إيرادات العمولات

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2011	2010
	دينـــار	دينـــار
عمولات دائنة:		
عمولات تسهيلات مباشرة	5,462,455	5,416,767
عمولات تسهيلات غير مباشرة	3,501,050	3,289,442
عمولات أُخرى	7,614,384	6,737,462
ينزل: عمولات مدينة	(280,439)	(280,241)
صافي إيرادات العمولات	16,297,450	15,163,430

30- أرباح عملات أجنبية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2011	2010
	دينـــار	دينـــار
ناتجة عن التداول/ التعامل	513,282	294,516
ناتجة عن التقييم	5,739,722	3,272,277
	6,253,004	3,566,793

31- أرباح وعوائد موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	أرباح متحققة	أرباح غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
أسهم شركات	3,762,725	145,135	288,151	4,196,011
	3,762,725	145,135	288,151	4,196,011

32- أرباح بيع وعوائد موجودات مالية متوفرة للبيع

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2011	2010
	دينـــار	دينـــار
عوائد توزيعات أسهم شركات	-	2,124,677
أرباح بيع موجودات مالية متوفرة للبيع	-	913,103
تدني موجودات مالية متوفرة للبيع	-	(237,927)
	-	2,799,853

39- المعاملات مع أطراف ذات علاقة

قام البنك بالدخول في معاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والشركة الحليفة وكبار المساهمين ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية.

إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركة ذات العلاقة تعتبرعاملة ولم يؤخذ لها أي مخصصات.

فيما يلي ملخص المعاملات مع جهات ذات علاقة خلال السنة:

بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة:	الجهة ذات العلاقة					المجموع 31 كانون الأول	
	كبار المساهمين	اعضاء مجلس الإدارة	المدراء التنفيذيين	صندوق ادخار موظفي البنك	أطراف أخرى	2011	2010
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
تسهيلات ائتمانية	3,105,650	1,766,931	798,508	-	2,002,389	7,673,478	26,022,727
ودائع	616,386	1,005,037	984,171	1,719,677	10,998,704	15,323,975	13,246,633
التأمينات النقدية	6,300	3,000	-	-	-	9,300	99,994
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:							
كفالات	-	-	-	-	1,350,685	1,350,685	1,282,848

عناصر قائمة الدخل الموحد:	المجموع للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2011	2010
	دينار	دينار
فوائد وعمولات دائنة	975,756	1,261,165
فوائد وعمولات مدينة	190,337	178,902

وقد كان أدنى سعر فائدة بنسبة 4.9% على سلف وقروض إسكان الموظفين في حين بلغ أدنى سعر فائدة على القروض لذوي العلاقة بنسبة 3.61% وأعلى سعر فائدة مقبوضة 10% على القروض أما أعلى نسبة فائدة مدفوعة لذوي العلاقة هي 6.5% وأدنى سعر فائدة مدفوعة 0.025%.

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة التنفيذية العليا للبنك:

	31 كانون الأول	
	2011	2010
	دينار	دينار
رواتب ومكافآت	1,489,494	1,292,088
تنقلات وأمانة سر	36,000	36,000
المجموع	1,525,494	1,328,088

36- حصة السهم من الربح للسنة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2011	2010
	دينـــار	دينـــار
الربح للسنة (مساهمي البنك)	36,043,069	31,692,585
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	142,786,301	128,700,000
حصة السهم من الربح للسنة (مساهمي البنك)		
أساسي	0,252	0,246
مخفض	0,252	0,246

فيما يلي مقارنة لاحتساب حصة السهم من الربح للسنة بعد تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) "الأدوات المالية" الناجم عن تصنيف الاستثمارات وقياس قيمتها العادلة وفقاً لهذا المعيار وحصة السهم" من الربح للسنة في حال الاستمرار في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) "الاعتراف والقياس" وعدم تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقـم (9) المشار إليه أعلاه.

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2011	معيار التقارير المالية رقم (9)	معيار المحاسبة رقم (39)
	دينـــار	دينـــار
الربح للسنة – قائمة (ب)	36,043,069	37,807,762
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	142,786,301	142,786,301
حصة السهم من الربح للفترة العائد لمساهمي البنك		
أساســي	0,252	0,265
مخفــض	0,252	0,265

37- النقد وما في حكمه

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــون الأول	
	2011	2010
	دينـــار	دينـــار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر	180,389,546	362,244,190
يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	294,292,533	216,910,695
ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر	(133,418,617)	(104,252,623)
أرصدة مقيدة السحب	(6,010,382)	(6,438,103)
	335,253,080	468,464,159

38- مشتقات أدوات مالية

إن تفاصيل المشتقات المالية القائمة في نهاية السنة هي كما يلي:	قيمة عادلة موجبة	قيمة عادلة سالبة	مجموع المبالغ الاعتبارية (الإسمية)	آجال القيمة العادلة الاعتبارية (الإسمية) حسب الاستحقاق		
				خلال 3 أشهر	من 3-12 شهر	المجموع
2011	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
– عقود شراء عملات أجنبية	-	14,670	3,313,738	3,311,369	2,369	3,313,738
المجموع	-	14,670	3,313,738	3,311,369	2,369	3,313,738

	قيمة عادلة موجبة	قيمة عادلة سالبة	مجموع المبالغ الاعتبارية (الإسمية)	آجال القيمة الاعتبارية (الإسمية) حسب الاستحقاق خلال 3 أشهر
2010	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
– عقود شراء عملات أجنبية	-	58,087	2,437,022	-
المجموع	-	58,087	2,437,022	-

تدل القيمة الاعتبارية (الاسمية) على قيمة المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تدل على مخاطر السوق أو مخاطر الإئتمان.

6- نظام الصلاحيات وإدارة العلاقة:
يعتمد بنك الأردن نظام صلاحيات يتضمن آلية منح الصلاحيات وتفويضها ومراقبتها وإدارة العلاقة لمختلف أنشطة الائتمان.

7- تحديد اساليب تخفيف المخاطر:

يتبع بنك الأردن أساليب مختلفة لتخفيف المخاطر الائتمانية تتمثل فيما يلي:
- تقديم الهيكل المناسب للائتمان بما يتفق مع الغاية منه وأجل تسديده.
- التأكد من استكمال جميع النواحي الرقابية على استغلال الائتمان ومصادر سداده.
- استيفاء الضمانات المناسبة تحوطاً لأي مخاطر بهذا الخصوص.
- دراسة وتقييم معاملات الائتمان من قبل دوائر مخاطر الائتمان.
- التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تغطيتها للائتمان الممنوحه أولاً بأول.
- لجان متخصصة للموافقة على الائتمان.

8- دائرة مراقبة الائتمان تتضمن مراقبة تنفيذ الائتمان بالإضافة لوحدة تعنى بالتوثيق واستكمال التدقيق القانوني والتنفيذ.

9- تطبيق أنظمة آلية لإدارة الائتمان (Crems,E-loan).

10- دوائر متخصصة لمتابعة تحصيل المستحقات والديون المتعثرة.

11- لجنة إدارة المخاطر التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة لمراجعة سياسات واستراتيجيات الائتمان والاستثمار والمخاطر.

12- تحديد مهام دوائر الائتمان المختلفة من حيث آلية ودورية المراقبة والكشوفات المستخرجة وآليه تصعيدها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

13- تحليل التقلبات الاقتصادية والتغيّرات في هيكل ونوعية المحفظة الائتمانية.

14- اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing):
(بهدف اختبار قدرة البنك لمواجهة سيناريوهات مفترضة تتصف بأنها قاسية وذات احتمالية حدوث قليلة فقد تم افتراض السيناريوهات التالية وتم احتساب تأثيرها على الوضع المالي للبنك ونسبة كفاية رأس المال).

- ارتفاع التسهيلات الائتمانية غير العاملة بنسبة (50%) من رصيد التسهيلات المباشرة العاملة الممنوحة لغايات تمويل العقارات التجارية و(30%) من رصيد التسهيلات لتمويل المقاولين و(30%) من رصيد التسهيلات الممنوحة لتمويل الخدمات المالية و(30%) من رصيد التسهيلات الممنوحة لتمويل تجارة السيارات.

- تعثر أكبر ثلاثة مقترضين (باستثناء الحكومة الأردنية) مصنفين ضمن قطاعات الخدمات المالية والعقارات والمقاولات وذلك بتصنيف تسهيلاتهم غير العاملة.

15- التقارير الرقابية:
تتولى دوائر الائتمان كل ضمن اختصاصه مراقبة وتقييم كافة العمليات الائتمانية من خلال مجموعة من الكشوفات الرقابية:

- المراقبة اليومية:
التجاوزات الائتمانية، السقوف المستحقة غير المجددة، الحسابات المستحقة،... وغيرها.

- مراقبة جودة وتوزيع المحفظة الائتمانية.

- تصنيف المخاطر الائتمانية، القطاع الاقتصادي، نوع الائتمان، الضمانات، التركزات، اتجاهات جودة الأصول الائتمانية،..... وغيرها.

- مراقبة التعرض الائتماني (Total Exposure) على مستوى العميل، المنطقة الجغرافية، نوع الائتمان، القطاع الاقتصادي، تاريخ الاستحقاق، نوع الضمان،..... وغيرها.

ورفع هذه التقارير بشكل دوري إلى لجنة المخاطر/ التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة، أما بالنسبة للعمليات اليومية فترفع إلى المدير العام أولاً بأول.

40- إدارة المخاطر

أولاً: الإفصاحات الوصفية:

يقوم البنك بإدارة المخاطر المصرفية عن طريق تحديد المخاطر التي يمكن التعرض لها وسبل مواجهتها وتخفيفها، وذلك من خلال تنفيذ مجموعة من مشاريع إعادة الهيكلة التي استهدفت الفصل ما بين المخاطر وتنمية الأعمال والعمليات (التنفيذ) حيث تم استحداث دوائر متخصصه في تنمية الاعمال (الاستثمار، تنمية أعمال الشركات، تنمية أعمال الشركات المتوسطة والصغيره SME'S، خدمات الأفراد) مستقله عن إدارة المخاطر.

تتولى أجهزة إدارة المخاطر مسؤولية إدارة مختلف أنواع المخاطر من حيث:

- إعداد السياسات واعتمادها من مجلس الإدارة.

- تحليل جميع أنواع المخاطر (ائتمان، سوق، عمليات).

- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.

- تزويد مجلس الإدارة والإدارة العليا بكشوفات ومعلومات عن قياس المخاطر في البنك بشكل نوعي وكمي.

وبهذا الخصوص فقد شكل البنك لجنة لإدارة المخاطر على مستوى الإدارة التنفيذية لتتولى تحليل ودراسة ومراقبة المخاطر أولاً بأول ورفع تقارير دورية إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تتولى بدورها العمل على ضمان وجود نظام رقابي داخلي فعال والتحقق من حسن أدائه، كما يقرر المجلس سياسات إدارة المخاطر بشكل عام ويحدد إطارها.

مخاطر الائتمان

تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحدده وتشمل هذه المخاطر البنود داخل القوائم المالية الموحدة مثل القروض والسندات والبنود خارج القوائم المالية الموحدة مثل الكفالات و/أو الاعتمادات المستندية مما يؤدي إلى الحاق خسائر مالية للبنك.

وفي هذا السياق يقوم البنك بتعزيز الأطر المؤسسية التي تحكم إدارة الائتمان من خلال ما يلي:

1- مجموعة من الدوائر المتخصصة المستقله لإدارة مخاطر الائتمان وكما يلي:

- دائرة ائتمان الشركات (تعنى بإدارة مخاطر ائتمان الشركات).

- دائرة ائتمان الشركات المتوسطة والصغيرة (SME'S) "تعنى بإدارة مخاطر ائتمان الشركات المتوسطة والصغيرة".

- دائرة ائتمان الأفراد (تعنى بإدارة مخاطر ائتمان المحافظ الائتمانية للأفراد).

2- الفصل ما بين دوائر تنمية الأعمال المختلفة ودوائر مخاطر الائتمان.

3- منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة التي تحدد أسس تعريف وقياس وإدارة هذا النوع من المخاطر.

4- نظام تصنيف ائتماني للعملاء (Risk Rating Systems) يتم من خلاله تصنيف العملاء إلى عشرة مستويات وفقاً لما يلي:

- تصنيف مخاطر المقترض (القطاع الاقتصادي، الإدارة، الوضع المالي، الخبرة... الخ).

- تصنيف مخاطر الائتمان (يتم إعطاء وزن مخاطر حسب طبيعة ونوع الائتمان).

- تصنيف الضمان (يتم إعطاء وزن مخاطر حسب طبيعة ونوع الضمانه المقدمة).

5- تحديد التركزات الائتمانية على مستوى نوع الائتمان، القطاع الاقتصادي، التوزيع الجغرافي، المحافظ الائتمانية... الخ. وتتولى إدارة مخاطر الائتمان كلٌ ضمن اختصاصه بمراقبة هذه التركزات.

مخاطر السيولة

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر، وتنقسم مخاطر السيولة إلى:

- مخاطر تمويل السيولة(Funding Liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم مقدرة البنك على تحويل الأصول إلى نقد، مثل تحصيل الذمم، أو الحصول على تمويل لسداد الالتزامات.

- مخاطر سيولة السوق (Market Liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم تمكن بيع الأصل في السوق أو بيعة مع تحمل خسارة مالية كبيرة نتيجة لضعف السيولة أو الطلب في السوق.

ويتولى البنك إدارة مخاطر السيولة ضمن المعطيات التالية:

- منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة التي تحدد أسس تعريف وقياس ومراقبة ومتابعة وإدارة مخاطر السيولة.

- إعداد خطة لإدارة أزمات السيولة تتضمن:

• إجراءات متخصصة لإدارة أزمة السيولة.

• لجنة متخصصة لإدارة أزمة السيولة.

• خطة توفير سيولة في الحالات الطارئة Liquidity Contingency Plan

- تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السيولة من خلال:

• تقرير مخاطر السيولة حسب سلم الاستحقاق.

• مراقبة سقوف، وجودة المحفظة الاستثمارية.

• تحديد مصادر الأموال وتصنيفها وتحليلها تبعاً لطبيعتها.

• مراقبة السيولة القانونية والسيولة النقدية وهي الاحتفاظ بمقدار كاف من الموجودات السائلة (النقدية وشبه النقدية) لمواجهة الالتزامات.

• المواءمة بين آجال الموجودات والمطلوبات والأخذ بعين الاعتبار كافة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

• اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).

- رفع التقارير الدورية إلى لجنة الاستثمار، ولجنة إدارة المخاطر/التنفيذية، ولجنة إدارة المخاطر ومجلس الإدارة.

مخاطر التشغيل

وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والأنظمة أو تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية، وقد تم تأسيس دائرة مخاطر العمليات في البنك منذ سنة 2003 وتم رفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية منذ ذلك التاريخ وتتبع إدارياً إلى إدارة المخاطر.

ويتولى البنك إدارة مخاطر العمليات ضمن الأسس التالية:

1- إعداد سياسة مخاطر العمليات واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتطبيقها على أرض الواقع والتي تضمنت أسس تعريف وقياس ومراقبة المخاطر بالإضافة إلى مستوى قبول هذا النوع من المخاطر.

2- تطبيق نظام آلي لإدارة مخاطر العمليات (CARE).

3- إنشاء Risk Profile يتضمن كافة أنواع مخاطر العمليات والإجراءات الرقابية التي تحد منها ودورية فحصها بما يكفل كفاءتها واستمرارية عملها على مستوى كل وحدة من وحدات البنك.

4- تتولى إدارة التفتيش الداخلي تقييم مدى صحة الفحوصات الشهرية القائمة على التقييم الذاتي لمختلف وحدات البنك وتصنيف هذه الوحدات ضمن معايير التصنيف المعتمدة بهذا الخصوص وتضمينها ضمن تقرير التفتيش الداخلي وتزويد لجنة التدقيق بها أولاً بأول.

5- التقييم المستمر لـ Risk Profile:
وبهذا الخصوص تم تطبيق التقييم الذاتي (CRSA) كأداة لإدارة المخاطر التشغيلية وتقييمها باستمرار للتعرف على المخاطر الجديدة بالإضافة للتأكد من كفاءة عمل الإجراءات الرقابية للحد من هذه المخاطر وتحديث الـ Risk Profile أولاً بأول ليعكس الواقع الفعلي لبيئة العمل.

6- بناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية وتحليلها ورفع تقارير دورية بتركز هذه الأخطاء ونوعيتها إلى مجلس الإدارة.

7- تطبيق معايير التصنيف وتقييم وحدات البنك ضمن أسس ومعايير دولية حسب البيئة الرقابية.

8- بناء وتحديد مؤشرات الأداء Key Risk Indicators على مستوى البنك.

9- اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).

10- تزويد لجنة إدارة المخاطر، مجلس الإدارة والتنفيذية بكشوفات دورية (شهري، ربع سنوي، نصف سنوي، سنوي) تعكس واقع البيئة الرقابية لمختلف وحدات البنك.

مخاطر الامتثال

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمال عدم امتثال البنك (مخالفة/ انتهاك) بالقوانين والتشريعات والتعليمات السارية والقوانين والأنظمة المصرفية المهنيه والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية بما في ذلك سياسات البنك الداخلية.

وفي هذا الإطار فقد تم تأسيس دائرة الامتثال ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والمدربة والأنظمة الآلية وأناط بها مهام إدارة هذا النوع من المخاطر ضمن الأسس التالية:

- إعداد سياسة الامتثال واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتطبيقها على أرض الواقع والتي تتضمن أسس تعريف وقياس ومراقبة المخاطر.
- تطبيق نظام آلي لإدارة مخاطر الامتثال.
- تقييم واعتماد كافة سياسات وإجراءات العمل والتأكد من امتثالها للقوانين والتشريعات والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.
- إعداد وتطبيق مصفوفات الامتثال التي تتضمن الحد من مخالفة القوانين والتعليمات وتأكيد الامتثال بها لدائرة الامتثال بشكل دوري حسب طبيعة ونوع المصفوفة.
- دراسة وتقييم وتحليل شكاوى العملاء للوقوف على الواقع الفعلي لهذه الشكاوى وتركزها وتأثيرها.
- تطبيق وتعميم دليل السلوك المهني على كافة موظفي البنك.
- التدريب والتأهيل لكافة موظفي البنك.
- تزويد مجلس الإدارة والإدارة العليا بكشوفات دورية تتضمن الاختراقات وعدم الامتثال على مستوى كل وحدة من وحدات البنك.
- أما بخصوص مكافحة عمليات غسل الأموال، فقد تم تأسيس وحدة مستقلة ضمن دائرة الامتثال تعمل ضمن سياسات وإجراءات عمل معتمدة من قبل مجلس الإدارة وبما يتوافق مع قانون مكافحة عمليات غسل الأموال رقم 51 لسنة 2010 للحد من مثل هذا النوع من المخاطر.

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

	31 كانـــون الأول 2011						
			الشركـــات				
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
متدنية المخاطر	-	-	-	-	436,309,626	133,572,347	569,881,973
مقبولة المخاطر	187,392,429	163,391,281	455,709,427	141,599,577	-	300,014,208	1,248,106,922
منها مستحقة (*):							
لغاية 30 يوم	1,853,136	1,007,704	3,252,286	365,658	-	-	6,478,784
من 31 لغاية 60 يوم	928,209	495,466	790,313	2,529,470	-	-	4,743,458
تحت المراقبة	7,043,334	1,861,222	46,593,209	19,027,802	-	-	74,525,567
غير عاملة:	19,400,703	9,679,658	65,706,960	15,825,658	-	-	110,612,979
دون المستوى	1,967,197	1,261,859	1,081,195	1,277,455	-	-	5,587,706
مشكوك فيها	2,655,567	1,740,827	852,440	1,734,401	-	-	6,983,235
هالكة	14,777,939	6,676,972	63,773,325	12,813,802	-	-	98,042,038
المجموع	213,836,466	174,932,161	568,009,596	176,453,037	436,309,626	433,586,555	2,003,127,441
يطرح: فوائد معلقة	(2,441,866)	(712,507)	(7,006,486)	(1,877,796)	-	-	(12,038,655)
يطرح: مخصص التدني	(14,891,588)	(4,121,466)	(39,368,724)	(8,746,342)	-	-	(67,128,120)
الصافي	196,503,012	170,098,188	521,634,386	165,828,899	436,309,626	433,586,555	1,923,960,666

ثانياً: الإفصاحات الكمية:

(41/أ) مخاطر الائتمان

التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى).		
	2011	2010
	دينار	دينار
بنود داخل قائمة المركز المالي		
أرصدة لدى بنوك مركزية	133,572,347	313,274,467
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	294,292,533	216,910,695
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	3,975,910
التسهيلات الائتمانية:		
للأفراد	195,957,709	173,769,367
القروض العقارية	167,963,214	166,582,841
الشركات	599,672,734	592,420,568
الشركات الكبرى	442,506,634	477,929,152
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	157,166,100	114,491,416
للحكومة والقطاع العام	82,906,712	28,390,707
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (أسناد وسندات وأذنات)	378,726,204	-
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (أسناد وسندات وأذنات)	-	266,603,394
موجودات مالية بالقيمة العادلة	43,599,428	-
موجودات مالية متوفرة للبيع	-	43,498,876
الموجودات الأخرى	27,269,785	28,927,038
بنود خارج قائمة المركز المالي	-	-
كفالات	85,017,577	85,066,167
اعتمادات	66,555,912	67,331,916
قبولات	23,801,141	20,980,846
سقوف تسهيلات غير مستغلة	102,821,092	109,493,926
الإجمالي	2,202,156,388	2,117,226,718

تتكون الضمانات ومخففات مخاطر الائتمان مقابل التعرضات الائتمانية الواردة أعلاه مما يلي:

- استيفاء الضمانات المناسبة وتوثيقها بشكل سليم تحوطاً لأي مخاطر بهذا الخصوص والمتمثلة في الضمانات النقدية والعينية مثل سندات الرهن العقاري ورهن السيارات والآليات والأسهم،هذا بالإضافة إلى الكفالات والمشتقات الائتمانية الملزمة لجميع الأطراف والقابلة للتنفيذ قانونياً لدى جميع المحاكم ذات الاختصاص.

- نظام تصنيف ائتماني لعملاء البنك والاعتماد على التصنيف الائتماني الصادر عن مؤسسات التصنيف العالمية بخصوص البنوك والشركات.

- التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تغطيتها للائتمان الممنوح أولاً بأول.

- التدقيق القانوني لكافة العقود والمستندات المعززة للضمانات وقابلية تنفيذها ضمن الأنظمة والتشريعات والقوانين الناظمة لأعمال البنك.

- المشتقات المالية والتي تخفف من مخاطر السوق.

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات:						
الضمانات	31 كانـــون الأول 2011					
			الشركـــات			
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
متدنية المخاطر	-	-	-	-	-	-
مقبولة المخاطر	42,646,568	169,428,211	105,374,646	82,705,968	-	400,155,393
تحت المراقبة	421,435	4,546,251	15,239,322	16,911,358	-	37,118,366
غير عاملة:	3,797,794	8,428,201	44,069,143	10,631,396	-	66,926,534
دون المستوى	386,258	1,245,605	952,330	1,022,825	-	3,607,018
مشكوك فيها	338,200	1,651,490	597,979	1,818,930	-	4,406,599
هالكة	3,073,336	5,531,106	42,518,834	7,789,641	-	58,912,917
المجموع	46,865,797	182,402,663	164,683,111	110,248,722	-	504,200,293
منها:						
تأمينات نقدية	6,195,322	164,642	19,626,757	29,205,374	-	55,192,095
عقارية	12,738,097	182,062,489	79,465,502	72,693,914	-	346,960,002
أسهم متداولة	588,613	-	59,170,612	3,017,727	-	62,776,952
سيارات وآليات	27,343,765	175,532	6,420,240	5,331,707	-	39,271,244
المجموع	46,865,797	182,402,663	164,683,111	110,248,722	-	504,200,293

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

	31 كانـــون الأول 2010						
			الشركـــات				
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
متدنية المخاطر	-	-	-	-	291,936,583	313,274,467	605,211,050
مقبولة المخاطر	172,758,107	159,609,783	454,795,530	107,737,731	-	225,196,116	1,120,097,267
منها مستحقة (*):							
لغاية 30 يوم	590,281	763,629	876,694	53,631	-	-	2,284,235
من 31 لغاية 60 يوم	432,158	223,636	9,862,632	554,440	-	-	11,072,866
تحت المراقبة	3,863,719	5,721,731	59,539,373	15,364,670	-	-	84,489,493
غير عاملة:	16,294,187	7,986,948	49,752,469	12,707,997	-	-	86,741,601
دون المستوى	1,652,062	711,067	2,873,735	387,079	-	-	5,623,943
مشكوك فيها	2,506,962	1,591,451	2,268,429	2,167,550	-	-	8,534,392
هالكة	12,135,163	5,684,430	44,610,305	10,153,368	-	-	72,583,266
المجموع	192,916,013	173,318,462	564,087,372	135,810,398	291,936,583	538,470,583	1,896,539,413
يطرح: فوائد معلقة	(2,295,728)	(499,199)	(4,884,011)	(1,617,360)	-	-	(9,296,298)
يطرح: مخصص التدني	(10,681,172)	(2,847,836)	(31,876,094)	(7,484,148)	-	-	(52,889,250)
الصافي	179,939,113	169,971,427	527,327,267	126,708,890	291,936,583	538,470,583	1,834,353,863

1) الديون المجدولة:

هي تلك الديون التي سبق وأن صنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة، وقد بلغ مجموعها 3,204,874 دينار كما في 31 كانون الأول 2011 (19,852,579 دينار كما في 31 كانون الأول 2010).

يمثل رصيد الديون المجدولة الديون التي تم جدولتها سواءً ما زالت مصنفة تحت المراقبة أو حولت إلى عاملة.

2) الديون المعاد هيكلتها:

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح، وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة، وقد بلغ مجموعها 20,605,846 دينار كما في 31 كانون الأول 2011 (14,766,168 دينار كما في 31 كانون الأول 2010).

3) سندات وأسناد وأذونات:

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والأسناد والأذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية:

درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	الإجمالي
		دينار	دينار
غير مصنف	-	25,323,291	25,323,291
حكومية	-	309,194,550	309,194,550
أسناد وأذونات مكفولة من الحكومة	-	44,208,363	44,208,363
الإجمالي	-	378,726,204	378,726,204

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات:

الضمانات	31 كانـــون الأول 2010					
			الشركـــات			
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
متدنية المخاطر	-	-	-	-	-	-
مقبولة المخاطر	25,121,469	159,009,509	166,814,656	34,934,474	-	385,880,108
تحت المراقبة	618,435	5,672,815	29,733,623	13,363,461	-	49,388,334
غير عاملة:	3,974,335	7,093,817	29,609,638	11,893,758	-	52,571,548
دون المستوى	426,816	759,388	2,552,429	673,741	-	4,412,374
مشكوك فيها	651,296	1,487,856	2,368,005	2,243,974	-	6,751,131
هالكة	2,896,223	4,846,573	24,689,204	8,976,043	-	41,408,043
المجموع	29,714,239	171,776,141	226,157,917	60,191,693		487,839,990
منها:						
تأمينات نقدية	7,552,793	236,127	33,818,960	16,406,359	-	58,014,239
عقارية	5,278,380	171,380,564	131,247,736	32,874,263	-	340,780,943
أسهم متداولة	118,080	-	50,103,581	2,841,820	-	53,063,481
سيارات وآليات	16,764,986	159,450	10,987,641	8,069,251	-	35,981,328
المجموع	29,714,239	171,776,141	226,157,918	60,191,693	-	487,839,991

5) التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي وكما يلي:

القطاع الاقتصادي	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	إنشاءات	زراعة	سياحة وفنادق ومطاعم ومرافق عامة	أسهم	أفراد	حكومة وقطاع عام	الإجمالي
البند	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	133,572,347	-	-	-	-	-	-	-	-	-	133,572,347
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	294,292,533	-	-	-	-	-	-	-	-	-	294,292,533
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية:	115,035,734	197,070,001	153,244,774	167,963,214	48,215,858	7,315,062	67,389,303	11,402,002	195,957,709	82,906,712	1,046,500,369
الأفراد	-	-	-	-	-	-	-	-	195,957,709	-	195,957,709
القروض العقارية	-	-	-	167,963,214	-	-	-	-	-	-	167,963,214
الشركات	115,035,734	197,070,001	153,244,774	-	48,215,858	7,315,062	67,389,303	11,402,002	-	-	599,672,734
الشركات الكبرى	79,579,775	155,137,598	98,373,262	-	34,473,300	6,140,980	58,994,348	9,807,371	-	-	442,506,634
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	35,455,959	41,932,403	54,871,512	-	13,742,558	1,174,082	8,394,955	1,594,631	-	-	157,166,100
الحكومة والقطاع العام	-	-	-	-	-	-	-	-	-	82,906,712	82,906,712
سندات وأسناد وأذونات:											
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	145,989,360	3,048,700	10,635,000	25,603,361	-	-	5,005,271	-	-	188,444,512	378,726,204
موجودات مالية بالقيمة العادلة	7,292,110	15,853,120	372,415	7,692,902	95,200	-	12,293,681	-	-	-	43,599,428
الموجودات الأخرى	17,677,150	2,032,649	2,294,857	1,368,577	1,250,112	357,694	32,151	-	1,029,230	1,227,365	27,269,785
الإجمالي/ للسنة 2011	713,859,234	218,004,470	166,547,046	202,628,054	49,561,170	7,672,756	84,720,406	11,402,002	196,986,939	272,578,589	1,923,960,666
الإجمالي/ للسنة 2010	631,373,021	281,053,151	191,683,402	206,935,613	42,280,798	10,892,680	58,007,494	16,953,372	175,355,652	219,818,680	1,834,353,863

4) التركز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي وكما يلي:

(توزع حسب بلد الإقامة للطرف المقابل) / المنطقة الجغرافية / البند	داخل المملكة	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا *	أمريكا	دول أخرى	الإجمالي
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
أرصدة لدى بنوك مركزية	59,816,587	73,755,760	-	-	-	-	133,572,347
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	63,243,467	106,208,768	90,848,703	120,342	11,915,456	21,955,797	294,292,533
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية:	801,689,105	243,832,219	979,045	-	-	-	1,046,500,369
الأفراد	156,874,946	39,082,763	-	-	-	-	195,957,709
القروض العقارية	158,347,393	9,615,821	-	-	-	-	167,963,214
الشركات	441,216,766	157,476,923	979,045	-	-	-	599,672,734
الشركات الكبرى	336,589,103	104,938,486	979,045	-	-	-	442,506,634
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	104,627,663	52,538,437	-	-	-	-	157,166,100
الحكومة والقطاع العام	45,250,000	37,656,712	-	-	-	-	82,906,712
سندات وأسناد وأذونات:							
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	378,726,204	-	-	-	-	-	378,726,204
موجودات مالية بالقيمة العادلة	39,491,817	4,098,773	8,838	-	-	-	43,599,428
الموجودات الأخرى	24,522,768	2,747,017	-	-	-	-	27,269,785
الإجمالي للسنة 2011	1,367,489,948	430,642,537	91,836,586	120,342	11,915,456	21,955,797	1,923,960,666
الإجمالي للسنة 2010	1,220,019,979	489,466,114	118,039,351	1,528,658	5,092,935	206,826	1,834,353,863

* باستثناء دول الشرق الأوسط

فيما يلي صافي مراكز العملات الأجنبية الرئيسية لدى البنك:		
	31 كانـــون الأول	
	2011	2010
نـوع العملــة	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	(1,584,030)	5,015,311
جنيه إسترليني	(11,095)	(230,159)
يورو	414,851	82,244
ين ياباني	73,860	2,436,415
عملات أخرى	1,685,397	(5,692,283)
	578,983	1,611,528

مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم. يعمل البنك على إدارة هذه المخاطر عن طريق تنويع الاستثمارات في عدة مناطق جغرافية وقطاعات اقتصادية. معظم استثمارات الأسهم التي يملكها البنك مدرجة في بورصة عمان.

إدارة مخاطر السوق

يتبع البنك سياسات مالية واستثمارية لإدارة المخاطر المختلفة ضمن استراتيجية محددة، وهنالك لجنة لإدارة الموجودات والمطلوبات في البنك تتولى رقابة وضبط المخاطر وإجراء التوزيع الاستراتيجي الأمثل لكل من الموجودات والمطلوبات سواءً في قائمة المركز المالي الموحد أو خارجها، وكذلك فقد تم تأسيس وحدة مخاطر السوق ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية يناط بها مهام إدارة هذا النوع من المخاطر ضمن الأسس التالية:

- إعداد منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والبنك المركزي.

- إعداد سياسة لإدارة مخاطر السوق واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتطبيقها على أرض الواقع والتي تضمنت أسس تعريف وقياس ومراقبة هذه النوع من المخاطر.

- إعداد آلية لإدارة السقوف الاستثمارية المحلية والخارجية.

- تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السوق من خلال:
  - القيمة المعرضة للمخاطر (VAR).
  - تحليل نقطة الأساس(Basis Point).
  - اختبار الأوضاع الضاغطة(Stress Testing).
  - تقارير وقف سقف الخسارة (Stop Loss Limit).
  - تقارير التركزات الاستثمارية على مستوى (التوزيع الجغرافي،والقطاع الاقتصادي، العملة،الأداة،...الخ).
  - مراقبة السقوف الاستثمارية.
  - مراقبة العمليات الاستثمارية على مستوى (المراكز المالية المفتوحة، الأسهم المحلية والعالمية).

- رفع التقارير الدورية إلى لجنة الاستثمار، ولجنة إدارة المخاطر/ التنفيذية، ولجنة إدارة المخاطر/ مجلس الإدارة.

41/ب مخاطر السـوق:

الإفصاحات الوصفية:

هي المخاطر التي تنشأ نتيجة تذبذب في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق مثل (أسعار الفائدة وأسعار العملات وأسعار الأسهم). وتنشأ مخاطر السوق نتيجة وجود مراكز مفتوحة في أسعار الفائدة، والعملات، والاستثمار في الأسهم، ويتم مراقبة هذه المخاطر وفقاً لسياسات وإجراءات محددة ومن خلال لجان متخصصة ومراكز العمل المعنية، وتتضمن كلاً من المخاطر التاليـــة:

- مخاطر أسعار الفائدة.

- مخاطر أسعار الصرف.

- مخاطر التغير في أسعار الأسهم.

- مخاطر السوق: هي مخاطر تعرض المراكز داخل وخارج القوائم المالية الموحدة للبنك للخسائر نتيجة لتقلب الأسعار في السوق. وهي تشمل المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار الفائدة، وعن تقلب أسعار الأسهم في محافظ الاستثمار سواءٌ لغرض الاتجار أو التداول.

تنشأ مخاطر السوق من:

- التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأسواق.

- تقلبات أسعار الفائدة.

- تقلبات أسعار الأدوات المالية الآجلة بيعاً وشـراءً.

- تقلبات أسعار العملات الأجنبية.

- الفجوات في استحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير.

- حيازة المراكز غير المغطاة.

مخاطر أسعار الفائدة

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الموجودات المالية الأخرى، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجية إدارة المخاطر التي تتولاها لجنة الموجودات والمطلوبات، ويتبع البنك سياسة التحوط المالي لكل من الموجودات المالية والمطلوبات المالية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وهو التحوط المتعلق بمخاطر مستقبلية متوقعة.

يقوم البنك بوضع وتحليل سيناريوهات لقياس حساسية مخاطر أسعار الفائدة بالإضافة إلى توفير نظام لمراقبة الاختلاف في تاريخ إعادة التسعير بما يضمن ضبط وتخفيض المخاطر ومراعاة المخاطر المقبولة وموازنة آجال استحقاق الموجودات مع المطلوبات، وكذلك فجوات الفوائد والتحوط لأسعارها.

مخاطر العملات الأجنبية:

وتنشأ هذه المخاطر عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة تقلب أسعار صرف العملات ويتبع البنك سياسة مدروسة في إدارة مراكزه بالعملات الأجنبية.

وتتضمن السياسة الاستثمارية للبنك مجموعة من الضوابط التي تحد من مثل هذا النوع من المخاطر وتتولى وحدة مخاطر السوق مراقبتها، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- يمنع تجاوز السقوف نهائياً ويتم فوراً تصفية أي جزء يتجاوز الحد الأقصى لأي عملة.

- يتعين على كل متعامل إغلاق المركز فوراً بمجرد وصول الخسارة فيه إلى الحد الأقصى المسموح به.

- تتولى دائرة الخزينة والاستثمار تحليل ومراقبة المراكز المفتوحة يومياً وإغلاق المراكز في حال وجود أي تجاوز للسقوف أو حدود الخسارة أو ارتفاع المخاطر بناءً على تحركات السوق.

2- مخاطر العمــلات:

	31 كانـــون الأول 2011		
	الزيادة في سعر صرف العملة بنسبة (نقطة مئوية)	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
العملـة	دينـــار	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	%5	(79,202)	-
جنيه إسترليني	%5	(555)	-
يورو	%5	20,743	-
ين ياباني	%5	3,693	-
عملات أخرى	%5	84,270	-

	31 كانـــون الأول 2010		
	الزيادة في سعر صرف العملة بنسبة (نقطة مئوية)	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
العملـة	دينـــار	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	%5	250,765	-
جنيه إسترليني	%5	(11,508)	-
يورو	%5	4,112	-
ين ياباني	%5	121,821	-
عملات أخرى	%5	(284,614)	-

3- مخاطر التغير بأسعار الأسهم:

	31 كانـــون الأول 2011		
	التغير في المؤشـر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
المؤشـر	دينـــار	دينـــار	دينـــار
بورصة عمان	%5	378,312	1,196,791
بورصة فلسطين	%5	-	155,710

	31 كانـــون الأول 2010		
	التغير في المؤشـر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
المؤشـر	دينـــار	دينـــار	دينـــار
بورصة عمان	%5	-	1,984,848
بورصة فلسطين	%5	-	190,095

الإفصاحات الكمية:

1- مخاطر أسعار الفائدة:

	31 كانـــون الأول 2011		
	التغير (زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
العملـة	دينـــار	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	%2	(31,681)	-
جنيه إسترليني	%2	(222)	-
يورو	%2	8,297	-
ين ياباني	%2	1,477	-
عملات أخرى	%2	33,708	-

	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
العملـة	دينـــار	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	%2	31,681	-
جنيه إسترليني	%2	222	-
يورو	%2	(8,297)	-
ين ياباني	%2	(1,477)	-
عملات أخرى	%2	(33,708)	-

	31 كانـــون الأول 2010		
	التغير (زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
العملـة	دينـــار	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	%2	100,306	-
جنيه إسترليني	%2	(4,603)	-
يورو	%2	1,645	-
ين ياباني	%2	48,728	-
عملات أخرى	%2	(113,846)	-

	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
العملـة	دينـــار	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	%2	(100,306)	-
جنيه إسترليني	%2	4,603	-
يورو	%2	(1,645)	-
ين ياباني	%2	(48,728)	-
عملات أخرى	%2	113,846	-

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

	31 كانون الأول 2011					
العملة	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	ين ياباني	أخرى	إجمالي
البند	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
موجودات:						
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي	58,992,592	3,743,018	137,776	4,576	54,724,473	117,602,435
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	203,165,195	18,816,316	13,531,650	153,769	34,808,754	270,475,684
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-			-	-	0
تسهيلات ائتمانية – صافي	106,091,727	8,724,274	-	1,922,761	165,599,906	282,338,668
موجودات مالية (بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة والحليفة)	17,297,432	-	-	-	-	17,297,432
موجودات أخرى	4,975,679	161,527	4,551	(2,049,405)	25,058,762	28,151,114
إجمالي الموجودات	390,522,625	31,445,135	13,673,977	31,701	280,191,895	715,865,333
مطلوبات:						
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	71,690,609	4,534,911	32,479	-	20,871,340	97,129,339
ودائع العملاء	238,763,147	22,539,681	13,458,247	2,480	226,966,727	501,730,282
تأمينات نقدية	26,738,652	4,093,656	163,806	3,537	9,601,086	40,600,737
مطوبات أخرى	54,914,247	(137,964)	30,540	(48,176)	21,067,345	75,825,992
إجمالي المطلوبات	392,106,655	31,030,284	13,685,072	(42,159)	278,506,498	715,286,350
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي لسنة 2011	(1,584,030)	414,851	(11,095)	73,860	1,685,397	578,983
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي لسنة 2011	98,925,293	19,596,709	165,258	-	41,664,572	160,351,832

	31 كانون الأول 2010					
العملة	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	ين ياباني	أخرى	إجمالي
البند	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
إجمالي الموجودات	306,523,158	32,390,182	7,999,525	2,457,513	317,047,658	666,418,036
إجمالي المطلوبات	301,507,847	32,307,938	8,229,684	21,098	322,739,941	664,806,508
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي لسنة 2010	5,015,311	82,244	(230,159)	2,436,415	(5,692,283)	1,611,528
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي لسنة 2010	99,877,956	17,763,767	479,892	15,340	61,360,695	179,497,650

- فجوة إعادة تسعير الفائدة

يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق وأيهما أقرب

للسنة 2011	فجـوة إعـادة تسعيـر الفائـدة								
	أقل من شـهر	من شـهر لغاية 3 شـهور	أكثرمن 3 شـهور إلى 6 شـهور	أكثر من 6 شـهور إلى سنة	أكثر من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من (3) سنوات	عناصر بدون فائدة	المجموع	معدل سعر الفائدة
الموجـودات	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	%
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	7,444,500	180,389,546	187,834,046	2
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	108,724,952	174,890,800	-	-	-	-	10,676,781	294,292,533	1.1
تسهيلات ائتمانية مباشرة – صافي	200,790,541	92,960,654	112,497,011	199,291,575	150,048,470	290,912,118	-	1,046,500,369	9.2
موجودات مالية بالقيمة العادلة	-	-	-	-	-	-	43,599,428	43,599,428	4.9
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	20,000,000	48,909,603	57,927,658	70,282,497	138,147,338	43,459,108	-	378,726,204	
استثمارات في شركات حليفة	-	-	-	-	-	-	2,747,017	2,747,017	
ممتلكات ومعدات – بالصافي	-	-	-	-	-	-	42,916,974	42,916,974	
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	2,683,432	2,683,432	
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	7,402,232	7,402,232	
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	46,155,808	46,155,808	
مجموع الموجودات	329,515,493	316,761,057	170,424,669	269,574,072	288,195,808	341,815,726	336,571,218	2,052,858,043	
المطلوبـات									
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	6,210,000	124,872,168	-	-	-	-	2,336,449	133,418,617	0.9
ودائع عملاء	172,654,150	435,698,606	170,645,778	117,664,265	77,515,947	19,238	523,801,664	1,497,999,648	1.9
تأمينات نقدية	9,511,257	16,546,534	9,440,516	7,181,333	2,279,900	4,279,981	52,786,886	102,026,407	1.5
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	6,964,931	6,964,931	
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	10,728,749	10,728,749	
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	3,604,494	3,604,494	
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	20,807,091	20,807,091	
مجموع المطلوبات	188,375,407	577,117,308	180,086,294	124,845,598	79,795,847	4,299,219	621,030,264	1,775,549,937	
فجوة إعادة تسعير الفائدة	141,140,086	(260,356,251)	(9,661,625)	144,728,474	208,399,961	337,516,507	(284,459,046)	277,308,106	
للسنة 2010									
إجمالي الموجودات	400,398,279	198,623,985	144,830,497	190,782,029	521,178,781	150,374,120	362,876,464	1,969,064,155	
إجمالي المطلوبات	580,460,547	291,220,461	171,831,477	93,578,230	11,014,768	181,605	585,017,678	1,733,304,766	
فجوة إعادة تسعير الفائدة	(180,062,268)	(92,596,476)	(27,000,980)	97,203,799	510,164,013	150,192,515	(222,141,214)	235,759,389	

ثانياً: يلخص الجدول أدناه استحقاقات المشتقات المالية على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي من تاريخ االقوائم المالية

- المشتقات المالية/ المطلوبات التي يتم تسويتها بالإجمالي وتشمل:

31 كانـــون الأول 2011		
	لغاية شـهر	الإجمالي
المشـتقات للمتاجرة	دينـــار	دينـــار
مشـتقات العملات:		
تـدفق خارج	(3,313,738)	(3,313,738)
تـدفق داخل	3,299,068	3,299,068
المجمـوع	(14,670)	(14,670)

31 كانـــون الأول 2010		
	لغاية شـهر	الإجمالي
المشـتقات للمتاجرة	دينـــار	دينـــار
مشـتقات العملات:		
تـدفق خارج	(2,437,022)	(2,437,022)
تـدفق داخل	2,378,935	2,378,935
المجمـوع	(58,087)	(58,087)

بنـود خارج قائمة المركز المالي الموحد:

	31 كانـــون الأول 2011			
	لغاية سنة	من سنة لغاية (5) سنوات	أكثر من (5) سنوات	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الاعتمادات والقبولات	105,714,668	-	-	105,714,668
السقوف غير المستغلة	102,821,092	-	-	102,821,092
الكفالات	85,017,577	-	-	85,017,577
التزامات رأسمالية	2,611,359	-	-	2,611,359
المجمـوع	296,164,696	-	-	296,164,696

	31 كانـــون الأول 2010			
	لغاية سنة	من سنة لغاية (5) سنوات	أكثر من (5) سنوات	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الاعتمادات والقبولات	105,388,963	-	-	105,388,963
السقوف غير المستغلة	109,493,926	-	-	109,493,926
الكفالات	85,066,167	-	-	85,066,167
التزامات رأسمالية	2,579,318	-	-	2,579,318
المجمـوع	302,528,374	-	-	302,528,374

42- التحليل القطاعـي

1- معلومات عن أنشطة البنك:

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك وذلك من خلال القطاعات الرئيسية التالية:

- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
- حسابات المؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.
- خدمات الوساطة المالية: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات شراء وبيع الأسهم لمحفظة العملاء ولحسابها وأمانة الاستثمار والاستشارات المالية وكذلك خدمة الحفظ الأمين وإدارة الإصدارات الأولية.

مخاطر السيولة: أولاً: ويلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير مخصومه) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي بتاريخ القوائم المالية الموحدة

أ- 31 كانون الأول 2011

	أقل من شهر	أكثر من شهر إلى 3 شهور	أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور	من 6 شهور إلى سنة	من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
المطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	34,705,379	98,713,238	-	-	-	-	-	133,418,617
ودائع عملاء	434,208,951	530,773,633	215,234,505	173,264,265	99,379,260	19,238	45,119,796	1,497,999,648
تأمينات نقدية	18,846,329	16,846,534	11,005,441	19,292,846	12,665,094	23,370,163	-	102,026,407
مخصصات متنوعة	38,692	290,000	550,000	1,100,000	1,100,000	3,886,239	-	6,964,931
مخصص ضريبة الدخل	9,644,394		610,962	473,393	-	-	-	10,728,749
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-		100,000	100,000	300,000	3,104,494	-	3,604,494
مطلوبات أخرى	6,431,632	3,824,887	4,686,092	3,744,887	702,244	1,417,349	-	20,807,091
مجموع المطلوبات	503,875,377	650,448,292	232,187,000	197,975,391	114,146,598	31,797,483	45,119,796	1,775,549,937
مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)	507,394,442	337,173,512	187,152,531	287,106,053	376,318,676	312,112,423	45,600,406	2,052,858,043

ب- 31 كانون الأول 2010

	لغاية شهر	أكثر من شهر إلى 3 شهور	أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور	من 6 شهور إلى سنة	من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
المطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	69,524,372	23,051,277	11,676,974	-	-	-	-	104,252,623
ودائع عملاء	287,834,725	617,633,624	224,852,678	196,855,033	119,756,334	3,591,859	32,211,961	1,482,736,214
تأمينات نقدية	37,709,918	25,475,514	18,988,000	11,805,281	6,476,191	1,215,287	-	101,670,191
مخصصات متنوعة	53,943	400,000	90,001	1,280,000	700,000	4,069,678	-	6,593,622
مخصص ضريبة الدخل	628,520	11,733,000	500,000	662,955	-	-	-	13,524,475
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	30,000	-	100,000	2,859,127	-	-	2,989,127
مطلوبات أخرى	8,580,200	3,822,000	5,824,095	3,290,524	21,695	-	-	21,538,514
مجموع المطلوبات	404,331,678	682,145,415	261,931,748	213,993,793	129,813,347	8,876,824	32,211,961	1,733,304,766
مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)	631,986,175	201,713,386	148,233,381	192,720,777	557,689,084	119,405,108	117,316,244	1,969,064,155

2- معلومات عن التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإفصاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية من خلال فروعه في فلسطين.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصروفاته الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

	داخل المملكة		خارج المملكة		المجموع	
	2011	2010	2011	2010	2011	2010
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الإيرادات	116,003,478	107,574,815	28,463,265	24,953,940	142,860,367	130,944,645
مجموع الموجودات	1,512,801,458	1,418,475,451	711,874,089	692,753,873	2,052,858,043	1,969,064,155
المصروفات الرأسمالية	2,597,788	3,672,295	3,396,177	4,421,884	5,993,965	8,094,179

43- تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات:

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

	31 كانون الأول 2011		
	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات:	دينار	دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	176,350,185	11,483,861	187,834,046
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	294,292,533	-	294,292,533
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	617,273,877	429,226,492	1,046,500,369
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	7,662,290	-	7,662,290
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	35,937,138	35,937,138
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	197,119,758	181,606,446	378,726,204
استثمارات في شركات حليفة	-	2,747,017	2,747,017
ممتلكات ومعدات – بالصافي	-	42,916,974	42,916,974
موجودات غير ملموسة	-	2,683,432	2,683,432
موجودات ضريبية مؤجلة	1,050,000	6,352,232	7,402,232
موجودات أخرى	25,077,895	21,077,913	46,155,808
مجموع الموجودات	1,318,826,538	734,031,505	2,052,858,043
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	133,418,617	-	133,418,617
ودائع عملاء	1,353,481,354	144,518,294	1,497,999,648
تأمينات نقدية	65,991,150	36,035,257	102,026,407
مخصصات متنوعة	1,978,692	4,986,239	6,964,931
مخصص ضريبة الدخل	10,728,749	-	10,728,749
مطلوبات ضريبية مؤجلة	200,000	3,404,494	3,604,494
مطلوبات أخرى	18,687,498	2,119,593	20,807,091
مجموع المطلوبات	1,584,486,060	191,063,877	1,775,549,937
الصافي	(265,659,522)	542,967,628	277,308,106

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال البنك موزعة حسب الأنشطة:

	الأفراد	المؤسسات	الخزينة	الوساطة المالية	أخرى	المجموع	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	2011	2010
إجمالي الإيرادات	29,282,281	52,759,958	29,119,529	329,557	1,064,023	112,555,348	100,294,881
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	5,562,087	8,859,970	-	-	-	14,422,057	8,512,590
نتائج أعمال القطاع	23,720,194	43,899,988	29,119,529	329,557	1,064,023	98,133,291	91,782,291
المصاريف الأخرى	16,364,442	19,017,465	12,637,367	294,298	132,253	48,445,825	46,355,616
حصة البنك من (الخسائر) شركة حليفة	-	-	13,503	-	-	13,503	10,145
الربح قبل الضرائب	7,355,752	24,882,523	16,468,659	35,259	931,770	49,673,963	45,426,675
ضريبة الدخل	3,125,109	6,514,948	3,299,558	8,561	155,086	13,103,262	13,311,265
صافي ربح السنة	4,230,643	18,367,575	13,169,101	26,698	776,684	36,570,701	32,115,410
معلومات أخرى							
مصاريف رأسمالية	2,343,034	849,837	2,798,906	2,188	-	5,993,965	8,094,179
استهلاكات وإطفاءات	3,005,985	430,325	2,117,989	36,224	268,494	5,859,017	5,509,354
إجمالي الموجودات	336,601,201	770,369,998	893,682,246	571,558	21,633,040	2,052,858,043	1,969,064,155
إجمالي المطلوبات	1,066,808,766	524,216,339	162,320,234	571,558	21,633,040	1,775,549,937	1,733,304,766

متطلبات الجهات الرقابية:

تلزم تعليمات السلطات الرقابية بأن يكون الحد الأدنى لرأس المال (100) مليون دينار وكذلك نسبة كفاية رأس المال أن لا تقل عن 12% حسب تعليمات البنك المركزي الأردني أما نسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات يجب أن لا تقل عن 6% .

تحقيق أهداف إدارة رأس المال:

تهدف إدارة البنك إلى تحقيق أهداف إدارة رأس المال من خلال تنمية أعمال البنك وتحقيق فائض في الأرباح التشغيلية والإيرادات والتشغيل الأمثل لمصادر الأموال المتاحة بما يحقق النمو المستهدف في حقوق المساهمين من خلال النمو في الاحتياطي الإجباري بواقع 10% من الأرباح المتحققة والاحتياطي الاختياري بواقع 20% والأرباح المدورة.

- وقد تحقق التغير في رأس المال التنظيمي بالزيادة بمبلغ 18.9 مليون دينار من خلال النمو في الاحتياطيات والأرباح المدورة، حيث أن رأس المال التنظيمي ونسبة كفاية رأس المال أصبحت كما يلي:

	بآلاف الدنانير	
	2011	2010
	دينار	دينار
بنود رأس المال الأساسي:		
رأس المال المكتتب به والمدفوع	155,100	100,000
الاحتياطي القانوني	43,295	38,374
الاحتياطي الاختياري	8,929	24,732
احتياطيات أخرى	1,113	504
الأرباح المدورة	7,139	7,656
يطرح: قيمة الموجودات غير الملموسة	(2,683)	(2,059)
العقارات المستملكة لقاء ديون التي تزيد عن 4 سنوات	(18,423)	-
50% من الاستثمارات في البنوك وشركات التأمين	(1,990)	(1,937)
مجموع رأس المال الأساسي	192,480	167,270
بنود رأس المال الإضافي		
ترجمة عملات أجنبية	(3,658)	135
احتياطي تقييم موجودات مالية	743	-
التغير المتراكم في القيمة العادلة	-	3,436
احتياطي المخاطر المصرفية	9,978	9,737
يطرح: 50% من الاستثمارات في البنوك وشركات التأمين	(1,990)	(1,937)
مجموع رأس المال الإضافي	5,073	11,371
مجموع رأس المال التنظيمي	197,553	178,641
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	1,384,422	1,316,386
نسبة كفاية رأس المال (%)	%14,27	%13,57
نسبة رأس المال الأساسي (%)	%13,9	%12,71

45- مستويات القيمة العادلة

يحلل الجدول التالي الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة استناداً إلى طريقة التقييم، حيث يتم تعريف المستويات المختلفة على النحو التالي:

- المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) لأصول أو التزامات متطابقة في أسواق نشطة.
- المستوى 2: معلومات غير السعر المعلن المتضمن في المستوى 1 الذي يتم رصده للأصل أو الالتزام، سواء بصورة مباشرة (مثل الأسعار) أو غير مباشرة (أي مشتقة من الأسعار).
- المستوى 3: معلومات عن الأصل أو الالتزام لا تستند إلى تلك المرصودة من السوق (معلومات غير ظاهرة).

	31 كانون الأول 2011			
	المستوى 1 دينار	المستوى 2 دينار	المستوى 3 دينار	الإجمالي دينار
موجودات أدوات مالية:				
موجودات مالية من خلال قائمة الدخل	7,566,242	96,048	-	7,662,290
موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	27,050,012	8,887,126	-	35,937,138
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	-	378,726,204	-	378,726,204
مجموع موجودات مالية	34,616,254	387,709,378	-	422,325,632

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:			
	31 كانـــون الأول 2010		
	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات:	دينـــار	دينـــار	دينـــار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	362,244,190	7,444,500	369,688,690
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	216,910,695	-	216,910,695
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	3,975,910	-	3,975,910
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	504,379,009	456,784,474	961,163,483
موجودات مالية متوفرة للبيع	-	43,498,876	43,498,876
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	60,408,782	206,194,612	266,603,394
استثمارات في شركات حليفة	-	2,760,520	2,760,520
ممتلكات ومعدات – بالصافي	-	45,532,948	45,532,948
موجودات غير ملموسة	-	2,058,972	2,058,972
موجودات ضريبية مؤجلة	350,000	7,867,405	8,217,405
موجودات أخرى	26,385,133	22,268,129	48,653,262
مجموع الموجودات	1,174,653,719	794,410,436	1,969,064,155
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	104,252,623	-	104,252,623
ودائع عملاء	1,327,176,060	155,560,154	1,482,736,214
تأمينات نقدية	93,978,713	7,691,478	101,670,191
مخصصات متنوعة	1,823,944	4,769,678	6,593,622
مخصص ضريبة الدخل	13,524,475	-	13,524,475
مطلوبات ضريبية مؤجلة	130,000	2,859,127	2,989,127
مطلوبات أخرى	21,516,819	21,695	21,538,514
مجموع المطلوبات	1,562,402,634	170,902,132	1,733,304,766
الصافـــي	(387,748,915)	623,508,304	235,759,389

44- إدارة رأس المال:

مكونات رأس المال:

- **رأس المال المدفوع:**

يتكون رأسمال بنك الأردن من أسهم عادية تتكون من (155,1) مليون سهم بقيمة اسمية دينار للسهم الواحد، ويحتفظ برأس المال والاحتياطيات القانونية والأرباح المدورة لمواجهة النمو في عمليات البنك، وتلبية متطلبات التفرع المحلي والإقليمي.

- **رأس المال التنظيمي:**

يعتبر رأس المال التنظيمي أداة رقابية بموجب متطلبات السلطات الرقابية وكذلك متطلبات بازل (2) لأغراض تحقيق الرقابة على كفاية رأس المال ومدى نسبة رأس المال التنظيمي للموجودات الخطرة والمرجحة ومخاطر السوق، ويتكون رأس المال التنظيمي من:

- (رأس المال المدفوع، الاحتياطي القانوني، الاحتياطي الاختياري، الأرباح المدورة).
- (الاحتياطيات غير المعلنة، واحتياطي المخاطر المصرفية العامة، الاحتياطي الخاص، الديون المساندة، احتياطي تقييم موجودات مالية الموجب بنسبة 45% ويطرح رصيد التغير السالب).
- فروقات ترجمة العملات الأجنبية.

48- تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ- معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والمعدلة والتي ليس لها أثر على القوائم المالية الموحدة:

تم اتباع المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التالية في أعداد القوائم المالية للبنك، والتي لم تؤثر على المبالغ أو الإفصاحات الواردة في القوائم المالية علماً أنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية فيما يتعلق بالمعاملات والترتيبات المستقبلية:

المعيار المحاسبي الدولي رقم (24) (المعدل في سنة 2009) إفصاحات أطراف ذات علاقة.	يعدل متطلبات النسخة السابقة من معيار المحاسبة الدولي رقم (24) بحيث: • يوفر إعفاءات جزئية لمتطلبات إفصاح معاملات الأطراف ذات علاقة مع المنشآت الحكومية. • يفسر تعريف الأطراف ذات علاقة. • يحتوي على متطلب صريح لإفصاح الارتباطات المتعلقة بأطراف ذات علاقة.
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1): تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة المتعلق بإعفاءات محدودة من إظهار أرقام مقارنة لمطبقي المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) لأول مرة.	يوفر المعيار إعفاءات إضافية عند تطبيق المعايير الدولية للتقاربر المالية بما يتعلق بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7): الأدوات المالية – إفصاحات لتجنب استخدام الإدراك المتأخر ولضمان عدم حدوث تعقيدات إضافية لمطبقي المعايير الدولية للتقارير المالية.
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (32): الأدوات المالية – العرض المتعلق بتصنيف حقوق الإصدار.	يعدّل معيار المحاسبة الدولي رقم (32): الأدوات المالية – العرض بحيث يتطلب تصنيف الأدوات المالية التي تعطي حاملها حق الحصول على عدد ثابت من أدوات ملكية المنشأة نفسها مقابل عدد ثابت من أي عملة كأدوات ملكية فقط عندما تقوم المنشأة بمنح الأداة المالية لجميع المالكين الحاليين لنفس الفئة من أدوات الملكية غير المشتقة وكل حسب ملكيته. قبل تعديل المعيار كان يتم معالجة حقوق الإصدار بالعملة غير العملة الوظيفية للمُصدر على أنها مشتقات مالية.
التعديلات على التفسير رقم (14) الأدوات المالية: الدفع مقدماً لمتطلبات الحد الأدنى لتمويل موجودات لخطط منافع الموظفين المُحددة.	يعطي تعديلات تطبيقات محدودة للتفسير رقم (14): معيار المحاسبة الدولي رقم (19) – الحد لموجودات المنفعة المحددة، الحد الأدنى لمتطلبات التمويل وتفاعلاتها. تطبق التعديلات عندما تكون المنشأة خاضعة لمتطلبات الحد الأدنى للتمويل وتقوم بدفعة مبكرة من المساهمات في خطط منافع الموظفين لتغطية تلك المتطلبات فيسمح بمعالجة هذه الدفعة على أنها موجودات.
التحسينات على معايير التقارير المالية الدولية الصادرة سنة 2010.	لم يكن لتطبيق التحسينات على معايير التقارير المالية الدولية والتي تعدل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1) و(3) و(7) و معيار المحاسبة الدولي رقم (1) و(27) و(34) و(32) والتفسير رقم (13) أية تأثيرات جوهرية على المبالغ والإفصاحات الواردة في القوائم المالية.
التفسير رقم (19): إطفاء المطلوبات من خلال أدوات حقوق الملكية.	يتطلب احتساب إطفاء المطلوبات المالية من خلال إصدار أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة (يفضل من خلال القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المصدرة) ويتم قيد الفرق بين القيمة العادلة بين أدوات القيمة العادلة المصدرة والمطلوبات التي تم إطفاؤها في قائمة الدخل. لا تسري التفسيرات عندما تكون شروط التحويل موجودة بالعقد الأصلي أو للحصول على سيطرة مشتركة للمعاملة.

46- ارتباطات والتزامات محتملة

أ- ارتباطات والتزامات ائتمانية:

2010	2011	
دينـــار	دينـــار	
84,408,117	81,913,527	اعتمادات
20,980,846	23,801,141	قبولات
85,066,167	85,017,577	كفالات:
32,468,919	29,584,880	- دفع
29,809,087	34,468,911	- حسن تنفيذ
22,788,161	20,963,786	- أخرى
109,493,926	102,821,092	سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة
299,949,056	293,553,337	المجمـوع

ب- التزامات تعاقدية:

2010	2011	
دينـــار	دينـــار	
999,570	1,263,461	عقود شراء موجودات ثابتة
1,579,748	1,347,898	عقود إيجار تشغيلية ورأسمالية
2,579,318	2,611,359	* المجمـوع

* تستحق هذه الالتزامات خلال أقل من سنة.

47- القضايا المقامة على البنك

هنالك قضايا مقامة على البنك لابطال مطالبات البنك على الغير ولفك رهونات عقارية وللمطالبة بالعطل والضرر ولوقف صرف شيكات، ويبلغ مجموع قيم هذه القضايا 49,700,373 دينار كما في 31 كانون الأول 2011 (14,783,388 دينار كما في نهاية السنة السابقة) وفي رأي الإدارة ومحامي البنك فإنه لن يترتب على البنك أية مبالغ مادية لقاء هذه القضايا عدا المخصص المرصود والبالغ 650,969 دينار كما في 31 كانون الأول 2011 (مقابل 570,652 دينار كما في نهاية السنة السابقة)، علماً بأن المبالغ التي قد يدفعها البنك لقاء القضايا التي فصلت أو تم تسويتها ودياً يتم قيدها في قائمة الدخل الموحد أو يتم قيدها على المخصص المأخوذ عند دفعها.

49- أثر اتباع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)

قام البنك والشركات التابعة له بالتصنيف المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) اعتباراً من الأول من كانون الثاني 2011 (تاريخ بدء التطبيق) وقد نتج عنه ما يلي:

أ- إعادة تصنيف الموجودات المالية لأدوات الملكية وأدوات الدين كما يلي:

	31 كانون الأول 2011				
	فئة القياس		القيمة الدفترية		
الموجودات المالية	المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)	معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)	المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)	معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)	الفرق
			دينار	دينار	دينار
أدوات ملكية	موجودات مالية للمتاجرة	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	10,620,293	(10,620,293)
أدوات ملكية	موجودات مالية متوفرة للبيع	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	43,498,876	32,878,583	10,620,293
أدوات دين	موجودات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	266,603,394	266,603,394	-

ب- الاستثمارات في أسهم الشركات المُصنفة سابقاً ضمن الموجودات المالية المتوفرة للبيع والتي يتم تقييمها بالقيمة العادلة، تم تصنيف الجزء الذي تعتقد الإدارة، وفقاً لنموذج أعمالها، أنه من الاستثمارات الاستراتيجية وليست لاغراض المتاجرة، ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر الموحد ونتيجة لذلك تم إعادة تصنيف مبلغ 7,635,938 دينار من حساب التغير المتراكم في القيمة العادلة إلى الأرباح المدورة ضمن حقوق الملكية الموحدة كما في الأول من كانون الثاني 2011.

ج- كان لاتباع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) الأثر على بنود قائمة الدخل الموحد للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2011 مبلغ 1,764,693 دينار يمثل فرق تقييم الاستثمار المصنف سابقاً كموجودات مالية متوفرة للبيع إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحد، بالإضافة إلى خسائر بيع الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر الموحد والذي تم قيدها ضمن الأرباح المدورة مباشرة، مقارنة مع ما كان متبعاً مع معيار المحاسبة الدولي رقم (39) السابق.

د- لم يؤدّ اتباع هذا المعيار لأية فروقات ما بين القيمة الدفترية السابقة (معيار المحاسبة الدولي رقم 39) والقيمة الدفترية الحالية (المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9) للموجودات المالية كما في الأول من كانون الثاني 2011 والذي يمثل الرصيد الافتتاحي عند التحويل.

ب– معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:

لم يطبق البنك معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والمعدلة الواردة أدناه الصادرة وغير سارية المفعول:

	سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (12) الضرائب المتعلق بالضرائب المؤجلة: استرداد الموجودات الضمنية.	أول كانون الثاني 2012
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (32): الأدوات المالية – تقاص الموجودات والمطلوبات المالية.	أول كانون الثاني 2014
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7): الأدوات المالية / الإفصاحات – نقل الموجودات.	أول تموز 2011
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7): الأدوات المالية / الإفصاحات – تقاص الموجودات والمطلوبات المالية.	أول تموز 2013
معيار المحاسبة الدولي رقم (1): عرض القوائم المالية.	أول تموز 2012
معيار المحاسبة الدولي رقم (19): منافع الموظفين.	أول كانون الثاني 2013
معيار المحاسبة الدولي رقم (27): القوائم المالية المنفصلة.	أول كانون الثاني 2013
معيار المحاسبة الدولي رقم (28): الاستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة.	أول كانون الثاني 2013
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10): القوائم المالية الموحدة.	أول كانون الثاني 2013
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (11): الاتفاقيات المشتركة.	أول كانون الثاني 2013
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12): الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى.	أول كانون الثاني 2013
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13): احتساب القيمة العادلة.	أول كانون الثاني 2013
التفسير رقم (20): تكاليف التعرية في مرحلة الإنتاج لسطح منجم.	أول كانون الثاني 2013

تتوقع إدارة البنك أن يتم تطبيق كل من المعايير والتفسيرات المبينة أعلاه في إعداد القوائم المالية عند تاريخ سريان كل منها دون أن تحدث هذه المعايير والتفسيرات أية أثر جوهري على القوائم المالية للبنك.

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2011

أسماء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا التنفيذية

مساهمات كبار المساهمين

مساهمات أعضاء مجلس الإدارة

مساهمات الإدارة العليا التنفيذية

شبكة فروع بنك الأردن

الهيكل التنظيمي العام

ج. حجم الاستثمار الرأسمالي:

259.2 مليون دينار كما في 2011/12/31.

2. الشركات التابعة للبنك:

أ. بنك الأردن – سورية/الجمهورية العربية السورية

اسم الشركة	بنك الأردن – سورية
نوع الشركة	مساهمة مُغفلة
تاريخ التأسيس	2008/5/28
النشاط الرئيسي للشركة	القيام بكافة العمليات المصرفية
رأسمال الشركة	3,000,000,000 ليرة سورية
نسبة ملكية بنك الأردن في بنك الأردن – سورية	%49
عنوان الشركة	دمشق – ش. بغداد – دوار السبع بحرات ص.ب 8058 دمشق – سورية هاتف: 00963-11-22900100 فاكس: 00963-11-2315368
عدد الموظفين	260 موظفاً
عناوين فروع البنك وعدد موظفي كل فرع	**فرع أبو رمانة** دمشق– أبو رمانة – ساحة الجامعة العربية هاتف: 00963-11-3354500 فاكس: 00963-11-3354506 ص.ب 8058 دمشق– سورية عدد موظفي الفرع: 12 **فرع ش. الفيصل / حلب** حلب – المنطقة العقارية الثانية – ش. الملك فيصل هاتف: 00963-21-2228070 فاكس: 00963-21-2228081 ص.ب 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 10 **فرع البارون / حلب** حلب – ش. البارون هاتف: 00963-21-2126996 فاكس: 00963-21-2125985 ص.ب 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 7 **فرع حرستا** حرستا – ريف دمشق – مقابل مبنى مديرية الخدمات الجديدة هاتف: 00963-11-5376711 فاكس: 00963-11-5376717 ص.ب 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 7 **فرع حمص** حمص– دوار 94 – ش. أبو تمام هاتف: 00963-31-2220605 فاكس: 00963-31-2222305 ص.ب 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 8 **فرع اللاذقية** اللاذقية – ش. الكورنيش الغربي هاتف: 00963-41-457166 فاكس: 00963-41-456768 ص.ب 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 11 **فرع صحنايا** ريف دمشق – أوتستراد درعا – مقابل كازية المدينة المنورة هاتف: 00963-11-63900333 فاكس: 00963-11-8140614 ص.ب 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 6 **فرع ش. بغداد** دمشق – ساحة السبع بحرات هاتف: 00963-11-22900100 فاكس: 00963-11-2317730 ص.ب: 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 10 **فرع العباسيين** دمشق – ساحة العباسيين بجانب صيدلة فادي عبد النور هاتف: 00963-11-4645322 فاكس: 00963-11-4645326 ص ب 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 8 **فرع حلب – العزيزية** حلب – منطقة العزيزية – ش. سينما الزهراء هاتف: 00963-21-2122667 فاكس: 00963-21-2125672 ص ب 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 10 **فرع طرطوس** طرطوس – ش. الثورة هاتف: 00963-43-313733 فاكس: 00963-43-313793 ص ب 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 10 **فرع الحمدانية** حلب – الحمدانية – دوار ثلاث آلاف شقة هاتف: 00963-21-5120152 فاكس: 00963-21-5120156 ص ب 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 7 **مكتب ترانس مول** الأوتستراد الرئيسي– حمص هاتف: 00963-31-2519100 فاكس: 00963-31-2519095 ص. ب. 8058 دمشق– سورية عدد موظفي المكتب: 5
المشاريع المملوكة من قبل البنك ورؤوس أموالها	لا يوجد

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2011

أ. كلمة رئيس مجلس الإدارة

ب. تقرير مجلس الإدارة

1. أ- أنشطة البنك الرئيسة:

تقديم منتجات وخدمات مصرفية وائتمانية شاملة، قبول الودائع بكافة أنواعها، الطلب والتوفير ولأجل، إصدار شهادات الإيداع والقيام بعمليات التمويل للأفراد والشركات، إضافةً إلى التمويل التجاري وفتح الاعتمادات المستندية الصادرة والواردة، إصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية لكافة العملاء في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتقديم خدمة التأجير التمويلي.

ب. أماكن البنك الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها:

بلغ عدد الفروع والمكاتب المنتشرة في الأردن وفلسطين 67 فرعاً و13 مكتباً للصرافة في الأردن و13 فرعاً ومكتباً واحداً في فلسطين، وقد وردت عناوين الفروع والمكاتب بشكل مفصّل في نهاية التقرير ضمن (شبكة فروع بنك الأردن).

كما بلغ عدد موظفي البنك 1790 موظفاً. وفيما يلي تفاصيل أعداد الموظفين في الفروع والمكاتب:

الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين
الإدارة العامة	778	فرع وادي السير	8	فرع الجاردنز	17	فرع الرابية	8
الإدارة الإقليمية	155	فرع دير أبي سعيد	7	فرع ش. المدينة المنورة	9	فرع عبدون	10
فرع الشميساني	20	فرع صويلح	11	فرع العقبة	13	فرع ش. الحرية / المقابلين	7
فرع عمان	10	فرع الفحيص	5	فرع البيادر	8		
فرع الكرك	11	فرع أبو نصير	7	فرع المنطقة الصناعية / البيادر	7	فرع الرونق	8
فرع إربد	18	فرع مأدبا	11			فرع أم العمد	8
فرع ش. الحصن	6	فرع الدوار الأول	11	فرع المفرق	12	فرع المدينة الرياضية	9
فرع ش. إيدون	6	فرع المطار	23	فرع الأزرق الشمالي	13	فرع تاج مول	11
فرع معان	9	فرع ش. حكما / إربد	11	فرع جبل اللويبدة	8	فرع رام الله	27
فرع الرمثا	18	فرع المدينة الصناعية / إربد	8	فرع طارق	11	فرع الخليل	19
فرع الطرة	5	فرع الزرقاء	11	فرع المنطقة الحرة / الزرقاء	7	فرع جنين	21
فرع السلط	16	فرع ش. فيصل / الزرقاء	10	فرع مرج الحمام	9	فرع نابلس	30
فرع جرش	10	فرع الزرقاء الجديدة	7	فرع الجيزة	8	فرع غزة	23
فرع المحطة	10	فرع الشونة الشمالية	9	فرع رأس العين	10	فرع الرام	9
فرع ش. اليرموك/ النصر	9	فرع كفرنجة	6	فرع ضاحية الياسمين	9	فرع العيزرية	8
فرع ماركا	11	فرع القويسمة	12	فرع الصويفية	12	فرع المنطقة الصناعية / رام الله	9
فرع عجلون	12	فرع الدوار الثالث	9	فرع الوحدات	12		
فرع جبل الحسين	12	فرع ش. مكة	11	فرع الرصيفة	9	فرع بيت لحم	11
فرع الخالدي	5	فرع الجامعة الأردنية	8	فرع خلدا	10	فرع طولكرم	12
فرع الجبيهة	11	فرع سوق البخارية/ إربد	8	فرع أبو علندا	9	فرع عرابة	6
فرع السوق التجاري	9	فرع النزهة	9	فرع سيتي مول	12	فرع قباطية	6

ب. شركة الأردن للتأجير التمويلي المساهمة الخاصة المحدودة / المملكة الأردنية الهاشمية

اسم الشركة	شركة الأردن للتأجير التمويلي
نوع الشركة	مساهمة خاصة
تاريخ التأسيس	2011/10/24
النشاط الرئيسي للشركة	التأجير التمويلي
رأسمال الشركة	10,000,000 دينار
نسبة ملكية البنك	%100
عنوان الشركة	عمان – ش. مكة – بناية رقم: 165 ص ب 2140 عمان 11181 الأردن هاتف: 5542695 فاكس: 5542698
عدد الموظفين	7 موظفين
عناوين فروع الشركة	لا يوجد للشركة فروع
المشاريع المملوكة من قبل الشركة ورؤوس أموالها	لا يوجد

الهيكل التنظيمي / شركة الأردن للتأجير التمويلي

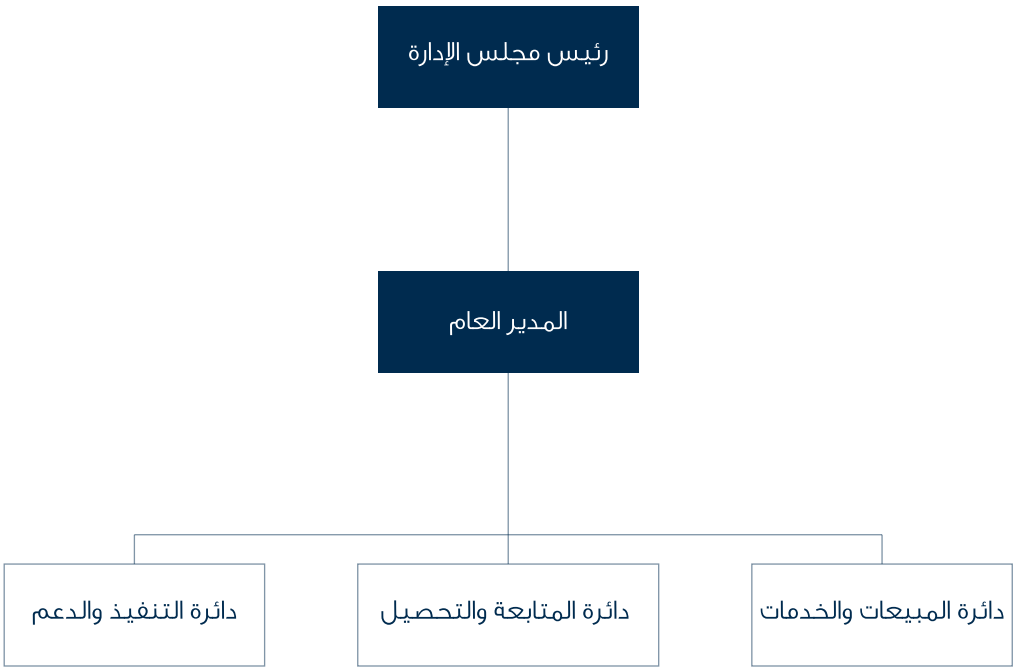

الهيكل التنظيمي / بنك الأردن – سورية

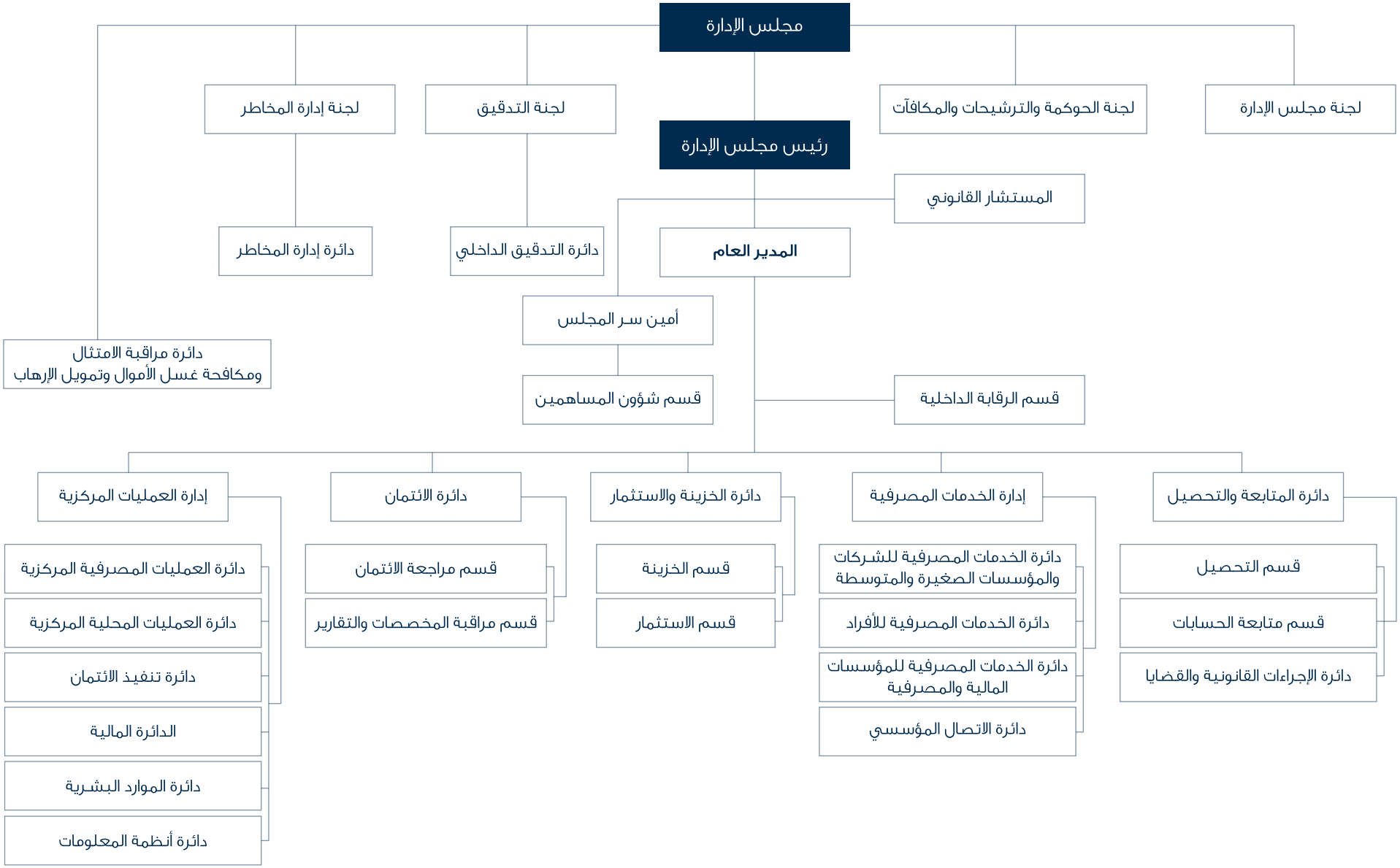

3. أ- أسماء أعضاء مجلس الإدارة ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:

السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري
رئيس مجلس الإدارة / المدير العام

تاريخ الميلاد: 1969/11/14 **تاريخ التعيين:** 1995/1/21
تاريخ العضوية: 2001/6/14 **طبيعة العضوية:** تنفيذي / غير مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير في إدارة الأعمال والمحاسبة المهنية سنة 1995 من كلية كانيشوس، بافالو، الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس في الاقتصاد سنة 1990 من جامعة جنوب كاليفورنيا / الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- رئيساً لمجلس الإدارة/ المدير العام لبنك الأردن منذ 2 آب 2007.
- مديراً عاماً لبنك الأردن منذ 10 آب 2003.
- نائباً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الأول 1996 – 8 آب 2003.
- مساعداً تنفيذياً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الثاني 1995 – كانون الأول 1996.
- حضر العديد من الدورات المصرفية والقيادية المتقدمة يذكر منها:
  - البرنامج التدريبي الشامل على العمليات المصرفية لدى فروع بنك الأردن من شباط 1991 – كانون الثاني 1993.
  - دورة تدريبية متخصصة في الائتمان لدى المكتب الرئيسي لبنك مانيوفاكتشررز هانوفر في الولايات المتحدة الأمريكية من أيلول 1990 – شباط 1991.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- نائب رئيس مجلس إدارة بنك الأردن – سورية.
- عضو مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي / رام الله – فلسطين.
- عضو مجلس الأمناء في جامعة اليرموك.
- عضو مجلس الأمناء في مركز الملك عبد الله الثاني للتميز.

الدكتور عبد الرحمن سميح عبد الرحمن طوقان
نائب رئيس مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1935/2/5 **تاريخ العضوية:** 1997/5/31
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:
- دكتوراه في الاقتصاد سنة 1967 من جامعة فاندر بلت / الولايات المتحدة الأمريكية.
- ماجستير في الاقتصاد سنة 1959 من جامعة فاندر بلت / الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس في الاقتصاد سنة 1958 من الجامعة الأمريكية / لبنان.

الخبرات العملية:
- رئيس مجلس إدارة بورصة عمان – سابقاً.
- مديراً عاماً للبنك الأهلي الأردني – سابقاً.
- مديراً عاماً للشركة الوطنية العقارية / الكويت – سابقاً.
- مديراً عاماً لدائرة الاستيراد والتصدير والتموين / الحكومة الأردنية – سابقاً.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة شركة مصانع الإسمنت الأردنية.
- عضو مجلس إدارة بنك الإنماء الصناعي.
- عضو مجلس إدارة في البنك الأهلي الأردني.
- عضو لجنة إدارة بنك الأردن والخليج سابقاً (البنك التجاري الأردني حالياً).
- عضو مجلس إدارة شركة الفنادق والسياحة الأردنية.

ج. شركة تفوّق للاستثمارات المالية المساهمة الخاصة المحدودة / المملكة الأردنية الهاشمية

اسم الشركة	شركة تفوّق للاستثمارات المالية
نوع الشركة	مساهمة خاصة
تاريخ التأسيس	2006/3/23
النشاط الرئيسي للشركة	وساطة مالية (بيع وشراء الأسهم)
رأسمال الشركة	3,500,000 دينار
نسبة ملكية البنك	%100
عنوان الشركة	عمان – الشميساني – ملتقى ش. الشريف عبد الحميد شرف مع ش. ابن عبد ربه، بناية رقم: 95 ص ب 942453 عمان 11194 الأردن هاتف: 5654990 فاكس: 5675951
عدد الموظفين	11 موظفاً
عناوين فروع الشركة	لا يوجد للشركة فروع
المشاريع المملوكة من قبل الشركة ورؤوس أموالها	لا يوجد

الهيكل التنظيمي / شركة تفوّق للاستثمارات المالية

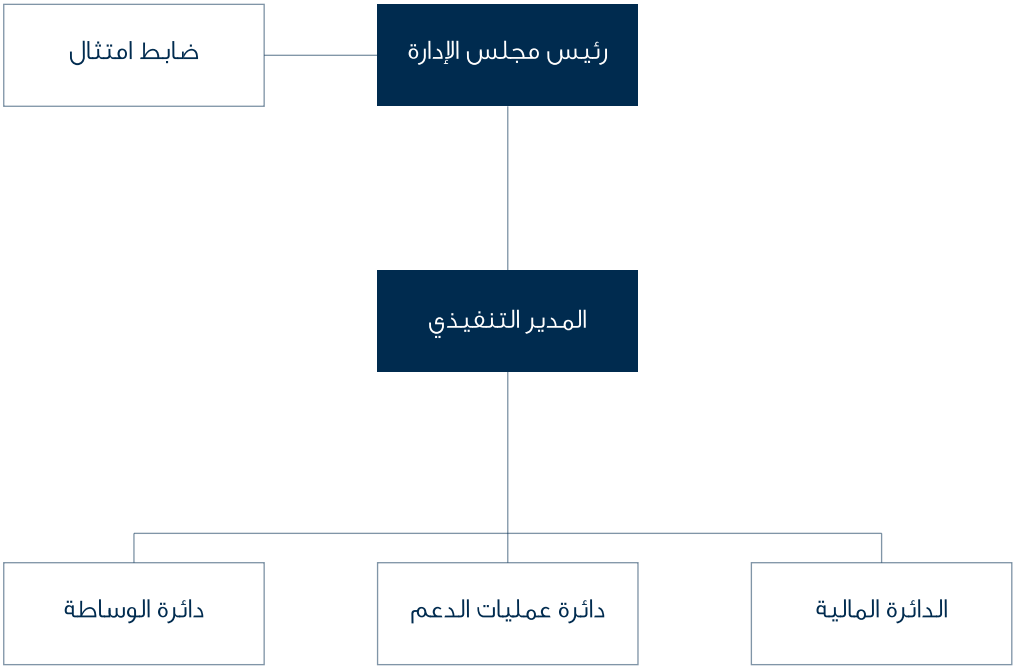

الدكتور مازن محمد عبد الرحمن البشير
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1955/7/6 **تاريخ العضوية:** 2008/10/22

طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير طب الأسرة سنة 1990 من جامعة لندن / المملكة المتحدة.
- الزمالة البريطانية سنة 1987 من الكلية الملكية لأطباء الأسرة / المملكة المتحدة.
- بكالوريوس الطب والجراحة سنة 1980 من جامعة القاهرة.

الخبرات العملية:
- مؤسساً ورئيساً للمركز الأردني لطب الأسرة منذ تشرين الأول 1991.
- طبيباً أخصائياً في القطاع الخاص منذ 1992.
- محاضر أكاديمي في كل من جامعة ليفربول، الجامعة الأردنية وجامعة العلوم والتكنولوجيا من سنة 1987 – 2000 على فترات.
- رئيساً لجمعية اختصاصيي طب الأسرة منذ تموز 1993 لعدة فترات حتى الآن.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية (المستشفى الاستشاري).

الدكتور ينال مولود عبد القادر ناغوج
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1956/12/13 **تاريخ العضوية:** 2008/10/22

طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:
- ليسانس الآداب / فلسفة وعلم نفس سنة 1986 من جامعة بيروت العربية / لبنان.
- شهادة الطب والجراحة سنة 1987 من جامعة الإسكندرية / مصر.

السيد جان جوزيف عيسى شمعون
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1951/1/1 **تاريخ العضوية:** 2009/3/7

طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:
- إدارة الأعمال من معهد PIGIER / لبنان سنة 1973.

الخبرات العملية:
- رئيس هيئة المديرين لشركة ضانا للتجارة العامة والوكالات / ذات مسؤولية محدودة منذ 18 آذار 2009 حتى الآن.
- رئيس هيئة المديرين لشركة الفارس للمنتجات الزراعية / ذات مسؤولية محدودة منذ 10 أيار 2006 حتى الآن.
- رئيس هيئة المديرين لمؤسسة النهرين التجارية (وكلاء سيارات SEAT) من سنة 1994 - 1999.
- مؤسس وشريك ورئيس هيئة المديرين للشركة العربية الاستشارية للتجارة منذ سنة 1993.
- مؤسس وشريك في شركة شمعون وكاليس للتجارة من سنة 1981 - 1993.
- مديراً عاماً لشركة ليون التجارية من سنة 1978 - 1981.
- شريكاً في شركة جوزيف شمعون وأولاده من سنة 1973 - 1978.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة في الاتحاد العربي الدولي للتأمين.
- عضو مجلس إدارة في مستشفى عمان الجراحي.

السيد وليد توفيق شاكر فاخوري

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1972/2/12 **تاريخ العضوية:** 2005/2/17

طبيعة العضوية: غير تنفيذي / غير مستقل

الشهادات العلمية:

- ماجستير Business Administration سنة 2000 من جامعة City University / لندن.
- بكالوريوس Science Marketing سنة 1992 من جامعة Western International University / لندن.

الخبرات العملية:

- رئيس تنفيذي ورئيس مجلس إدارة شركة التوفيق انفستمنت هاوس – الأردن منذ سنة 2007.
- رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي / فلسطين منذ سنة 2001 ولغاية تاريخه.
- عضو اللجنة التنفيذية لصندوق حصص الاستثمار ممثلاً للقطاع الخاص – البنك الإسلامي للتنمية / جدة اعتباراً من 2009/9/6.
- مساعداً للمدير العام في بنك الأردن من 1 أيلول 2003 – 15 نيسان 2004.
- عضو مجلس إدارة منتدب في البنك الإسلامي العربي / فلسطين من أيلول 1999 – 17 حزيران 2001.
- مساعد المدير العام في بنك الأردن من نيسان 1999 – أيلول 1999.
- مديراً تنفيذياً في بنك الأردن من تموز 1995 – نيسان 1999.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي / فلسطين.
- رئيس مجلس إدارة شركة الثقة للنقل الدولي.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة زهرة الأردن للاستثمارات العقارية والفنادق.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة شركة الدخان والسجائر الدولية.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- شركة النقليات السياحية (جت)، شركة اليرموك للتأمين، شركة الاتحاد العربي للتأمين، بنك الإنماء الصناعي وشركة الإقبال للطباعة والتغليف.

الخبرة العملية من خلال الأعمال الحرة الخاصة:

- خبرة 17 سنةً في مجال الخدمات المالية والاستثمارية، منها 10 سنوات في الخدمات المالية والاستثمارية الإسلامية.

السيد يحيى زكريا محمد القضماني

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1957/1/1 **تاريخ العضوية:** 2009/3/7

طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:

- بكالوريوس إدارة أعمال سنة 1979 من جامعة مينيسوتا / الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:

- مديراً لشركة السياحة للأراضي المقدسة، وكلاء عامون إليطاليا / الأردن من سنة 1979 - 2004.
- نائب رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي / فلسطين.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو مجلس إدارة شركة النقليات السياحية الأردنية "جت" من سنة 1981 – 1999.
- عضو مجلس إدارة شركة الدخان والسجائر الدولية.

السيد هيثم محمد سميح عبد الرحمن بركات

عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة

تاريخ الميلاد: 1960/5/1 **تاريخ العضوية:** 2009/3/7

طبيعة العضوية: غير تنفيذي / غير مستقل

الشهادات العلمية:

- بكالوريوس هندسة كهرباء سنة 1984 من Portland State University / الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:

- مدير عام المجموعة الهندسية المتطورة – الأردن سنة 2007.
- مؤسس ورئيس تنفيذي شركة كوارتز الإلكتروميكانيكية – رأس الخيمة / الإمارات العربية المتحدة سنة 2006.
- مؤسس وشريك شركة الهندسة الكهربائية المتطورة – قطر سنة 2001.
- رئيس تنفيذي شركة كيبلك – الكويت منذ سنة 1999.
- مؤسس ورئيس تنفيذي المجموعة الإلكتروميكانيكية القطرية – قطر منذ سنة 1998.
- مؤسس ورئيس تنفيذي شركة فدان للمقاولات الكهروميكانيكية – الأردن منذ سنة 1994 – 1997.
- نائب مدير عام شركة الصناعات الوطنية – الأردن من كانون ثاني 2004 – تموز 2004.
- نائب مدير عام شركة فدان للتجارة والمقاولات – الكويت من سنة 1984 – 1990.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو مجلس إدارة شركة الكابلات المتحدة – الأردن.
- عضو مؤسس شركة الطاقة النظيفة – الأردن.
- عضو مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي– فلسطين.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- شركة الصقر للتأمين.

الخبرة العملية من خلال الأعمال الحرة الخاصة:

- خبرة في مجال الهندسة تزيد عن 25 سنةً في الأردن، الخليج والولايات المتحدة الأمريكية. وتشمل تأسيس وإدارة شركات في عدة بلدان في مختلف التخصصات الهندسية.

خبرات عملية أخرى:

- خبرة في إدارة المشاريع وتطوير الأعمال.

السيد عمار محمود عبد القادر أبو ناموس

عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية

تاريخ الميلاد: 1968/12/16 **تاريخ العضوية:** 2011/6/16

طبيعة العضوية: غير تنفيذي / غير مستقل

الشهادات العلمية:

- بكالوريوس حقوق سنة 1992 من الجامعة الأردنية / الأردن.

الخبرات العملية:

- يزاول مهنة المحاماة من سنة 1994 حتى تاريخه.

السيد "شادي رمزي" عبد السلام عطاالله المجالي

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1962/7/6 **تاريخ العضوية:** 2009/3/7

طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:

- ماجستير هندسة كمبيوتر سنة 1985 من جامعة جورج واشنطن / الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس رياضيات وعلوم عسكرية سنة 1983 من الجامعة العسكرية لجنوب كارولينا / الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:

- المدير التنفيذي لمركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير من 2010/7/29 ولغاية الآن.
- المدير التنفيذي لشركة تطوير العقبة من كانون ثاني 2010 – تموز 2010.
- مديراً عاماً في شركة سرايا العقبة من 2007/2/1 – 2009/12/31.
- مفوض الإيرادات والجمارك في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من كانون ثاني 2004 – شباط 2007.
- مدير منطقة الخليج / قطر لشركة الأوسط للمقاولات من أيلول 2002 – كانون الأول 2003.
- الرئيس التنفيذي لشركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية (TALABAY) من تشرين الأول 2000 – أيلول 2002.
- مديراً عاماً لشركة عبر الأردن لخدمات الاتصالات من أيار 1997 – أيلول 2000.
- مديراً عاماً لشركة النسر للاتصالات المتقدمة من شباط 1997 – تشرين الثاني 2003.
- خبرة واسعة في مجال العمل العسكري حيث تدرج في العمل العسكري خلال السنوات 1985 - 1996.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- رئيس مجلس إدارة مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير (KADDB).
- نائب رئيس مجلس إدارة مركز الملك عبد الله الثاني لتدريب العمليات الخاصة (KASOTC).
- عضو مجلس أمناء متحف الدبابات الملكي.
- عضو مجلس أمانة عمان الكبرى.
- عضو مجلس أمناء جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو مجلس إدارة شركة مياه العقبة من 2010/1/1 – 2010/8/1.
- عضو مجلس إدارة ميناء وحاويات العقبة من 2010/1/1 – 2010/8/1.
- عضو مجلس إدارة شركة مطارات العقبة من 2010/1/1 – 2010/8/1
- عضو مجلس الأمناء في جامعة مؤتة من 2009/11 - 2010/8/1.
- عضو مجلس الأمناء في جامعة العلوم التطبيقية من كانون ثاني 2006 – تشرين أول 2009.
- عضو مجلس المفوضين في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من كانون ثاني 2004 – شباط 2007.
- عضو مجلس إدارة شركة توزيع الكهرباء من حزيران 2006 – آذار 2007.
- رئيس مجلس إدارة مدرسة العقبة الدولية من حزيران 2006 – شباط 2007.
- عضو مجلس إدارة الشركة اليمنية للهواتف العمومية من أيلول 1998 – أيلول 2000.
- عضو مجلس إدارة وكالة الشرق الأوسط للدفاع والأمن من آب 1997 – تشرين ثاني 2003.

السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي

عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة

تاريخ الميلاد: 1950/9/17 **تاريخ العضوية:** 2009/3/7

طبيعة العضوية: غير تنفيذي / غير مستقل

الشهادات العلمية:

- بكالوريوس هندسة السيارات سنة 1975 من جامعة تشيلسي / بريطانيا.

الخبرات العملية:

- رئيس هيئة مديري مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير – سابقاً.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو مجلس إدارة الشركة الدولية للعلوم والتكنولوجيا.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو في لجنة تأسيس مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير.
- عضو في مجلس إدارة متحف السيارات الملكي.
- نائب رئيس مجلس إدارة معرض ومؤتمر معدات العمليات الخاصة (SOFEX).
- عضو في الهيئة العليا لرياضة السيارات.
- رئيس مجلس إدارة شركة سي إل إس الأردن (CLS Jordan).
- رئيس مجلس إدارة الشركة الأردنية الدولية للحماية (JoSecure International).
- رئيس مجلس إدارة (Jordan Electronic Logistics Support).

السيد جوني سمير حنا زيدان
المدير الإقليمي / إدارة فروع فلسطين

تاريخ الميلاد: 1967/7/20 تاريخ التعيين: 2008/4/7

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس إدارة أعمال سنة 1990 من جامعة بيت لحم / فلسطين.

الخبرات العملية:
- مدير عام في شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري، من كانون الثاني 2006 – نيسان 2008.
- مدير تطوير القطاع الخاص في USAID، من تشرين الأول 1996 – كانون الثاني 2006.
- رئيس قسم الرقابة المالية في البنك الأهلي الأردني / فلسطين، من شباط 1996 – تشرين الأول 1996.
- مدير دائرة الإقراض في UNRWA، من نيسان 1992 – شباط 1996.
- رئيس قسم تأمين عام في الوكالة العربية للتأمين / فلسطين، من نيسان 1991 – نيسان 1992.
- مراقب تكاليف في فندق النوتردام – القدس، من أيلول 1989 – نيسان 1991.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة في الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين.

السيد أسامة سميح أمين سكري
المستشار القانوني للبنك

تاريخ الميلاد: 1955/4/27 تاريخ التعيين كمستشار قانوني ومدير للدائرة القانونية: 1994/4/1

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس حقوق سنة 1977 من جامعة بيروت العربية.

الخبرات العملية:
- خبرة قانونية طويلة في مجال الاستشارات والمرافعات القانونية منذ سنة 1981.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس إدارة الشركة الشامخة للاستثمارات العقارية.
- عضو مجلس إدارة بنك الأردن – سورية.
- عضو مجلس التأمينات في الضمان الاجتماعي.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة الشركة الموحدة لتنظيم النقل البري.
- عضو مجلس إدارة شركة الصناعات الوطنية.
- عضو مجلس إدارة الشركة التكاملية للاستثمارات.

السيد عصام محمود عبد الفتاح أبو السعود
المدير التنفيذي / دائرة ائتمان الأفراد

تاريخ الميلاد: 1950/12/10 تاريخ التعيين: 1979/8/9

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس إدارة أعمال سنة 1978 من جامعة بيروت العربية.

الخبرات العملية:
- شغل مناصب مالية ومصرفية رفيعة في بنك الأردن منذ سنة 1979:
  - مدير دائرة التسويق والخدمات المصرفية الخاصة.
  - مدير إدارة وتنمية المطلوبات.
  - مدير تنفيذي / دائرة مخاطر ائتمان الأفراد.

السيد صالح محمود أحمد جربوع
المدير التنفيذي / الدائرة المالية

تاريخ الميلاد: 1949/2/2 تاريخ التعيين: 1996/1/22

الشهادات العلمية:
- ماجستير محاسبة / مالية ومصرفية سنة 2001 من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- بكالوريوس محاسبة سنة 1972 من جامعة دمشق.

الخبرات العملية:
- خبرة واسعة في الإدارة المالية والمحاسبة والتحليل والتخطيط المالي.
- شغل مناصب هامة في مؤسسات مالية محلية وإقليمية:
  - جامعة طرابلس / الجماهيرية العربية الليبية.
  - المحفظة الوطنية للأوراق المالية / عمان، الأردن.
  - بنك الاستثمار العربي الأردني / عمان، الأردن.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية.

ب. أسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا التنفيذية ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:

السيد محمد أنور مفلح حمدان
نائب المدير العام

تاريخ الميلاد: 1949/12/5 تاريخ التعيين: 1994/11/12

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة أعمال (MBA) سنة 1978 من جامعة Thunderbird University / USA.
- بكالوريوس محاسبة سنة 1973 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:
- نائباً للمدير العام في بنك الأردن منذ 2007/1/1.
- مساعداً للمدير العام / إدارة التسهيلات في بنك الأردن من سنة 1994 – 2006.
- مساعداً للمدير العام / إدارة الائتمان في بنك القاهرة عمان من سنة 1990 – 1994.
- مدير دائرة الائتمان في بنك الأردن من سنة 1985 – 1989.
- مساعداً لمدير دائرة الاستثمار والفروع في البنك الأردني الكويتي من 1979/7/9 – 1985/8/31.
- محللاً مالياً في بنك الكويت المركزي من 1976/5/22 – 1978/6/13.
- محللاً مالياً في البنك المركزي الأردني من 1973/8/15 – 1976/5/17.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة – شركة الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية – ممثلاً لبنك الأردن.
- عضو مجلس إدارة – شركة باطون لصناعة الطوب والبلاط المتداخل – ممثلاً لبنك الأردن.

السيد نقولا يوسف نقولا بهو
مساعد المدير العام / إدارة التنظيم والعمليات المصرفية والأنظمة الآلية

تاريخ الميلاد: 1965/7/17 تاريخ التعيين: 2005/5/3

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة المؤسسات سنة 2006 من جامعة UK / Durham University.
- بكالوريوس علوم مالية ومصرفية سنة 2004 من جامعة عمان الأهلية / الأردن.
- دبلوم علوم مالية ومصرفية سنة 1987 من معهد الدراسات المصرفية / الأردن.

الخبرات العملية:
- مساعداً للمدير العام / إدارة التنظيم والعمليات المصرفية والأنظمة الآلية في بنك الأردن منذ 2005/5/3.
- عمل في بنك HSBC في عدة مناصب إدارية وتنفيذية من سنة 1983 – 2005.
- عضو في معهد الإدارة البريطاني Chartered Management Institute of London.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة في بنك الأردن – سورية.
- عضو مجلس إدارة في شركة تفوّق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة في شركة النقليات السياحية الأردنية (جت).

السيد سليمان عياش أحمد الزعبي
مساعد المدير العام / تنمية الأعمال المصرفية

تاريخ الميلاد: 1957/1/31 تاريخ التعيين: 1977/8/6

الخبرات العملية:
- مديراً إقليمياً في بنك الأردن من 2007/1/1 – 2007/6/4.
- مديراً تنفيذياً في بنك الأردن من 2000/1/1 – 2006/12/31.
- شغل مناصب مالية ومصرفية متقدمة في بنك الأردن منذ سنة 1977.
- شارك في عدد من الدورات التدريبية المتخصصة في مجال العمل المصرفي محلية وخارجية.

4. مساهمات كبار المساهمين التي تزيد عن 5% لسنة 2011 والمقارنة مع السنة السابقة 2010 هي كما يلي:

الاسم	الجنسية	عدد الأسهم 2011	النسبة 2011	عدد الأسهم 2010	النسبة 2010
السيد توفيق شاكر خضر فاخوري	أردنية	36,286,204	%23.4	25,734,897	%25.7
شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	أردنية	19,989,744	%12.9	14,177,124	%14.2
شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	أردنية	11,828,427	%7.6	2,503,495	%2.5
شركة العراقة للاستثمارات المتعددة	أردنية	9,490,041	%6.1	6,009,022	%6.0

5. الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه والحصة السوقية

وردت ضمن أنشطة وإنجازات البنك 2011 (صفحة 18).

6. لا يوجد اعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً يشكلون 10% فأكثر من إجمالي المشتريات و/أو المبيعات.

7. – لا توجد أية حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته أو خدماته بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.
– لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصل البنك عليها.

8. – لا توجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.
– يلتزم البنك بكافة القوانين والأنظمة والتعليمات والمعايير الدولية التي لها علاقة بأعماله.
– لا تنطبق معايير الجودة الدولية على البنك.

9. أ- الهيكل التنظيمي للبنك والشركات التابعة:

– ورد الهيكل التنظيمي العام لبنك الأردن (صفحة 134).
– ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (بنك الأردن – سورية) (صفحة 111).
– ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (شركة الأردن للتأجير التمويلي) (صفحة 112).
– ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (شركة تفوّق للاستثمارات المالية) (صفحة 113).

ب- عدد موظفي البنك والشركات التابعة وفئات مؤهلاتهم:

المؤهل العلمي	عدد موظفي بنك الأردن	عدد موظفي بنك الأردن – سورية	عدد موظفي شركة الأردن للتأجير التمويلي	عدد موظفي شركة تفوّق للاستثمارات المالية
دكتوراه	2	-	-	-
ماجستير	98	10	1	4
دبلوم عالي	5	2	-	-
بكالوريوس	1,069	185	4	5
دبلوم	304	46	1	1
ثانوية عامة	121	11	-	1
دون الثانوية	191	6	1	-
المجموع	**1790**	**260**	**7**	**11**

السيد صالح رجب عليان حماد

المدير التنفيذي / دائرة الامتثال والمخاطر

أمين سر مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1962/7/27 تاريخ التعيين: 1994/12/1

الشهادات العلمية:

- بكالوريوس علوم حاسوب سنة 1985 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:

- مدير دائرة الامتثال ومخاطر العمليات في بنك الأردن منذ 1994/12/1.
- خبرة طويلة في مجال التدقيق والعمليات.
- حضر دورات عديدة محلية وخارجية في إدارة المخاطر ومتطلبات بازل II والامتثال.
- حاصل على شهادات مهنية: CCO, CORE.
- مبرمج ومحلل أنظمة آلية في بنك القاهرة عمان من 1987/11/1 – 1994/11/30.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.

السيد سلامة محمود عبد الفتاح أبو نصير

المدير التنفيذي / دائرة ائتمان الشركات والتجارية وفروع فلسطين

تاريخ الميلاد: 1954/10/14 تاريخ التعيين: 2009/11/1

الشهادات العلمية:

- بكالوريوس محاسبة سنة 1978 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:

- مدير إقليمي – إدارة ومراقبة ائتمان الشركات الكبرى والتجارية وتمويل المشاريع في بنك الإسكان من سنة 2006 – تشرين الأول 2009.
- مدير إقليمي – إدارة الخدمات المصرفية للشركات في بنك الإسكان من سنة 1999 – 2005.
- مدير إقليمي مساعد لمجموعة الخدمات المصرفية للشركات في البنك الأهلي التجاري / السعودية من سنة 1994 – 1999.
- رئيس قسم التسليف والتسويق وعلاقات العملاء في البنك الأهلي التجاري / السعودية من سنة 1985 – 1994.
- محاسب ومدقق داخلي في البنك الأهلي التجاري / السعودية من سنة 1978 – 1985.
- حضر العديد من الدورات التدريبية المتخصصة في مجال العمل المصرفي.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- الشركة الدولية لإنتاج الأقمشة ممثلاً لبنك الإسكان.
- الشركة الأردنية لصناعة الأنابيب ممثلاً لبنك الإسكان.

السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور

مدير دائرة التدقيق الداخلي

تاريخ الميلاد: 1952/10/9 تاريخ التعيين: 1994/11/1

الشهادات العلمية:

- بكالوريوس محاسبة سنة 1976 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:

- خبرة عملية واسعة في مجال التدقيق والعمل المصرفي:

- مدير دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن اعتباراً من 2007/12/24.
- مدير فرع عمان في بنك الأردن من 2006/4/25 – 2007/12/23.
- مدير في دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن من 1994/11/1 – 2006/4/25.
- مفتش رئيسي في بنك القاهرة عمان من 1987/1/1 – 1994/10/30.
- خبرة متنوعة في مجال محاسبة الشركات وتدقيق الحسابات من أبرزها مكتب شاعر للتدقيق.
- محاضر في عدد من الدورات المتنوعة في مجال العمليات المصرفية والتدقيق في بنك الأردن.
- حضر العديد من الدورات والندوات الإدارية والمصرفية المتقدمة.

- مخاطر العملات الأجنبية:
تنشأ هذه المخاطر عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة تقلب أسعار صرف العملات ويتبع البنك سياسة مدروسة في إدارة مراكزه بالعملات الأجنبية.

- مخاطر أسعار الأسهم:
تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم.

11. أنشطة وإنجازات البنك لسنة 2011:
وردت ضمن تقرير مجلس الإدارة في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 17)، مدعمة بالأرقام ووصف للأحداث الهامة التي مرت على البنك خلال سنة 2011.

12. الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة:
تم خلال سنة 2011 بيع رصيد مساهمة البنك (استثمارات أسهم) في شركة فيزا الأردن لخدمات الدفع وقد تم تحقيق أرباح بيع بمبلغ 3,730,002 دينار.

13. السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق الملكية وسعر إغلاق السهم من سنة 2007 - 2011:

المؤشرات المالية للسنوات الخمس الأخيرة (2007 - 2011) المبلغ بآلاف الدنانير							
السنة المالية	حقوق الملكية – مساهمي البنك	حقوق غير المسيطرين	صافي الأرباح قبل الضريبة	الأرباح النقدية الموزعة		توزيعات الأسهم المجانية	سعر إغلاق السهم (دينار)
				المبلغ	النسبة		
2007	161,206	-	39,668	15,000	%15	-	2.95
2008	179,604	11,561	44,297	15,000	%15	-	2.20
2009	192,668	21,455	36,909	15,000	%15	-	2.15
2010	214,408	21,351	45,427	16,500	%15	45,100	2.96
2011	259,194	18,114	49,674	23,265	%15	-	2.05

2006	تم توزيع أسهم منحة بنسبة 16.279% من رأس المال في 2007/4/4
2010	تم توزيع أسهم منحة بنسبة 41% من رأس المال بتاريخ 2011/4/6

14. تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله لسنة 2011:
أدرج في تقرير مجلس الإدارة في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 31)، وفيما يلي بيان بأهم النسب المالية:

الرقم	النسبة	2011	2010
1	العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك	%15.2	%15.6
2	العائد على رأس المال	%23.58	%32.12
3	العائد على متوسط الموجودات	%1.8	%1.7
4	ربحية الموظف بعد الضريبة	20,431 دينار	18,607 دينار
5	دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	%5.53	%5.48
6	مصروف الفائدة إلى متوسط الموجودات	%1.51	%1.58
7	هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	%4.02	%3.90
8	نسبة التسهيلات غير العاملة / إجمالي التسهيلات	%8.9	%7.7

15. التطورات المستقبلية الهامة والخطة المستقبلية للبنك:
التطورات المستقبلية ومشروعات البنك وتوجهاته الاستراتيجية وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال البنك ذكرت ضمن خطة بنك الأردن المستقبلية 2012 التي أدرجت في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 40).

ج- برامج التدريب لسنة 2011 تفاصيلها كما يلي:		
البيان	عدد الدورات	المستفيدون من الدورات التدريبية
الدورات الداخلية (التي نظمتها دائرة التدريب في البنك)	89	1,445
الدورات الخارجية	83	275
المجموع	172	1,720

مجالات الدورات التدريبية تفاصيلها كما يلي:		
الموضوع	عدد الدورات	المستفيدون من الدورات التدريبية
التدريب المصرفي الشامل	11	196
مصرفية	22	366
إدارة المخاطر والامتثال	31	317
إدارية	25	338
شهادات مهنية	7	11
التسويق ومهارات البيع	15	238
مالية وتدقيق ورقابة	7	15
حاسوبية	8	11
أخرى	46	228
المجموع	**172**	**1720**

10. وصف المخاطر:

ورد ضمن أنشطة وإنجازات البنك (صفحة 23)، وتشمل هذه المخاطر ما يلي:

• مخاطر الائتمان:

تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة وتشمل هذه المخاطر البنود داخل القوائم المالية الموحدة مثل القروض والسندات والبنود خارج القوائم المالية الموحدة مثل الكفالات و/أو الاعتمادات المستندية مما يؤدي إلى إلحاق خسائر مالية للبنك.

• مخاطر التشغيل:

وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والأنظمة أو تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية.

• مخاطر الامتثال:

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمال عدم امتثال البنك (مخالفة / انتهاك) بالقوانين والتشريعات والتعليمات السارية والقوانين والأنظمة المصرفية المهنية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية بما في ذلك سياسات البنك الداخلية.

• مخاطر السيولة:

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر.

• مخاطر السوق:

هي مخاطر تعرض المراكز داخل وخارج القوائم المالية الموحدة للبنك للخسائر نتيجة لتقلب الأسعار في السوق. وهي تشمل المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار الفائدة، وعن تقلب أسعار الأسهم في محافظ الاستثمار سواء لغرض الاتجار أو التداول.

تنشأ مخاطر السوق من: التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأسواق، تقلبات أسعار الفائدة، تقلبات أسعار الأدوات المالية الآجلة بيعاً وشراءً، تقلبات أسعار العملات الأجنبية، الفجوات في استحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير، وحيازة المراكز غير المغطاة.

- مخاطر أسعار الفائدة:

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الموجودات المالية الأخرى، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة.

ب. عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أشخاص الإدارة العليا التنفيذية وأقاربهم:

الاسم	الصفة	الجنسية	عدد الأسهم 2011	عدد الأسهم 2010
السيد محمد أنور مفلح حمدان	نائب المدير العام	أردنية	37,835	26,834
السيد نقولا يوسف نقولا بهو	مساعد المدير العام / إدارة التنظيم والعمليات المصرفية والأنظمة الآلية	أردنية	37,000	15,500
السيد سليمان عياش أحمد الزعبي	مساعد المدير العام / تنمية الأعمال المصرفية	أردنية	514,000	330,000
السيد جوني سمير حنا زيدان	المدير الإقليمي / إدارة فروع فلسطين	أردنية	-	-
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني	أردنية	16,691	1,838
السيدة نجوى محمد سعيد فوزي منكو	الزوجة	أردنية	84,600	60,000
فراس أسامة سميح سكري	الأبناء	أردنية	1,926	1,366
السيد عصام محمود عبد الفتاح أبو السعود	المدير التنفيذي / دائرة ائتمان الأفراد	أردنية	8,601	5,100
السيد صالح محمود أحمد جربوع	المدير التنفيذي / الدائرة المالية	أردنية	50,000	26,000
السيد صالح رجب عليان حماد	المدير التنفيذي / دائرة الامتثال والمخاطر أمين سر المجلس	أردنية	13,755	9,756
السيد سلامة محمود عبد الفتاح أبو نصير	المدير التنفيذي / دائرة ائتمان الشركات والتجارية وفروع فلسطين	أردنية	-	-
السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور	مدير دائرة التدقيق الداخلي	أردنية	5,000	-

ج. أسماء الشركات المسيطر عليها من قبل رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم وأشخاص الإدارة العليا التنفيذية وأقاربهم وعدد الأسهم المملوكة من قبل هذه الشركات في بنك الأردن لسنة 2011 و2010:

مجلس الإدارة	المنصب	اسم الشركة المسيطر عليها	مساهمة الشركة في بنك الأردن 2011	مساهمة الشركة في بنك الأردن 2010
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	عضو مجلس إدارة	شركة التوفيق انفستمنت هاوس – الأردن	2,483	2,761
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضو مجلس إدارة	شركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية	-	-
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضو مجلس إدارة	شركة ضانا للتجارة العامة والوكالات	-	-
		الشركة العربية الاستشارية للتجارة	-	-
		شركة الفارس للمنتجات الزراعية	-	-

لا يوجد شركات مسيطر عليها من قبل باقي أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم وأشخاص الإدارة العليا التنفيذية وأقاربهم.

16. مقدار أتعاب مدققي الحسابات للبنك والشركات التابعة:

البيان	أتعاب التدقيق (دينار)
بنك الأردن	126,017
بنك الأردن – سورية	33,147
شركة تفوّق	5,246
المجموع	164,410

17. بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل البنك:

أ. عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم:

الاسم	الصفة	الجنسية	عدد الأسهم 2011	عدد الأسهم 2010
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة / المدير العام	أردنية	7,050	5,000
آية شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	5,754	4,081
تالا شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	5,754	4,081
سارة شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	5,754	4,081
سلمى شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	847	601
تماره شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	2,500	-
الدكتور عبد الرحمن سميح عبد الرحمن طوقان	نائب رئيس مجلس الإدارة	أردنية	91,031	64,561
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	عضو مجلس إدارة	أردنية	8,196	5,813
السيدة شذا عبد المجيد عبد الله الدباس	الزوجة	أردنية	286	203
ركان وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	16,175	11,401
مريم وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	32,496	23,047
عائشة وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	5,570	3,951
أحمد وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	4,650	3,298
السيد يحيى زكريا محمد القضماني	عضو مجلس إدارة	أردنية	867,150	665,000
السيدة آمال أمين عزيز الترك	الزوجة	أردنية	190,350	135,000
الدكتور مازن محمد عبد الرحمن البشير	عضو مجلس إدارة	أردنية	102,470	72,674
الدكتورة فريهان فخري حسين البرغوثي	الزوجة	أردنية	39,347	27,906
الدكتور ينال مولود عبد القادر ناغوج	عضو مجلس إدارة	أردنية	208,775	134,756
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضو مجلس إدارة	أردنية	316,414	220,002
السيد "شادي رمزي" عبد السلام عطا الله المجالي	عضو مجلس إدارة	أردنية	25,847	47,031
شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	عضو مجلس إدارة	أردنية	19,989,744	14,177,124
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي	ممثل الشركة	أردنية	-	-
شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة	عضو مجلس إدارة	أردنية	43,203	30,641
السيد هيثم محمد سميح عبد الرحمن بركات	ممثل الشركة	أردنية	-	-
شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	عضو مجلس إدارة	أردنية	11,828,427	2,503,495
السيد عمار محمود عبد القادر أبو ناموس	ممثل الشركة	أردنية	-	-

ب. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أشخاص الإدارة العليا التنفيذية لسنة 2011:

الاسم	المنصب	الرواتب السنوية (دينار)	المكافآت السنوية (دينار)	بدل التنقلات السنوية وبدل أمانة سر المجلس (دينار)	إجمالي المزايا السنوية (دينار)
السيد محمد أنور مفلح حمدان	نائب المدير العام	204,415	18,825	-	223,240
السيد نقولا يوسف نقولا بهو	مساعد المدير العام / إدارة التنظيم والعمليات المصرفية والأنظمة الآلية	194,310	21,825	-	216,135
السيد سليمان عياش أحمد الزعبي	مساعد المدير العام/ تنمية الأعمال المصرفية	150,860	16,728	-	167,588
السيد جوني سمير حنا زيدان	المدير الإقليمي / إدارة فروع فلسطين	114,915	-	-	114,915
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني	118,864	6,716	-	125,580
السيد عصام محمود عبد الفتاح أبو السعود	المدير التنفيذي / دائرة ائتمان الأفراد	92,428	6,553	-	98,981
السيد صالح محمود أحمد جربوع	المدير التنفيذي / الدائرة المالية	82,635	-	-	82,635
السيد صالح رجب عليان حماد	المدير التنفيذي / دائرة الامتثال والمخاطر أمين سر مجلس الإدارة	61,380	7,920	18,000	87,300
السيد سلامة محمود عبد الفتاح أبو نصير	المدير التنفيذي / دائرة ائتمان الشركات والتجارية وفروع فلسطين	65,550	-	-	65,550
السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور	مدير دائرة التدقيق الداخلي	51,943	3,627	-	55,570
المجموع		**1,137,300**	**82,194**	**18,000**	**1,237,494**

19. التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع:

بلغت التبرعات والمنح ومساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي 451 ألف دينار، وتفاصيلها كما يلي:

الجهة/ مجال التبرع	المبلغ (دينار)
مبادرة بنك الأردن التعليمية / اتفاقية الشراكة مع "حكايات سمسم"	58,333
تبرع المتحف الوطني للأطفال	50,000
دعم الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية / حملة البر والإحسان	50,000
دعم جامعة النجاح الوطنية / فلسطين	35,500
دعم جمعية العناية بمرضى الدماغ والأعصاب / رعاية ألترامراثون البحر الميت	15,420
مبادرة مدرستي / دعم مدرسة الأرقم ابن أبي الأرقم	13,807
دعم جمعية قرى الأطفال SOS الأردنية	13,312
تبرع النادي الأرثوذكسي	13,100
دعم الجمعيات والأنشطة الخيرية والاجتماعية	83,285
دعم النشاط الرياضي	25,337
دعم الأنشطة الثقافية	40,195
دعم التعليم	34,040
دعم الأنشطة البيئية	8,500
متفرقات	10,635
المجموع	**45,464**

18. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا التنفيذية:

أ. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لسنة 2011:

الاسم	المنصب	الرواتب السنوية (دينار)	بدل التنقلات السنوية (دينار)	المكافآت السنوية (دينار)	إجمالي المزايا السنوية (دينار)
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة / المدير العام	270,000	18,000	5,000	293,000
الدكتور عبد الرحمن سميح عبد الرحمن طوقان	نائب رئيس مجلس الإدارة	-	18,000	5,000	23,000
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	عضو مجلس إدارة	-	18,000	5,000	23,000
السيد يحيى زكريا محمد القضماني	عضو مجلس إدارة	-	24,000	5,000	29,000
الدكتور مازن محمد عبد الرحمن البشير	عضو مجلس إدارة	-	18,000	5,000	23,000
الدكتور ينال مولود عبد القادر ناغوج	عضو مجلس إدارة	-	18,000	5,000	23,000
السيد بدر بن غرم الله بن رداد الزهراني	عضو مجلس إدارة لغاية 2011/5/10	-	8,666	5,000	13,666
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضو مجلس إدارة	-	18,000	5,000	23,000
السيد "شادي رمزي" عبد السلام عطاالله المجالي	عضو مجلس إدارة	-	18,000	5,000	23,000
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي	عضو مجلس إدارة / ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	-	18,000	5,000	23,000
السيد هيثم محمد سميح عبد الرحمن بركات	عضو مجلس إدارة / ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة	-	18,000	5,000	23,000
السيد عمار محمود عبد القادر أبو ناموس	عضو مجلس إدارة / ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية اعتباراً من 2011/6/16	-	9,750	-	9,750
المجموع		**270,000**	**204,416**	**55,000**	**529,416**

مجلس الإدارة	المنصب	التوقيع
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري*	رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام	
الدكتور عبد الرحمن سميح عبد الرحمن طوقان	نائب رئيس مجلس الإدارة	
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	عضو مجلس إدارة	
السيد يحيى زكريا محمد القضماني	عضو مجلس إدارة	
الدكتور مازن محمد عبد الرحمن البشير	عضو مجلس إدارة	
الدكتور ينال مولود عبد القادر ناغوج	عضو مجلس إدارة	
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضو مجلس إدارة	
السيد "شادي رمزي" عبد السلام عطا الله المجالي	عضو مجلس إدارة	
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي / ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	عضو مجلس إدارة	
السيد هيثم محمد سميح عبد الرحمن بركات / ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة	عضو مجلس إدارة	
السيد عمار محمود عبد القادر أبو ناموس / ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية*	عضو مجلس إدارة	

*نظراً لارتباط السيد شاكر توفيق فاخوري والسيد عمار محمود أبو ناموس بأعمال خارج الأردن وقت إعداد هذه الإقرارات لتضمينها في التقرير السنوي للبنك لسنة 2011، فإن توقيعهما لم يظهرا في هذه القائمة.

3. يقر رئيس مجلس الإدارة / المدير العام والمدير التنفيذي للدائرة المالية بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في تقرير بنك الأردن السنوي لسنة 2011.

رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام
شاكر توفيق شاكر فاخوري

المدير التنفيذي/ الدائرة المالية
صالح محمود أحمد جربوع

20. بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم:

تقوم شركة تفوّق للاستثمارات المالية، وهي شركة تابعة للبنك، بتنفيذ عمليات بيع وشراء الأوراق المالية لصالح محفظة البنك في بورصة عمان استناداً إلى قرارات لجنة الاستثمار المعتمدة في البنك مقابل العمولات التي تتقاضاها عن كل عملية بيع أو شراء. ولا توجد أي عقود أخرى تم إبرامها مع الشركات التابعة أو الشركات الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة / المدير العام أو أعضاء المجلس أو أي موظف في البنك أو أقاربهم باستثناء المعاملات المصرفية الاعتيادية، والتي تم الإفصاح عنها في الإيضاح رقم (39) حول البيانات المالية، وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية، كما إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم يؤخذ لها أي مخصصات.

21. مساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي:

أ. مساهمة البنك في حماية البيئة:

استمر البنك في خدمة الأنشطة البيئية بتقديم الدعم للعديد من الجهات التي تعنى بهذا الجانب، حيث بلغت قيمة الدعم المقدم للأنشطة البيئية حوالي 8.5 ألف دينار، وكان أبرزها دعم الاحتفال بيوم البيئة بالتعاون مع قرى الأطفال SOS الأردنية، ودعم هيئة تنشيط السياحة للتصويت للبحر الميت ليصبح من عجائب الدنيا السبع الطبيعية.

ب. مساهمة البنك في خدمة المجتمع المحلي:

استمر البنك بدعم ورعاية العديد من الأنشطة والفعاليات الوطنية والرسمية والشعبية. ويعد دعم هذه الأنشطة وسيلةً رئيسةً لتفاعل البنك مع مختلف الفئات والشرائح في المجتمع. إن أبرز إنجازات البنك في خدمة المجتمع اشتملت على استمرار بنك الأردن في تركيزه على قطاع التعليم من خلال اتفاقية الشراكة مع برنامج "حكايات سمسم"، كما استمر البنك بتقديم الدعم لمتحف الأطفال الأردني للسنة الثالثة على التوالي، وذلك من خلال تقديم الدعم المادي لمبادرة الأيام المفتوحة (رابع جمعة من كل شهر)، كما قدم البنك دعمه لمدرسة الأرقم ابن أبي الأرقم ضمن مبادرة "مدرستي"، المشاركة بحملة البر والإحسان بالتعاون مع الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، الرعاية الذهبية لسباق ألترامراثون البحر الميت والذي عاد ريعه لجمعية العناية بمرضى الدماغ والأعصاب، ودعم الاتحاد الأردني لكرة القدم.

وردت بالتفصيل ضمن أنشطة وإنجازات البنك (صفحة 29).

ج. البيانات المالية السنوية 2011

البيانات المالية السنوية 2011 للبنك والمدققة من مدققي حسابات البنك السادة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط – الأردن) والمقارنة مع السنة السابقة 2010، وردت في الجزء الثاني من التقرير (صفحة 44).

د. تقرير مدققي حسابات البنك

تقرير مدققي حسابات البنك / السادة ديلويت آند توش حول البيانات المالية السنوية للبنك والذي يشير بأن إجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ورد في مقدمة البيانات المالية السنوية 2011 (صفحة 43).

هـ. الإقرارات

عملاً بأحكام الفقرة (هـ) من المادة (4) من تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية الصادرة من مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية.

1. يقر مجلس إدارة بنك الأردن وبحسب علمه واعتقاده بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل البنك خلال السنة المالية 2012.

2. يقر مجلس إدارة بنك الأردن بمسئوليته عن إعداد البيانات المالية لسنة 2011 وأنه يتوفر في البنك نظام رقابة فعّال.

فرع الوحدات / ش. المثنى بن حارثة (صحابي)

هاتف: 4780281 فاكس: 4778982 ص.ب: 16047 عمان 11152 الأردن

فرع ش. مكة / ش. عبد الله غوشة

هاتف: 38 / 5826647 فاكس: 5826649 ص.ب: 3322 عمان 11821 الأردن

فرع خلدا / ش. عامر بن مالك / رقم البناية: 65

هاتف: 5534367 فاكس: 5534593 ص.ب: 3477 عمان 11821 الأردن

فرع الجبيهة / ش. الملكة رانيا العبد الله / رقم البناية: 292

هاتف: 5357189 فاكس: 5354739 ص.ب: 1005 عمان 11941 الأردن

فرع الجامعة الأردنية / حرم الجامعة الأردنية

هاتف: 5355975 فاكس: 5355974 ص.ب: 13067 عمان 11942 الأردن

فرع سيتي مول / ش. المدينة الطبية

هاتف: 5823512 فاكس: 5857684 ص.ب: 691 عمان 11821 الأردن

فرع الرابية / ش. عبد الله بن رواحة (صحابي) / رقم البناية: 14

هاتف: 5523195 فاكس: 5521653 ص.ب: 17540 عمان 11195 الأردن

فرع عبدون / ش. مازن سيدو الكردي

هاتف: 5929860 فاكس: 5929872 ص.ب: 852419 عمان 11185 الأردن

فرع الرونق / ش. وهيب الأفيوني

هاتف: 5829503 فاكس: 5829042 ص.ب: 852417 عمان 11185 الأردن

فرع أم العمد / ش. مأدبا

هاتف: 4290803 فاكس: 4290816 ص.ب: 104 عمان 16197 الأردن

فرع ش. الحرية / المقابلين

هاتف: 4203178 فاكس: 4203376 ص.ب: 709 عمان 11623 الأردن

فرع المدينة الرياضية / ش. جريس عميش

هاتف: 5159214 فاكس: 5159304 ص.ب: 2140 عمان 11181 الأردن

فرع تاج مول / ش. سعد عبدو شموط

هاتف: 5930241 فاكس: 5930517 ص.ب: 2140 عمان 11181 الأردن

فروع منطقة الوسط

فرع السلط / ش. اليرموك

هاتف: 05/3554901 فاكس: 05/3554902 ص.ب: 161 السلط 19110 الأردن

فرع الزرقاء / ش. الملك حسين / رقم البناية: 92

هاتف: 05/3985091/2 فاكس: 05/3984741 ص.ب: 5572 الزرقاء 13111 الأردن

فرع ش. فيصل / الزرقاء / ش. الملك فيصل

هاتف: 05/3936725 فاكس: 05/3936728 ص.ب: 5760 الزرقاء 13111 الأردن

فرع الزرقاء الجديدة / ش. مكة المكرمة / رقم البناية: 121

هاتف: 05/3862581 فاكس: 05/3862583 ص.ب: 12256 الزرقاء 13112 الأردن

فرع المنطقة الحرة / الزرقاء / ش. الملك حسين

هاتف: 05/3826193 فاكس: 05/3826194 ص.ب: 54 الزرقاء 13134 الأردن

فرع الرصيفة / ش. الملك حسين

هاتف: 05/3746923 فاكس: 05/3746913 ص.ب: 2102 الرصيفة 13710 الأردن

فرع المطار / مطار الملكة علياء الدولي

هاتف: 4451155 فاكس: 4451156 ص.ب: 39005 عمان 11104 الأردن

فرع الجيزة / أتوستراد عمان – العقبة

هاتف: 4460179 فاكس: 4460133 ص.ب: 140 عمان 16010 الأردن

فرع مأدبا / ش. الملك عبد الله الأول

هاتف: 05/3244081 فاكس: 05/3244723 ص.ب: 38 مأدبا 17110 الأردن

فروع شمال الأردن

فرع إربد / ش. الملك حسين (ش. بغداد سابقاً)

هاتف: 02/7242347 فاكس: 02/7276760 ص.ب: 96 إربد 21110 الأردن

فرع ش. الحصن / إربد / ش.الملك عبد الله الثاني

هاتف: 02/7279066/5 فاكس: 02/7270496 ص.ب: 3762 إربد 21110 الأردن

فرع ش. إيدون / إربد / ش. شفيق ارشيدات

هاتف: 02/7276403 فاكس: 02/7276504 ص.ب: 3779 إربد 21110 الأردن

فرع سوق البخارية / إربد / ش. عمر بن الخطاب

هاتف: 02/7246636 فاكس: 02/7248772 ص.ب: 4506 إربد 21110 الأردن

فرع ش. حكما / إربد / ش. حكما

هاتف: 02/7400018 فاكس: 02/7406375 ص.ب: 1844 إربد 21110 الأردن

فرع المدينة الصناعية / إربد / ش. جمال اشقيرات

هاتف: 02/7409863 فاكس: 02/7409864 ص.ب: 1844 إربد 21110 الأردن

فرع دير أبي سعيد / إربد / ش. الملك حسين

هاتف: 02/6521351 فاكس: 02/6521350 ص.ب: 28 إربد 21710 الأردن

فرع الرمثا / ش. المتنبي / رقم البناية: 72

هاتف: 02/7383706 فاكس: 02/7381388 ص.ب: 7 الرمثا 21410 الأردن

فرع الطرة / الرمثا / ش. وصفي التل

هاتف: 02/7360011 فاكس: 02/7360200 ص.ب: 9 الرمثا 21310 الأردن

شبكة فروع بنك الأردن

فروعنا في الأردن

الإدارة العامة عمان / الشميساني

bankofjordan.com

هاتف: 5696277 فاكس: 5696291 ص.ب: 2140 عمان 11181 الأردن

فروع منطقة عمان

الفرع الرئيسي / الشميساني

ش. الشريف عبد الحميد شرف / رقم البناية: 15

هاتف: 5696329 فاكس: 5696092 ص.ب: 941133 عمان 11194 الأردن

فرع عمان / ش. الملك فيصل / رقم البناية: 35

هاتف: 4624348 فاكس: 4657431 ص.ب: 890 عمان 11118 الأردن

فرع السوق التجاري / ش. قريش / رقم البناية: 79

هاتف: 4617003 فاكس: 4624498 ص.ب: 7486 عمان 11118 الأردن

فرع المحطة / ش. الملك عبد الله

هاتف: 4655707 فاكس: 4651728 ص.ب: 4045 عمان 11131 الأردن

فرع ش. اليرموك / النصر

هاتف: 4910037 فاكس: 4910038 ص.ب: 426137 عمان 11140 الأردن

فرع الدوار الأول / ش. الكلية العلمية الإسلامية / رقم البناية: 2

هاتف: 4625131 فاكس: 4653914 ص.ب: 3080 عمان 11181 الأردن

فرع الدوار الثالث / ش. الأمير محمد / رقم البناية: 239

هاتف: 4616528 فاكس: 4656632 ص.ب: 815471 عمان 11180 الأردن

فرع الخالدي / ش. ابن خلدون / رقم البناية: 52

هاتف: 7 / 4680025 فاكس: 4680028 ص.ب: 815471 عمان 11180 الأردن

فرع جبل الحسين / ش. خالد بن الوليد / رقم البناية: 182

هاتف: 4656004 فاكس: 4653403 ص.ب: 8032 عمان 11121 الأردن

فرع الجاردنز / ش. وصفي التل / رقم البناية: 98

هاتف: 2 / 5688391 فاكس: 5688416 ص.ب: 961049 عمان 11196 الأردن

فرع ش. المدينة المنورة / رقم البناية: 200

هاتف: 5513953 فاكس: 5514938 ص.ب: 5412 عمان 11821 الأردن

فرع جبل اللويبدة / ش. الملك حسين / رقم البناية: 163

هاتف: 4646980 فاكس: 4615605 ص.ب: 910726 عمان 11191 الأردن

فرع طارق / ش. طارق / رقم البناية: 75

هاتف: 5053898 فاكس: 5053908 ص.ب: 222 عمان 11947 الأردن

فرع ماركا الشمالية / ش. الملك عبد الله الأول

هاتف: 2 / 4893581 فاكس: 4894341 ص.ب: 15150 عمان 11134 الأردن

فرع القويسمة / ش. مأدبا / رقم البناية: 82

هاتف: 4778626 فاكس: 4745301 ص.ب: 38328 عمان 11593 الأردن

فرع أبو علندا / ش. عبد الكريم الحديدي / رقم البناية: 77

هاتف: 4164204 فاكس: 4162697 ص.ب: 38328 عمان 11593 الأردن

فرع البيادر / ش. حسني صوبر / رقم البناية: 2

هاتف: 5852009 فاكس: 5815391 ص.ب: 141640 عمان 11814 الأردن

فرع المنطقة الصناعية / البيادر ش. الصناعة / رقم البناية: 101

هاتف: 5861057 فاكس: 5813642 ص.ب: 141362 عمان 11814 الأردن

فرع صويلح / ش. الأميرة راية بنت الحسين / رقم البناية: 15

هاتف: 5349823 فاكس: 5342318 ص.ب: 84 عمان 11910 الأردن

فرع الفحيص / دوار شاكر الطعيمة

هاتف: 4720832 فاكس: 4720831 ص.ب: 80 الفحيص 19153 الأردن

فرع أبو نصير / ش. ابن هداية

هاتف: 5237481 فاكس: 5249080 ص.ب: 540549 عمان 11937 الأردن

فرع جبل النزهة / ش. السنهوري

هاتف: 4645933 فاكس: 4645934 ص.ب: 211950 عمان 11121 الأردن

فرع وادي السير / ش. عراق الأمير / رقم البناية: 40

هاتف: 5814255 فاكس: 5816552 ص.ب: 10 عمان 11810 الأردن

فرع راس العين / ش. القدس / رقم البناية: 138

هاتف: 4748314 فاكس: 4786311 ص.ب: 710289 عمان 11171 الأردن

فرع ضاحية الياسمين / ش. جبل عرفات

هاتف: 4392693 فاكس: 4391242 ص.ب: 710289 عمان 11171 الأردن

فرع مرج الحمام / ش. الأميرة تغريد

هاتف: 5713568 فاكس: 5713569 ص.ب: 739 عمان 11732 الأردن

فرع الصويفية / ش. علي نصوح الطاهر / رقم البناية: 22

هاتف: 6 / 5861235 فاكس: 5861237 ص.ب: 851510 عمان 11185 الأردن

الهيكل التنظيمي العام

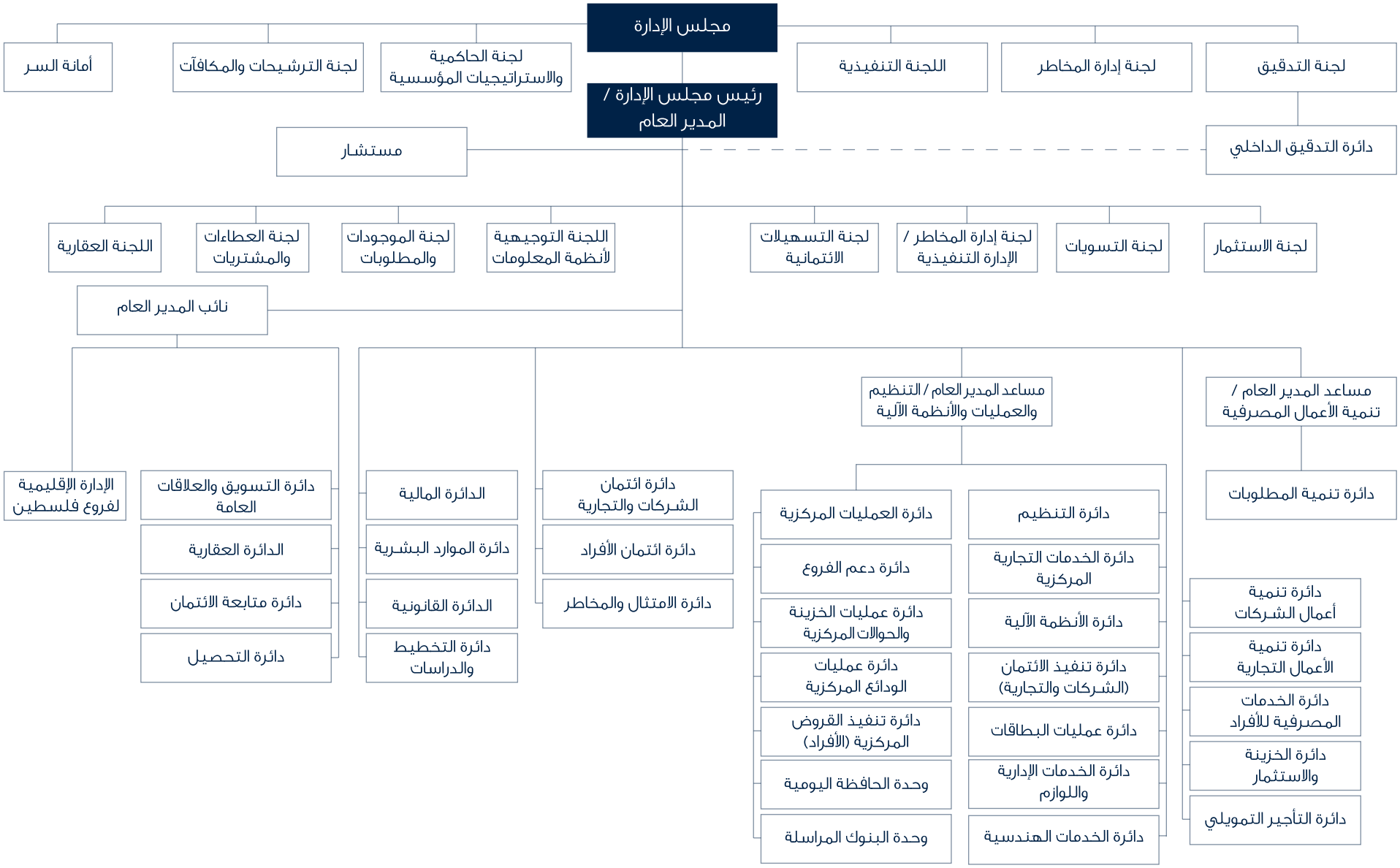

فرع عجلون / ش. الحسين بن علي
هاتف: 02/6420039 فاكس: 02/6420841 ص.ب: 22 عجلون 26810 الأردن

فرع كفرنجة / ش. الأمراء
هاتف: 02/6454973 فاكس: 02/6454053 ص.ب: 9 عجلون 26873 الأردن

فرع جرش / ش. الملك عبد الله
هاتف: 02/6351453 فاكس: 02/6351433 ص.ب: 21 جرش 26110 الأردن

فرع المفرق / ش. الملك فيصل الأول / رقم البناية: 17
هاتف: 02/6233317 فاكس: 02/6233316 ص.ب: 40 المفرق 25110 الأردن

فرع الشونة الشمالية / ش. الملك حسين
هاتف: 02/6587177 فاكس: 02/6587377 ص.ب: 48 الشونة الشمالية 28110 الأردن

فرع الأزرق الشمالي / ش. بغداد
هاتف: 05/3834308 فاكس: 05/3834307 ص.ب: 9 الأزرق 41111 الأردن

فروع منطقة الجنوب

فرع الكرك / ش. النزهة
هاتف: 03/2351043 فاكس: 03/2353451 ص.ب: 43 الكرك 61110 الأردن

فرع معان / ش. فلسطين
هاتف: 03/2132090 فاكس: 03/2131855 ص.ب: 24 معان 71110 الأردن

فرع العقبة / ش. الحمامات التونسية
هاتف: 03/2013118 فاكس: 03/2014733 ص.ب: 57 العقبة 77110 الأردن

مكاتب الصرافة في الأردن

مكتب حدود جابر / القادمين
هاتف: 02/6254074

مكتب حدود جابر / المغادرين
هاتف: 02/6254073

مكتب حدود الرمثا / المسافرين
هاتف: 02/7382425

مكتب الرويشد / الكرامة
هاتف: 02/6295320

مكتب العمري / المسافرين
هاتف: 05/3838014

مكتب صالة القادمين والمغادرين / ميناء العقبة
هاتف: 03/2022702

مكتب ترانزيت / المطار / البوابات
هاتف: 4451559 فاكس: 4451156

مكتب ترانزيت / السوق الحرة / المطار
هاتف: 4451574 فاكس: 4451156

مكتب جسر الشيخ حسين / المعبر الشمالي / المغادرين والقادمين
هاتف: 02/6550473

مكتب جسر الملك حسين / مبنى القادمين
هاتف: 05/3581146 فاكس: 05/3581147

مكتب جسر الملك حسين / مبنى المغادرين
هاتف: 05/3539138 فاكس: 05/3581147

فروعنا في فلسطين

الإدارة الإقليمية / رام الله / البيرة
هاتف: 0097022952703/2 فاكس: 0097022952705 ص.ب: 1328

فرع رام الله / ش. المعارف
هاتف: 0097022958686 فاكس: 0097022958684 ص.ب: 1829

فرع نابلس / ش. الشهيد ظافر المصري
هاتف: 0097092381120/5 فاكس: 0097092381126 ص.ب: 107

فرع جنين / ش. الملك فيصل
هاتف: 0097042505403 فاكس: 0097042505402 ص.ب: 183

مكتب بلدية جنين / ش. نابلس
هاتف: 0097042505233 فاكس: 0097042505231 ص.ب: 183

فرع قباطية / بلدة قباطية / ش. الرئيسي
هاتف: 0097042512482 فاكس: 0097042512483 ص.ب: 183

فرع غزة / ش. عمر المختار
هاتف: 0097082865281 فاكس: 0097082824341 ص.ب: 528

فرع النصر / ش. النصر
هاتف: 0097082826628 فاكس: 0097082826539 ص.ب: 528

فرع الخليل / ش. الملك فيصل
هاتف: 0097022224351 فاكس: 0097022224350 ص.ب: 494

فرع الرام / القدس / الرام
هاتف: 0097022343840 فاكس: 0097022343842 ص.ب: 1328

فرع العيزرية / القدس / العيزرية
هاتف: 0097022790243 فاكس: 0097022790245 ص.ب: 148

فرع المنطقة الصناعية / رام الله / ش. بيتونيا الرئيسي
هاتف: 0097022963785 فاكس: 0097022963788 ص.ب: 1484

فرع طولكرم / ش. نابلس
هاتف: 0097092687882 فاكس: 0097092687884 ص.ب: 18

فرع بيت لحم / ش. القدس الخليل
هاتف: 0097022749938 فاكس: 0097022749941 ص.ب: 207

فرع عرابة / ش. البلدية
هاتف: 0097042469443 فاكس: 0097042469442 ص.ب: 183

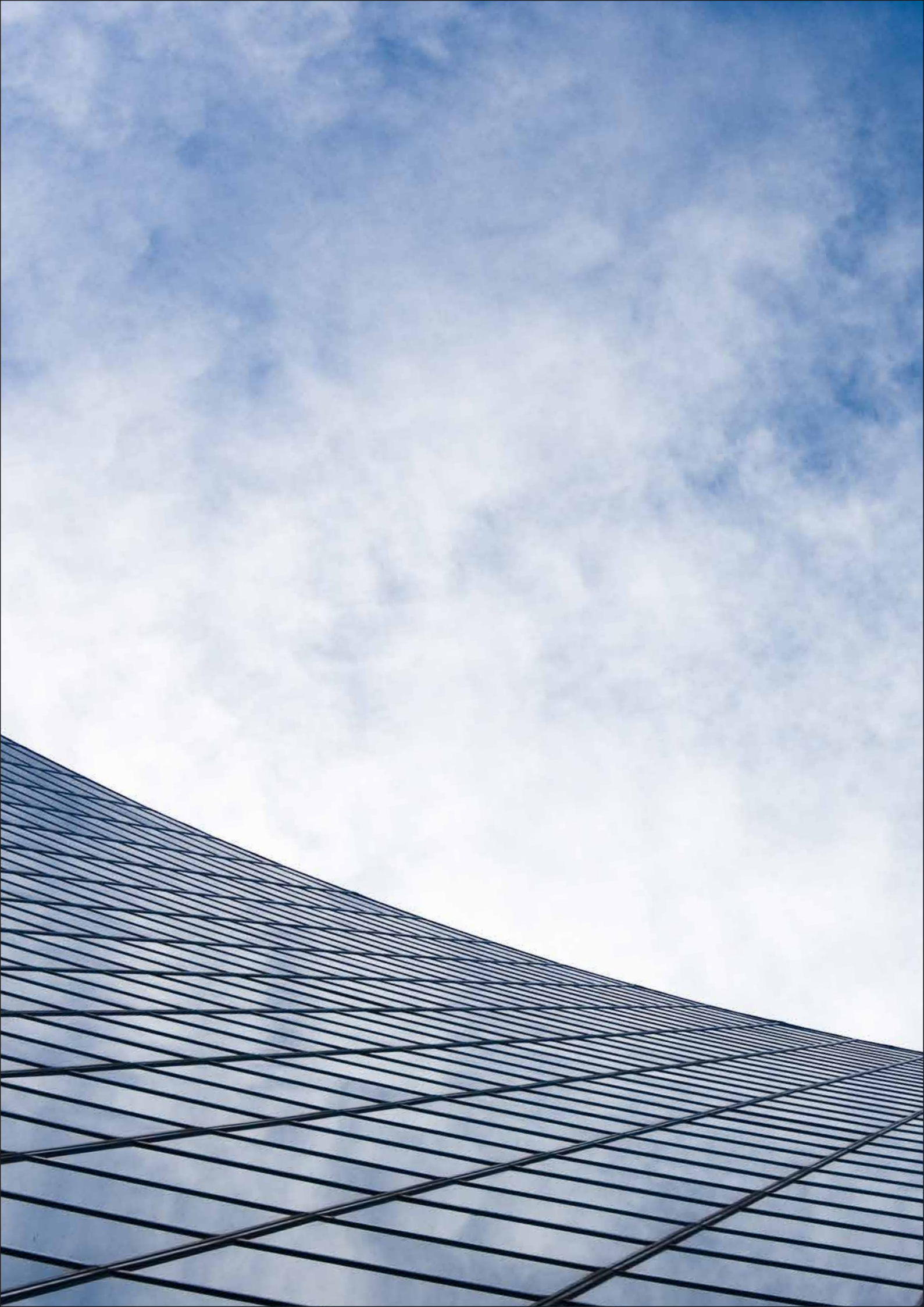

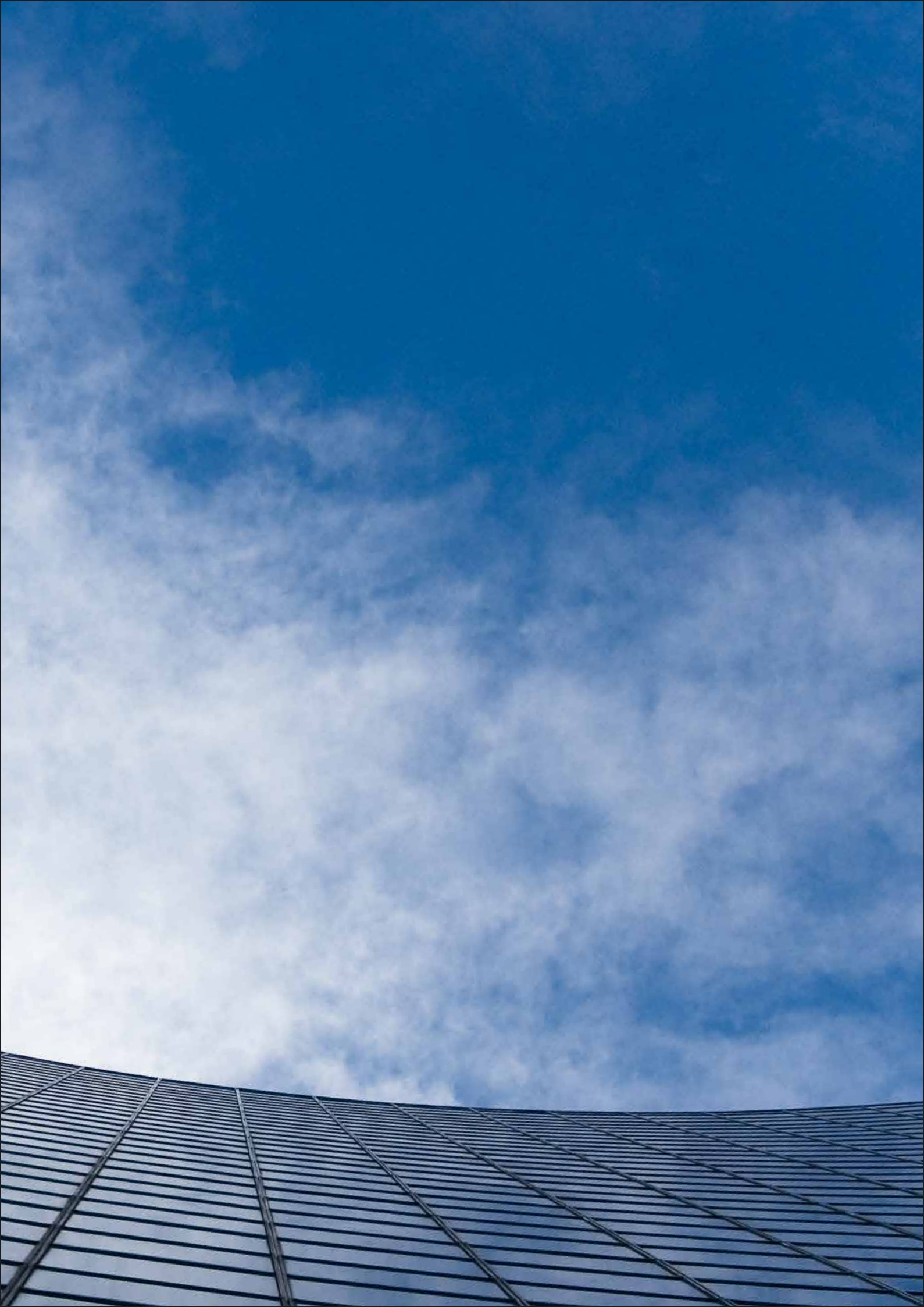

bankofjordan.com